بين أهمية الدور وتحديات التنظيم والتمثيل

«النقابات المهنية المستقلة» في العالم العربي

تحرير: جميل معوض

© 2021 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الغلاف: عاملات وعاملون في المجال الطبي في تجمع بالقاهرة عند مبنى النقابة للاحتجاج على ضرب طبيبين من قبل ضباط الشرطة في كانون الثاني/يناير 2016 - 12 شباط/فبراير 2016.

تشرين الثاني/نوفمبر 2021

المحتويات

1 **مقدمة**

جميل معوض

5 **تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات، أية تحديات وآفاق مستقبلية؟**

محمد العجاتي، عمر سمير، عبد المنعم سيد أحمد ، زينب سرور

21 **الجزائر: النقابات المستقلة والانتقال الديموقراطي المتعثر**

ناصر جابي

32 **النقابات و «التجمعات المهنية المستقلة» في لبنان: قراءة في ظلّ الحراك الشعبيّ**

جميل معوض

44 **جدلية العلاقة بين العمل النقابي والاحتجاجات المطلبية في العراق: دراسة حالة «النقابة الوطنية للصحافيين»**

علي طاهر الحمود

52 **النقابات المستقلة حالة مصر 2004-2015: تجارب بين التطورات السياسية والعوامل الذاتية**

شيماء الشرقاوي، محمد العجاتي

58 **المساهمون/ات**

مقدمة

جميل معوض

مقدمة عامة

لطالما لعبت النقابات العمالية ونقابات المهن الحرّة في العالم العربي، خصوصاً في مرحلة تشكّل دول ما بعد الاستقلال، دوراً محورياً في الدفاع عن حقوق العمال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وحتى السياسية منها، من خلال توسيع مجال مساحات المشاركة السياسية وضمان الحريات العامة. إلا أنه ومع تبلور الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وتمسّك الطبقة الحاكمة بمفاصل الدولة ومؤسساتها، راحت هذه الأنظمة (عسكرية أو طائفية) تعمل من أجل التضييق على العمل النقابي والحزبي، إما من خلال الحظر عبر سن قوانين تمنع نشاطه، أو من خلال إفراغه من معناه مع إنشاء نقابات واتحادات نقابات موالية للطبقة الحاكمة وأحزابها. ففي العراق مثلاً، صدر القرار 051 في العام 8791 وحوّل العمال والمهنيين إلى موظفين رسميين في الحكومة العراقية، فأصبحت الدولة هي رب العمل الأساس. في سياق مماثل، أصدر «نظام الإنقاذ» في السودان قانون «الصالح العام» في العام 9891 وقضى من خلاله بفصل آلاف الموظفين، وغالبيتهم من نقابة السكك الحديد واتحاد مزارعي الجزيرة، اللذين كانا من دعائم العمل النقابي المطلبي. أما في لبنان، فسعت الطبقة الحاكمة إلى هندسات انتخابية لتأمين تمثيلها الحصري في «الاتحاد العمالي العام»، وبالتالي ضمان تمثيل مصالحها بدلاً من مصالح العمال. بالرغم من ذلك، بقيت النقابات، خصوصاً المهنية والقطاعية منها، إلى جانب هيئات المجتمع المدني، عنصراً مؤسساتياً مهماً في المشهد المطلبي العام، لعبت من خلاله دوراً رئيسياً في ملء الفراغ الذي خلفه أفول الأحزاب السياسية.

في الواقع، ظهرت النقابات المهنية كلاعب أساسي لحظة التغيرات الكبرى (سقوط نظام صدام حسين في العام 3002) أو مع انطلاقة الاحتجاجات الشعبية في العام 1102 (التي عرفت أيضاً بالربيع العربي). لا شك أن الإرث النقابي في البلدان العربية، وفي ظل تصحر الحياة السياسية، ظهر جلياً مع تبلور النقابات المهنية كلاعب مهم في تحريك الشارع وتنظيمه وعكس حيويته. والنقابات المهنية المستقلة، ليست نقابات عمالية (بالمعنى القانوني للكلمة)، بل هي عبارة عن هيئات تمثيلية قطاعية أسست أصلاً لتأمين مصالح المنضوين تحتها وحماية مكتسباتهم الاقتصادية، وتمثل غالباً فئات منتمية إلى الطبقة الوسطى، لعبت في العديد من الأحيان دوراً داعماً للنظام (حالة الجزائر مثلاً). لكن، ومع التحولات التاريخية التي طرأت على واقع هذه الطبقات الاجتماعية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي والنيوليبرالي، لجأت هذه الطبقات إلى نقاباتها لإعلان رفضها سياسات الأنظمة الاقتصادية، وصولاً أحياناً إلى المطالبة بإسقاط النظام. ففي العراق مثلاً، أسس عدد من الصحافيين «النقابة الوطنية للصحافيين» عام 3002، والتي قدمت تجربة بديلة ورائدة للعمل النقابي بعد سيطرة حزب البعث الحاكم لعقود على النقابات. أما في مصر، فقد أعيد إحياء النقابات المستقلة بعد العام 1102 وسقوط نظام حسني مبارك، قبل أن يعود النظام الحاكم من جديد إلى القضاء على استقلاليتها مع تضييق الفضاء العام. في لبنان، وعلى عكس تجربة السودان حيث لعبت النقابات المهنية دوراً رائداً في تنظيم الشارع، وقامت لاحقاً بدور تفاوضي في مسار انتقال السلطة (تجمع المهنيين السودانيين)، أعاد الحراك الشعبي في لبنان (انتفاضة 71 تشرين 9102) إلى الواجهة أهمية دور النقابات، تحديداً المهنية منها، بعد أن سيطرت على تمثيلها أحزاب السلطة لسنوات عديدة.

إذاً، تحولت «النقابات المهنية المستقلة» إلى لاعبٍ سياسي مهم في العالم العربي، وحجزت لنفسها دوراً محورياً في عملية التمثيل السياسي والقطاعي - المهني، وشكلت شأناً كبيراً في تحريك الشارع وتحضير رأي عام مناصر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من هنا، وضمن سياق عملها المتمحور حول فهم مقومات التغيير في العالم العربي وشروطه، خصصت «مبادرة الإصلاح العربي» مساحة فكرية وحوارية من أجل فتح النقاشات حول واقع النقابات المهنية المستقلة على ضوء دورها المتزايد في العقد الأخير في المنطقة العربية. وعمدت إلى تقديم قراءة معمقة من خلال أوراق بحثية شارك فيها باحثون وباحثات من العالم العربي وتناولت البلدان الآتية: السودان، الجزائر، لبنان، العراق ومصر. وبناءً على مخرجات الأوراق التي تنشر في هذا الكتاب، أقيمت مروحة من النقاشات وجلسات الحوار مع باحثين وفاعلين في النقابات المهنية المستقلة، في محاولة لفهم دورها وتأمين رابط ومساحة مشتركة في ما بين أعضائها، من أجل تبادل الخبرات وترسيخ التواصل بينهم.

الأوراق

تقارب الأوراق المنشورة في هذا الكتاب موضوع «النقابات المهنية المستقلة» من خلال دورها في الحراك الشعبي، يظهر بشكل واضح أهمية هذه البنى في لعب دور ما في تنظيم الشارع، أو على الأقل محاولة تنظيمه. لكن المحاولات هذه عادة ما تصطدم بعوائق عدة ترتبط أساساً بالقدرة التنظيمية للمجتمع المدني في دول عرفت تصحّراً سياسياً ملحوظاً، نتج عن قرارات تسلطية هدفت إلى القضاء على الحياة الحزبية أو النقابية. ويتضمن الكتاب خمس دراسات حالة من العالم العربي وهي: السودان، الجزائر، لبنان، العراق ومصر.

السودان: تقدم ورقة السودان (محمد العجاتي، عمر سمير، عبد المنعم سيد أحمد وزينب سرور) قراءة في «تجمع المهنيين السودانيين» وتظهر على أنه تراكم لتجارب سابقة تطورت من العمل السري الذي انطلق في العام 2012، إلى العمل العلني في العام 2016، وصولاً إلى لعب دور محوري ومفصلي في احتجاجات السودان في العام 2018. وترسم الورقة

تطور مطالب التجمع وصولاً إلى المطالبة بتغيير النظام «عبر طرح قضايا أكثر عمومية وأكثر من مجرد قضية مهنية، وهي قضية الأجور وقضايا إصلاح القطاعات التعليمية والصحية والخدمية التي تهم الجميع، مهنيين وغير مهنيين». وهذا ما حصّن شرعية «التجمع» من خلال المطالبة بالحقوق، وجعله لاعباً سياسياً تتحالف معه الأحزاب الأخرى من أجل التأسيس لتجمع معارض واسع وهو «قوى الحرية والتغيير»، والذي ساهم لاحقاً في الانتقال السياسي للسلطة. كما تقدم الورقة قراءة في التحديات التنظيمية والمستقبلية التي تواجه «التجمع» على ضوء التطورات السياسية التي شهدها السودان بعد سقوط «نظام عمر البشير».

الجزائر: تغوص ورقة الجزائر (ناصر جابي) في النقابات المستقلة في الجزائر منذ تأسيسها في أوائل التسعينيات وتركيزها على الخصوصية القطاعية للمهن، على عكس النقابات الأحادية الرسمية التقليدية. وما يميز النقابات المستقلة أنه أصبح بإمكانها أن «تراعي خصوصيات مطالبها وما يميزها من تأهيل، وتطورها من حيث مطالبها وقواعدها العمالية، وسبل الاحتجاجات التي تتبناها». وتناقش الورقة بالتحديد نقاط القوة لهذه النقابات المستقلة في الحراك الشعبي، ونقاط الضعف التي حالت دون لعبها دوراً محورياً أكبر في مواجهة إعادة ترتيب السلطة في الجزائر وأفول الحراك الشعبي المطلبي.

لبنان: تقدم الورقة (جميل معوض) قراءة نقدية في تجربة النقابات المهنيّة المستقلة في لبنان، أو حتى في محاولات تشكيل تجمّعات مهنية مستقلة، من خلال التركيز على تجربتين أساسيّتين: تجربة نقابة المهندسين التي حقّق فيها مناصرو «إنتفاضة 17 تشرين» فوزاً صريحاً في انتخابات العام 2021، وتجربة المعلّمين في «تجمع مهنيّات ومهنيّين» (مهنيّات ومهنيّين - أساتذة) وهي محاولة وُلِدت لحظة اندلاع الحراك الشعبي في 17 تشرين العام 2019. تعالج الورقة مسألة «الاستقلالية» ومعناها في الإطار السياسي اللبناني، قبل أن تغوص في التحديات التنظيمية الأساسية التي من شأنها أن تسهّل العمل النقابي المستقل، أو تعرقله، في حال الفشل في تجاوزها.

العراق: تعالج ورقة العراق (علي طاهر الحمود) دراسة حالة «النقابة الوطنية للصحافيين»، وهي تجربة تأسست في العام 2003، غداة سقوط نظام صدام حسين، و»شكلت تحدياً للنمط السائد الراضخ للدولة بوصفها رب العمل الرئيس تاريخياً وصاحبة الريع الاقتصادي الوحيد. ولذا كان ظهور النقابة الوطنية بمثابة نتوء في السياق الذي كان يفترض عدم ظهور مثل هذه التجارب، إذ لا مصلحة لمواطنين جلّهم موظفون لدى الدولة في تبني مشاريع تتحدى سياساتها». وتطرح الورقة موقع النقابة الجديدة من النقاشات حول ضرورة تأسيس نقابة جديدة للصحافيين (أو إعادة تفعيل نقابة الصحافيين القائمة واستعادتها) مقابل تأسيس جمعية تدافع عن الصحافيين، وتسلط الضوء على أسباب جنوح النقابة عن أهدافها الأساسية وتوجهها نحو العمل التقني، أي التدريبات على شاكلة منظمات المجتمع المدني. كما تعالج الورقة التحديات الداخلية التي واجهت النقابة، منها مسألة العلاقة مع اليسار، أو حتى الهيمنة عليها، أو العلاقة مع السلطة، وصولاً إلى عدم التجانس الداخلي بين مختلف مكوناتها.

مصر: تتطرق ورقة مصر (شيماء الشرقاوي) إلى معوقات اكتمال تجربة النقابات المستقلة، وتعتمد على قراءة كرونولوجية محورها ثلاث محطات بدأت مع تأسيس نقابات مستقلة عشية «ثورة يناير 2011»، مروراً ببروز دور النقابات المستقلة بعد الثورة، قبل أن ينحسر الدور بين العام 2012 وحتى يومنا هذا. وتناقش الورقة أهم الإشكاليات التي واجهت النقابات المستقلة من خلال الاستعراض التاريخي لكل مرحلة والتشديد على التحديات الداخلية التي رافقتها.

التحديات

من خلال قراءة مقارنة للأوراق يمكن استخلاص التحديات الأساسية التي تواجه «النقابات المهنية المستقلة» في العالم العربي. وتطرح هذه الإشكاليات على شكل أسئلة عامة من شأن الإجابة عنها تطوير وتدعيم العمل النقابي المستقل.

جدلية العمل السياسي والنقابي

تظهر الجدلية بين العمل السياسي (أي تفاعل النقابة كلاعب في الفضاء السياسي العام وتوضيح موقفها من السلطة) والعمل النقابي (أي حصر الدور فقط في تأمين مصالح المنضوين تحتها) على أنها المحور الأساس في توضيح عمل وأهداف النقابات المستقلة (تبلور المطالب، نسج التحالفات...). يرى بعض الفاعلين في هذه النقابات المستقلة أن النقابات يجب ألا تتدخل في السياسة، بينما يرى البعض الآخر أن فعل العمل النقابي (أي التنظيمي والمطلبي) هو بحد ذاته عمل سياسي. فعلياً، اصطدمت العديد من المحاولات بجدلية إعطاء الأولوية للعمل السياسي أو للعمل النقابي.
إلا أن المسألة الأهم لا تكمن في جدلية النقابي - السياسي بقدر ما تكمن في التجانس الداخلي للنقابات، وشرعية تمثيلها، وقدرتها على الاتفاق على مسألة المشاركة في السلطة من عدمها. من هنا يطرح السؤال: إلى أي مدى تتمتع النقابات المهنية المستقلة بتجانس داخلي يمكّنها من أن تحشد الشارع من أجل القيام بدور سياسي أكبر من دورها النقابي الصرف؟

تعريف الدور

في ظل أزمة الحياة السياسية وتصحّر الساحة التمثيلية (مع غياب الأحزاب والنقابات العمالية التقليدية)، تظهر النقابات المهنية المستقلة على أنها أطر تمثيلية تلعب، أو يمكن لها أن تلعب، دوراً محورياً في تأمين انتقال السلطة. التحدي الأهم أمام هذه الأطر يكمن في صعوبة تعريف الدور: هل هي وسيط في إدارة العملية السياسية بين الأطراف المختلفة أم هي طرف سياسي أصيل (أي وجوب تطور دورها كلاعب سياسي)؟ واستطراداً، لا بد أيضاً من التوقف عند توصيف «الاستقلالية» التي يمكن لها أن تأخذ أبعاداً مختلفة في الحالات الخمس قيد الدرس: فهل هي مستقلة عن الدولة بصفتها رب عمل، أم مستقلة عن الأحزاب الحاكمة؟ أم عن شبكة المصالح التي تتحكم في الاقتصاد السياسي لكل من هذه البلدان؟

دور حاسم في إعادة إحياء الحياة الديمقراطية

التحدي الحاسم الذي يواجه النقابات المستقلة يكمن في قدرتها على إعادة إحياء الحياة الديمقراطية، والحفاظ على المكان العام مفتوحاً، ومقاومة تعزيز سيطرة العسكر والنخب التقليدية على السياسة وكافة محاور التنظيم المجتمعي. تبقى المطالبة بالحق في التنظيم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التظاهر، من أهم ما يمكن لهذه النقابات، بصفتها نقابات تمثيلية، أن تقدمه للمشهد السياسي العام، بغض النظر عن ماهية الدور (السياسي أو النقابي). من هنا، يطرح السؤال عن أهمية وضرورة تبني مسارات ديموقراطية تمثيلية (أهمية تمثيل الشباب) أو تشاركية (فتح المجال للمشاركة في القرارات...) داخل

النقابات.

العوائق القانونية

تظهر العوائق القانونية على أنها محورية في تفعيل أو تقليل حرية النقابات المهنية المستقلة. في العراق، مثلاً، قدم بعض النواب مشروع قانون (قانون النقابات والاتحادات المهنية) الذي يبيح التعددية النقابية انسجاماً مع روح الدستور، «إلا أن القانون ركن جانباً بعد نقاشات أولية، إذ يبدو أن النقابات الرسمية العديدة، مثل نقابة المحامين والمهندسين والأطباء، ساهمت بإجهاضه، رغبة منها في الإبقاء على الإرث الأحادي القديم، بدلاً من التعددية المقلقة». في لبنان، لا يمكن تأسيس نقابة مستقلة من دون موافقة وزير الوصاية. وهذا بحد ذاته عائق قانوني يساهم في بعض الأحيان في تشتيت المشهد النقابي أو إضعافه. من هنا يطرح السؤال الآتي: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه النقابات القائمة في عملية فك العقد القانونية والقيام بحراك حقوقي يطالب بحرية تأسيس النقابات، عمالية كانت أم مهنية؟

تحديات الهوية والتنظيم

لا بد أيضاً من التطرق إلى الهوية النقابوية وضرورة تجديدها مع تغير الأنظمة السياسية والاقتصادية في العالم. فالنقابات ليست حكراً على العمال، وهنا مطالبة صريحة «للتجديد العقائدي والفكري للتكيف مع المعطيات الوطنية والدولية في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية». فليس كل العمال والمهن منتظمين ضمن نقابات، لكن هنالك فئات كبيرة، تتنظم وتتحرك أحياناً من خارج النقابات بصفتها خارج سوق العمل الرسمي (أو الاقتصاد المنظم). وبالتالي، كيف ستساهم أيضاً النقابات المهنية، تحديداً بصفتها قطاعية، في مصالحة الناس ليس فقط مع السياسة، وإنما تحديداً في إحياء العمل النقابوي وعدم حصره بإيدولوجيات فكرية (أي أن النقابات هي حصراً من مهام القوى اليسارية)؟ وكيف تساهم بدورها في تمثيل العمال الذين ليسوا منتسبين إلى النقابات؟

ضعف تمثيل المرأة

يلاحظ بشكل عام، وفي الحالات الخمس، ضعف تمثيل المرأة في النقابات المهنية المستقلة. فتمثيل المرأة لا يتناسب مع حجم مشاركتها في الاحتجاجات الشعبية والدور الكبير الذي لعبته في المطالبة الحقوقية (لعبت المرأة المحامية دوراً ريادياً في الدفاع عن المعتقلين في السودان ولبنان مثلاً). لا يقتصر دور النقابات فقط على تمثيل القطاعات، إنما خصوصاً شرائح المجتمع كافة. فما هي الأساليب والوسائل التي يجب أن تتبع لتأمين تمثيل حقيقي (وليس صورياً) للمرأة داخل هذه النقابات؟

خلاصة

على ضوء التطورات السياسية المتسارعة في العالم العربي بين نظام قديم يحاول التشبث بالسلطة (انقلابات عسكرية ...)، ونظام جديد يتبلور (حراكات شعبية مستمرة، أحزاب ناشئة...)، يظهر دور نقابات المهن الحرة كحجر أساس في تنظيم الشارع والدفاع عن الحقوق، إضافة إلى إضفاء شرعية مؤسساتية على العمل المطلبي. فنقابات المهن الحرة هي بنى تمثيلية لديها ما يكفي من الطابع المؤسساتي والشرعية (انتخابات...) من أجل رفع مطالب حقوقية تتعلق إما بشؤون أعضائها ومصالحهم النقابية والمهنية، وإما بقضايا وطنية تتعلق بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. طبعاً، هنالك العديد من التحديات التي ستواجه هذه النقابات، أهمها كيفية الموازنة بين العمل المطلبي - النقابوي من جهة، والعمل المطلبي - السياسي من جهة أخرى. لكن هذا لا يمنع أبداً من أنها رسخت نفسها كلاعب أساسي في المشهد الاحتجاجي والتنظيمي العام.

على ضوء ذلك، لا بد من تطوير أجندة عمل تركز على النقابات المهنية المستقلة، وترتكز على نقطتين أساسيتين: أولاً، تطوير أجندة بحثية تتعمق بدور النقابات المهنية المستقلة وتحاول توثيق تجارب الناشطين فيها من أجل تقديم قراءة نقدية داخلية. ثانياً، تطوير أجندة سياسوية قائمة على الحوار وإيجاد نقاط التلاقي بين النقابات المستقلة في البلد الواحد أو على صعيد العالم العربي. طبعاً، تستكمل هذه المساحة الحوارية بالتعرف والتشبيك مع تجارب ناجحة مماثلة من خارج العالم العربي بهدف استخلاص العبر وتبادل الخبرات.

تجمع المهنيين السودانيين:

البنية والتطور والأدوار والتحالفات، أية تحديات وآفاق مستقبلية؟

باحث رئيسي: محمد العجاتي

باحث: عمر سمير

باحث ميداني ومساعد باحث: عبد المنعم سيد أحمد

مساعدة الأبحاث: زينب سرور

مقدمة

تعد التنظيمات النقابية والمهنية القوية أحد أهم أشكال تنظيمات المجتمع المدني وأقدرها على المساهمة في تجاوز النظم الاستبدادية والشروع في عملية التحول الديمقراطي وتوسيع مناخ الحريات وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات التي تنظمها بمختلف شئون الحياة، من صحة وتعليم وسكن ونقل وغيرها، بناء على الحق في العمل والتنظيم والتظاهر والإضراب والاحتجاج بكافة أشكاله. ولطالما كانت التنظيمات المهنية هدفاً للنظم الاستبدادية في المنطقة العربية سواء بالسيطرة عليها أو تفريغها من مضمونها وأهدافها وإبعادها وقياداتها عن العمل المهني والسياسي الذي يمكن أن يفضي إلى أية تشبيكات قد تهدد تلك النظم أو حتى تحقق مصالح المنتمين إلى تلك التنظيمات.

وفي هذا الإطار، فإن تجارب قليلة في المنطقة العربية استطاعت تحقيق تراكم تنظيمي وتجاوزت هذا السياق وفرضت محاولات ناجحة لتغييره، من هذه التجارب التجربة التنظيمية لتجمع المهنيين السودانيين، التنظيم الأبرز في الاحتجاجات التي قادت إلى تنحي البشير في 11 نيسان/أبريل 2019 بعد سنوات من المحاولات التشبيكية بين الكيانات النقابية المستقلة وشهور متواصلة من الاحتجاجات المكثفة متنوعة الأدوات.

تأتي هذه الدراسة في إطار التساؤل حول كيفية فهم دور النقابات المستقلة في الانتقال الديمقراطي بناء على تجربة السودان؟ وقدرة هذه التنظيمات على تحدي محاولات الأنظمة الاستبدادية لمنع أية تنظيمات جامعة لها قد تكون محركة أو قائدة لأي حراك اجتماعي ضدها، للوقوف على أبعاد هذه التجربة عبر التعريج على التجارب التاريخية السابقة للتنظيمات النقابية في السودان قبل ظهور تجمع المهنيين، وما أحدثته من تراكم، وتحليل بنية وهياكل وتحالفات التجمع وتطوره قبل وأثناء 2018 وبعدها، وآليات صنع القرار فيه ودوره في الحراك، والتفاوض مع القوى السياسية ومع الجيش في المرحلة الانتقالية وترتيباتها والتحديات التي تواجهه تنظيميًّا، وفي السياق السياسي الحالي ومدى التوافق بين بنيته وأدواره والآفاق المستقبلية التي تنتظره.

وتستخدم هذه الدراسة منهجًا تحليليًّا يقوم على قراءة وتحليل مكتبي لما كتب عن تجمع المهنيين السودانيين وخطاباته تجاه المرحلة الانتقالية، وعلاقته بالأطراف الأخرى بالاعتماد على مصادره الأولية، وما صدر عنه من بيانات ووثائق، وما كتبه بعض أعضائه عنه، بالإضافة إلى سلسلة المقابلات مع بعض أعضائه ورموزه مع مراعاة التنوع الجندري والعمري داخل التجمع.

أولًا - خلفية تاريخية: النشاط النقابي في السودان ما قبل تجمع المهنيين:

بدأ النشاط العمالي في تاريخ السودان الحديث كنتيجة مباشرة للتغيير الكبير الذي أحدثه دخول الاستعمار البريطاني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين، إذ مثّل إنشاء المشاريع الإنتاجية والأنشطة المرتبطة بتأهيل البنية التحتية في السودان، عاملاً حاسماً في نمو قطاع من العمال وأصحاب المهن البسيطة واليدوية، كلبنة أولية تأسست في وجودها اتحادات عمالية مختلفة.[1] تمحورت أنشطة الجماعات العمالية بصورة أساسية حول مناهضة المستعمر وسياساته. ففي عام 1908 بادر عمال مناشير الغابات بتنظيم أول إضراب منظم مطالبين بتحسين بيئة العمل وظروفه، ثم تدرج ذلك النشاط ليدخل المقاهي العامة في الأسواق لمناقشة قضايا العمال، وبدأ الضغط على الاستعمار البريطاني لتتم الاستجابة بقيام أندية العمال في مدن الخرطوم الثلاث (الخرطوم عموم، وأم درمان والخرطوم بحري) عام 1934، وتوالت بعد ذلك في كل المدن العمالية بالسودان، وأصبح لها دور تثقيفي وتدريبي وسياسي في مناهضة الاستعمار من خلال المطالبة بقيام التنظيمات النقابية وانتشار الصحف الحائطية والمسارح العمالية، وقد صدرت أول مجلة عمالية عام 1946 باسم «العامل السوداني».[2]

التنظيمات النقابية والعمل السياسي (1947-1985)

في العام 1947 كانت الشرارة الأولى لقيام التنظيمات النقابية بهيئة شئون العمال بالسكة الحديد كأول نقابة في شكلها الحديث في السودان، وبعدها تبلورت الفكرة وتم الضغط على المستعمر ليعترف بحق التنظيم النقابي ويصدر أول قانون للعمل والعمال في عام 1948 ولائحة تسجيل النقابات لعام 1948، وبذلك اكتسبت الحركة النقابية السودانية شرعيتها، واستمدت قوتها ليقوم أول مؤتمر عمالي في 18 أيّار/ماير 1949، والذي أجاز دستور نقابات العمال، وتوج ذلك بقيام الاتحاد العام لنقابات عمال السودان في تشرين الثاني/نوفمبر 1950، واستمر العمل بتلك القوانين واللوائح حتى العام 1960.

نتج عن هذه التطورات بروز «جبهة الهيئات» التي نظّمت وقادتْ الشارع والوصول به إلى العصيان المدني والإضراب السياسيّ الذي أدّى في نهاية الأمر إلى ثورة تشرين الأول/أكتوبر 1964 والتي أدت إلى سقوط دكتاتوريّة إبراهيم عبود (1958 - 1964)، والأمر كذلك في انتفاضة الشعب السودانيّ في آذار/مارس 1985 حيث أنتج الشارع قيادتَه التي تمثّلت في «التجمّع النقابي». ويرى البعض أن الظروف السياسية التي أرساها «نظام الإنقاذ»[3] كان لها أثر مغاير على العمل النقابي في السودان تمظهر في شقين أساسيين. فمن ناحية كان للقمع والتضييق الذي مارسه النظام على النشاط السياسي أثر سلبي تمثل في إضعاف قدرة الأحزاب السياسية على التواصل المباشر مع الشعب، الأمر الذي قاد إلى عزل أجيال من المجتمع السوداني عن الاتصال بالإرث السياسي والنضالي لهذه الأحزاب والجماعات السياسية. ومن ناحية أخرى، فقد تسبب الفراغ الذي خلفه التغييب القسري للمؤسسات السياسية في تعزيز دور المجتمع المدني خاصة النقابات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والتي سعت إلى ملء المجال العام بأنشطتها المتمحورة حول القضايا المطلبية.[4]

تجاوز حقبة البشير

وبرغم أن نظام البشير لم يكن يرغب في وجود عمل نقابي في السودان، وسعى إلى تفكيكه والسيطرة عليه، فعمد إلى حل النقابات الشرعية في المؤسسات بعد وصوله إلى السلطة، إلا أن إرث العمل النقابي في السودان ظل متصلاً ولم ينقطع. وبدأت المساعي لإحياء التجمع النقابي الذي تأسس في العام 1985 وتم حله عبر سلطة الإنقاذ في حزيران/يونيو 1989 قبل نشأة تجمع المهنيين بزمن طويل. فقد عمل النظام على تفكيك النقابات وتشريد العاملين عبر قانون الصالح العام، وتركز استهدافه على القيادات العمالية التي اتهمها باليسارية، خاصة في نقابة عمال السكك الحديد واتحاد مزارعي مشروع الجزيرة وغيره من المؤسسات صاحبة التاريخ في توطيد دعائم العمل النقابي في السودان.[5] وقد سارع نظام الإنقاذ إلى عقد مؤتمر للحوار النقابي في آب/أغسطس 1990، ألغى بموجبه النقابات العمالية الشرعية القائمة.[6] ومع ذلك لم تهدأ الاحتجاجات العمالية والحراك. ففي الأعوام 1994 و1996 نظم عددٌ من القطاعات المهنية وقفات احتجاجية وإضرابات كإضراب الأطباء في نيسان/أبريل 1996.[7] وكما كانت النقابات والتجمعات النقابية فاعلًا رئيسيًّا في الثورات في السودان، كانت ضحايا مباشرة لها سواء باستهدافها بالحل والتصفية ومصادرة الأموال والاستبدال بنقابات موالية، أو باستهداف رموزها بالسجن والتنكيل في إطار قوانين أخرى.

العمل النقابي في وسط المهنيين

بعد عام 2005 شهد السودان انفتاحاً سياسياً على الحريات والمشاركة بسبب توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية بسبب توقف الحرب، ازدادت درجة اهتمام العاملين في المؤسسات العامة بالعمل النقابي، خاصة في أوساط معلمي المدارس وأساتذة الجامعات والأطباء وفئات المحامين والإعلاميين. وبرزت مبادرات مختلفة لإحياء التنظيمات النقابية لهذه الفئات حول قضايا معينة، ومنها لجنة المعلمين لمناهضة الاستقطاعات المالية. وكذلك بدأت نقابة أطباء السودان الشرعية العمل من خلال أنشطة مختلفة كالإضرابات وتقديم المذكرات إلى أجهزة الحكم، لكن مستوى التنسيق والتعاون لم يكن بالشكل المطلوب، واعتمد بصورة أساسية على التشبيك على مستوى الأفراد وأعضاء الأحزاب السياسية الناشطين في النقابات.

التنسيق بين المكونات النقابية ونشأة تجمع المهنيين

وبدأ التعاون الفعلي بين المكونات النقابية المعارضة خلال 2010 - 2011 عقب الانتخابات وانفصال جنوب السودان، حيث ركزت القوى السياسية والمهنية المعارضة جهودها في الدفع باتجاه تكوين تحالفات نقابية فاعلة تتصدى لسياسات النظام وانفراده بالسلطة والقرار السياسي، وكان ثمرة ذلك تشكُّل ما عرف حينها باتحاد المهنيين السودانيين في العام 2012 والذي تغير اسمه إلى تجمع المهنيين السودانيين فيما بعد خلال العام 2013 عبر تنسيق مشترك بين كل من لجنة المعلمين وشبكة الصحافيين ونقابة أطباء السودان الشرعية ورابطة المحامين الديمقراطيين. وقد أنشئت صفحة التجمع الحالية على تطبيق فيسبوك في نهاية العام 2012 وصدر عبرها أول بيان يعرّف بالتجمع ككيان تحالفي بين النقابات المهنية. كما نشر مكتب الإعلام بسكرتارية التجمع ملفات فيديو توثق بعض الأنشطة التي قام بها التجمع خلال نفس العام كالندوات والنداءات التي أطلقتها لجنة أطباء السودان المركزية لمساعدة المصابين من الجماهير خلال تظاهرات العام 2013.[8] كانت الصفحة، حتى اندلاع الثورة، يغلب عليها الطابع المطلبي المهني، وتتسم بالبعد عن المطالب السياسية، وإن كانت تعليقات القراء، وبعضهم نقابيون، تحوي نقاشات سياسية أكثر من مجرد مطالبات مهنية ونقابية. وربما ساهم الزخم الاحتجاجي، سواء في السودان نفسه أو المصاحب لموجتي الربيع العربي، في الدفع باتجاه تنسيقي أكبر، بالإضافة إلى عدم قدرة الأنظمة الاستبدادية على الوقوف أمام الشركات العالمية المسؤولة عن التطور في قطاع الاتصالات والذي كانت سياسات الانفتاح الاقتصادي تقتضي مزيدًا من الاندماج فيه وليس القيود عليه، ما وفر مساحة في الفضاء الإلكتروني لتعزيز التنسيق بين هذه الكيانات.

وكان لهذا الإرث النقابي والتنظيمي الممتد أثره في تعزيز دور تجمع المهنيين السودانيين في قيادة التغيير السياسي، بل إن العديد من قيادات التجمع النقابي الذي نشأ منتصف الثمانينيات، أسهموا في تأسيس تجمع المهنيين وكانوا ضمن قيادته، حيث عملت القيادات النقابية على إنشاء نقابات ظل عُرفت بالنقابات الشرعية، في إشارة إلى عدم اعترافهم بالنقابات والهيئات التي أنشأها نظام البشير. فكان أن توافق حوالي 200 أستاذ في جامعة الخرطوم على تكوين نقابة لهم بشكل غير رسمي عام 2012. وشجَّع ذلك بقية المهنيين في السودان على الاقتداء بهم، فتأسست لجنة أطباء السودان الشرعية، كمقابل لنقابة أطباء السودان، وشبكة الصحافيين السودانيين نظيراً للاتحاد العام للصحافيين السودانيين، وتحالف المحامين الديمقراطيين كبديل لاتحاد المحامين الحكومي، إضافة إلى العديد من اللجان والتنظيمات السرية في الهيئات والمؤسسات الأخرى. و رغم الاختلافات حول نشأة تجمع المهنيين والتأريخ له بين من يبدؤون التأريخ ببداية العمل السري المؤدي إلى إنشاء التجمع وظهور صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي في 2012، وبين من يرون في عام 2016 البداية الفعلية لنشاط قوي للتجمع في العمل العلني، وهو التاريخ الذي يتبناه موقع التجمع، باعتباره تكون في تشرين الأول/أكتوبر في عام 2016 بكتابة أول ميثاق للمهنيين بين ثلاثة مكونات وهي لجنة أطباء السودان المركزية وشبكة الصحافيين السودانيين وتحالف المحامين الديمقراطيين.[9] إلا أن نشاط التجمع بدأ بشكل فعلي في 2012، وإن لم يعلن عنه إلا في العام 2016.[10] وهو تاريخ كتابة ميثاق التجمع. ويمكن إرجاع الاختلاف في تأريخ نشأة التجمع إلى أنه كان مرتبطاً بموجات المنضمين إليه والأجسام المطلبية والنقابية التي لحقت به تباعاً، والأبعاد التنظيمية التي طرأت عليه، حتى وصل إلى شكله الأخير وضمه إلى أغلب الأجسام المطلبية المكونة له.

دور تجمع المهنيين وثورة 2018

يمكن القول إن تجمع المهنيين السودانيين، ورغم عدم وضوح دوره في التحضير للحراك الجماهيري في أسبوعه الأول عام 2018، خاصة تلك التظاهرات التي خرجت في الولايات وساعدت في تنسيقها لجان المقاومة، إلا أنه قد لعب دوراً محورياً في تحريك الجماهير داخل العاصمة الخرطوم من خلال دعوته إلى تنظيم مسيرة بإتجاه البرلمان لتقديم مذكرة تطالب بتحسين الأجور في 25 كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد دفعت الاستجابة الواسعة من المواطنين التجمع لمواصلة التعبئة والحشد والدعوة لتنظيم التظاهرات، ما خوله إلى لعب دور قيادي بارز بمرور الأيام،[11] أيضاً فإن التراكم التنظيمي الذي أحدثه، مكّنه من المساهمة الفاعلة في هندسة الثورة ضد نظام البشير.

تجمع المهنيين: امتداد لتجارب سابقة وأدوار جديدة

من الناحية الشكلية، يبدو الدور الذي لعبه تجمع المهنيين خلال ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 مماثلاً تماماً للتجارب التنظيمية المهنية السابقة وأدوارها السياسية الهامة في السودان. وينبئنا عن الأدوار التي اضطلعت بها هيئات نقابية في تشرين الأول/أكتوبر 1964 ونيسان/أبريل 1985 على التوالي. ففي 17 تشرين الأول/أكتوبر 1964 انتظم الشارع السوداني في حراك عام لعب فيه التنظيم النقابي الذي عرف بـ«جبهة الهيئات»، دورًا حاسمًا ضد حكم الرئيس ابراهيم عبود (1958 - 1964)، وفي تجربة أخرى شبيهة بما سبق، فقد بدأت في آذار/مارس 1985 انتفاضة شعبية عفوية ضد حكم الرئيس جعفر نميري (1969 – 1985)، وسرعان ما بادر أساتذة جامعة الخرطوم بتشكيل التجمع النقابي من المحامين والمهندسين والصيارفة وموظفي التأمينات العامة واتحاد طلاب الجامعة ونقابة الأطباء الذين نفذوا إضراباً عن العمل وسيّروا موكباً إلى القصر الجمهوري. وبتوالي الإضرابات والتظاهرات المطالبة بتنحي رأس النظام، أعلن الجيش بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب انحيازه الكامل إلى الجماهير وإنهاء حكم جعفر نميري وذلك في 6 نيسان/أبريل 1985.[12]

إذن تشابهت التنظيمات والتجمعات النقابية من حيث دورها المحوري في تجميع الحراك المطلبي وقيادة الحراك السياسي ضد الحكم العسكري عبر الإضراب السياسي والعصيان المدني الممرحل، وصولاً إلى إيقاف حركة العمل وإحداث شلل عام في البلاد، أدى إلى سقوط حكم الرئيسين عبود ونميري ولاحقًا البشير.[13]

ماذا يميز تجربة تجمع المهنيين السودانيين عن العمل النقابي السابق في السودان؟

وعلى الرغم من تشابه دور النقابات العمالية وتحالفاتها خلال الثورات الثلاث (1964، 1985 و2018)، إلا أن تجربة تجمع المهنيين السودانيين تتسم ببعض الاختلافات، بعضها مرتبط بالسياق العام والظروف السياسية، وآخر مرتبط بالهيكلية التنظيمية.

إذا ما ألقينا نظرة على فترة بناء دولة ما بعد الاستقلال نرى أنها ترافقت مع «ضعف في الحراك السياسي والحركة السياسية المنظمة التي نشأت في الأربعينيات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت موجودة وفشلت في إدارة البلد وفي إقامة تجربة ديموقراطية أو تنموية، أعقبها ثلاثون عامًا من حكم البشير زادت عوامل إضعاف الحركة السياسية ومنعها تمامًا من النشاط. ومن استطاع أن ينخرط في العمل السري كان يعمل بحدود، ومُنع من التواصل الطبيعي ودراسة المتغيرات السياسية، ما تطلّب منه تغيير منطلقاته وخطابه وخلافه، ما أدى إلى أن تتسم هذه الفترة بالضعف».[14]

مع هذا، فإن سنوات حكم البشير شهدت حراكًا مستمرًّا وممتدًّا أسهم في دعم الحركة المهنية والنقابية بكوادر سياسية ظهرت في الشباب الذي نشط في التجمع بعد الثورة. وعزز تنامي القطاعات المتضررة من النظام وحروبه في الجنوب وفي دارفور أية مساعٍ تنظيمية، كذلك فإن حراك الربيع العربي في موجتيه الأولى والثانية كان ملهمًا للشارع السوداني الذي لم يكن لديه ما يخشى فقدانه عشية بروز تجمع المهنيين السودانيين. كذلك فإن سياق ثورة الاتصالات وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، شكلت أدوات جديدة للتغلب على القبضة الأمنية التقليدية للنظم الأمنية والعسكرية ومنها نظام البشير. ومن هنا كان التحول السريع من العمل السري إلى العمل العلني بكلفة أقل من المحاولات التنظيمية السابقة. لقد كان أهم ما يميز تجمع المهنيين صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في بلورة ما يقال في الشارع وصياغته في عبارات ولافتات وشعارات واضحة اجتذبت ملايين السودانيين.

أيضاً، فإن التجمع تميز في أنه واكب تطور المجتمع نحو لامركزية ومرونة التنظيم والتفكير والحراك. ففي السودان تاريخيًّا كانت التنظيمات والحراك والتغيير والثورات تحصل في المركز، أي في العاصمة الخرطوم، ثم تنتشر إلى الأقاليم والريف، لكن هذه المرة انطلقت الثورة من أقاصي الريف وفي تظاهرات هادرة، ثم انطلقت بالتدريج إلى المركز. وهنا تلقفها تجمع المهنيين وقاد التظاهرة الكبرى والتي استمرت لمدة أربعة أو خمسة أشهر إلى أن سقط النظام.[15] أي أن طبيعة التطورات التنظيمية والتكنولوجية والعمل الافتراضي اللامركزي، ساهمت بشكل كبير في إحداث واستيعاب موجات سخط واحتجاج لامركزية وتجميعها للوصول بها إلى مركز الحكم والسلطة وتغييره.

وبحسب بعض رموز التجمع، يتميز التجمع عن سابقاته من المحاولات التنظيمية في منهجية العمل بالأهداف المرحلية المتوائمة مع طبيعته وإمكانياته والسياق الذي يعمل فيه. فالتحالفات النقابية ما قبل العام 2016 كانت تأتي في غالبها محملة بأعباء التسييس والأجندة الحزبية وبعيدة في أهدافها عن خدمة القضايا المطلبية لفئات المهنيين، كما أن طابع العمل في داخلها تغلب عليه الهتافية والتحشيد، الأمر الذي جعلها هدفاً سهلاً لأجهزة النظام الأمنية التي غالباً ما نجحت في تفكيكها والحد من تأثيرها وتشويه صورتها. فالأحزاب السياسية المعارضة تتحمل مسؤولية إفشال جهود بناء التحالف النقابي ما قبل 2016 أسوة بالنظام الحاكم، وذلك بسبب سعيها المستمر لتحميل النقابات عبء مواجهة النظام القمعي وتعويض دور الأحزاب في هذا المجال، وهي في مجملها سلبيات سعت الأجسام النقابية إلى تلافيها في عملية تأسيس التجمع، إذ توافق المشاركون في التأسيس لتجمع المهنيين على تبني منهج مدروس في عملية البناء وأن الهدف من العمل المشترك بين الكيانات النقابية هو تحقيق أكبر قدر من الإجماع حول القضايا المهنية والمطلبية، وهو ما تم تلخيصه في ميثاق التجمع ولائحته الأساسية والتي تضمنت برنامجاً للعمل لمدة عام تم تطويرها عبر مجموعة من ورش العمل، للتوصل إلى برنامج يجمع أكبر قاعدة ممكنة من المؤيدين في أقصر وقت ممكن، عبر أنشطة مهنية ومطلبية تحشد القواعد حول القضايا المهنية المشتركة والموحدة التي ليس عليها خلاف. وبالتأكيد في الأفق كان هناك الخيال السياسي حول مشروع التغيير وإسقاط النظام، إلا أنه لم يكن أفقاً منظوراً في حينه، كما لم يكن مستهدفاً نسبة لضعف القاعدة التي يستند إليها التجمع، وكان الطموح أنه وخلال عام من تنفيذ الخطة، يمكن أن يكون التجمع هيئة قوية لها دورها في المشهد العام والحياة السياسية. وتأسيساً على ذلك فإن أول قضية تبناها التجمع هي قضية الأجور بما لها من أهمية في ذلك الوقت.[16]

إذن طور التجمع فعالياته وأدواته من محاولة تنظيمية تسعى إلى تجميع المهنيين لتعزيز قدراتهم على تحقيق طموحات أبناء المهنة الواحدة، وبناء جسم نقابي موحد وقوي يضع أعضاؤه لوائحه عبر التشاور والحوار والندوات ثم المواثيق وبرامج العمل المفصلة والتحول السريع من العمل السري إلى العلني في ظل نظام قمعي، إلى محاولة تغيير هذا النظام عبر طرح قضايا أكثر عمومية وأكثر من مجرد قضية مهنية وهي قضية الأجور وقضايا إصلاح القطاعات التعليمية والصحية والخدمية التي تهم الجميع مهنيين وغير مهنيين، معارضة ضد سياسة خصخصة القطاع الصحيّ، ورفْض سياسات النظام الاقتصاديّة التي أدّت الى تدنّي الأوضاع المعيشيّة وارتفاع أسعار الدواء والحرّيات النقابيّة وقوانين العمل، وساعد هذا في التمهيد للحراك ثم في قيادته والذي كان واضحًا في بيان التزام البناء والخدمة الذي أطلقه التجمع ودعا الأفراد والكيانات للتوقيع عليه.[17]

إن التجمع تبنى العمل المطلبي كمدخل لكسب شرعيته وسط المهنيين وعموم السودانيين، لكنه مع اندلاع الثورة وتحالف العديد من الأحزاب معه، وصولاً إلى الصورة العامة المتمثلة في تحالف قوى الحرية والتغيير، أصبح يشكل تحالفاً سياسياً يستند إلى إرث حركة اجتماعية ممتدة في النقابات المهنية.

ويمكننا تلخيص هذه التطورات زمنيًّا على النحو الآتي:

دور تجمع المهنيين في الحراك

مهّد التجمع للثورة. وعندما أصدر تجمع المهنيين بيانًا يدعو فيه المواطنين للنزول إلى الشوارع في وسط الخرطوم في بداية التظاهرات ضد ارتفاع الأسعار وتدني الأجور، لم يكن الكثيرون قد سمعوا باسم التنظيم، لكن الآلاف استجابوا للنداء،[18] فيما كانت أحزاب المعارضة السياسية صامتة خلال الأيام الأولى، ولكن مع بداية كانون الثاني/يناير، اتّحدت وانضمّت إلى النداءات الداعية إلى تغيير النظام، ولكن الناس على الأرض كانوا يتجاوبون مع تجمّع المهنيين وليس مع الأحزاب السياسية.[19] وبنهاية كانون الثاني/يناير يبدو أنّ التجمّع يعبّر بشكل كبير عن مطالب وتطلّعات المتظاهرين السودانيين، وتُعدّ صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» هي الصفحة الأكبر للقوى المؤيّدة للحراك، وهو يصوغ مطالب المتظاهرين ويحدّد أماكن الاحتجاج ويقدّم الدعم الطبي واللوجيستي لكافة التظاهرات ويوزع البيانات والمنشورات، ويقوم عبر لجانه بتوثيق حالات الإصابات والوفيّات بين المتظاهرين. دعا التجمّع لتنظيم تظاهرة حاشدة يوم 25 كانون الأول/ديسمبر هدفها الوصول إلى القصر الرئاسي لتسليم مذكّرة تطالب بتنحّي البشير، قوبلت التظاهرة بعنفٍ مفرط وتفرّقت، لكنّه ينظّم العديد من الفعاليات الاحتجاجية يوميًّا منذ ذلك الحين.[20]

العام	التطور التنظيمي	القضايا والأهداف
2012	التأسيس غير الرسمي بين لجنة أطباء السودان وتحالف المحامين الديموقراطيين	إحياء العمل النقابي الجمعوي وتجميع النقابات المستقلة
2014	انضمام شبكة الصحافيين السودانيين وبداية تفعيل صفحة التجمع على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك	بداية التخطيط للقيام بحملات قطاعية الهدفُ منها رفع الأجور وتحسين ظروف العمل في القطاعات المختلفة.
أكتوبر 2016 ـ يوليو 2018	النشأة الرسمية للتحالف بميثاقٍ مكتوب بتحالف رسمي بين اللجان الثلاث يشرح نظام تجمع المهنيين وطريقة عمله وكذا الهدف من وجوده ووصل عدد الكيانات المنضوية إلى 8 كيانات.	الأهداف المذكورة في الميثاق: 1. استعادة حرية واستقلالية وديمقراطية العمل النقابي على أساس الفئات المهنية. 2. استرداد الحقوق النقابية والمهنية للعاملين التي كفلتها المواثيق والعهود الدولية بالإضافة إلى الحقوق المكتسبة، والتصدي للظلم والاستغلال الوظيفي. 3. تقوية التجمعات المهنية في مجال عملها لفضح نقابات المنشأة واتحادات السلطة الانتهازية وإسقاطها في المعارك الانتخابية. 4. في إطار السعي لاستعادة استقلالية وديمقراطية الحركة النقابية واستعادة الحقوق، يعمل تجمع المهنيين السودانيين على مواجهة القضايا اليومية الملحة للمهنيين
ديسمبر 2018	الدور القوي في الحراك والدخول في عملية إعادة تنظيم التجمع ليتوافق مع دوره في هندسة الحراك وتوجيه التظاهرات والاحتجاجات. انضمام العديد من الكيانات التي وصل عددها إلى 17 كيانًا. استحداث لجان جديدة وزيادة أعضاء اللجنة الإعلامية.	الدعوة إلى زيادة الحد الأدنى للأجور ومسيرة للقصر الجمهوري بهذا الصدد المشاركة في تظاهرات عطبرة ضد تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار الخبز.
يناير 2019	الدخول مع الجبهة الثورية وتحالف قوى الإجماع الوطني في تحالف أوسع ضمن قوى إعلان الحرية والتغير.	تبني مطالب الشارع بإسقاط النظام ومحاسبة رموزه، والمساهمة في صوغ وبلورة المطالب.
أبريل 2019 – مارس 2021	الانسحاب من قوى الحرية والتغيير. بعض الانشقاقات وإعادة التنظيم. 15 كيانًا كما هو واضح من موقع التجمع.	التركيز على استحقاقات الفترة الانتقالية. محاولة الجمع بين المطالب المهنية والمطالب السياسية العامة. بلورة المطالب الاحتجاجية للمهنيين.

وبشكل عام فإن الكيانات النقابية داخل التجمع كانت تعوّل في البدء على استخدام القضايا المهنية كتدني الأجور وتدهور بيئة العمل وشروطه كوسيلة لتكثيف الضغط على السلطة، وكشف عدم قدرتها على الوفاء بحقوق ومطالب الجماهير، وكان مفهوماً لدى العديد من النقابيين أن ذلك سيقود إلى خروج الشعب للمطالبة بإسقاط النظام، لذا فإن الحراك الشعبي الذي انطلق في كانون الأول/ديسمبر 2018 كان متوافقاً مع مساعي تجمع المهنيين السودانيين.[21]

ثانيًا: تجمع المهنيين: البنية والتطور والتحالفات:

البنية وتطورها لمواكبة الثورة

كانت المكونات الرئيسية للتجمع عند نشأته التنظيمية في تشرين الأول/أكتوبر 2016 ثلاثة أجسام رئيسية، وهي لجنة أطباء السودان المركزية وشبكة الصحافيين السودانيين وتحالف المحامين الديمقراطيين. وفي منتصف 2018 وعشية الحراك عند الإعلان عنه، وصلت مكوناته لثمانية جماعات ضغط مهنية لا تعترف بها حكومة الرئيس المخلوع البشير، بالإضافة للمؤسسين ضمت: «تجمع المهندسين السودانيين»، و«تجمع أساتذة الجامعات»، و«لجنة المعلمين»، و «اللجنة التمهيدية للبيطريين»، و«لجنة الصيادلة»، «شارك في اجتماعاته الأولى خليط متنوع من الأطبّاء، المعلّمين، المهندسين، الصيادلة، أساتذة الجامعات، الزراعيّين، البياطرة، الصيارفة، المُراجعين، الطيران المدنيّ والصحافيّين».[22] وحاليًّا يتشكل التجمع من خمسة عشر تنظيمًا وجسمًا مهنيًّا.[23]

وفقًا لبعض قياداته، فإنه لم يشهد تطورًا دراماتيكيًّا في هيكله وتشكيله قبل الثورة، إذ حافظ التجمّع على صيغته الإدارية والتنظيمية التي توافق عليها مؤسسوه الأوائل الذين اختاروا أن يكون التجمع تنظيماً أفقياً على رأسه مجلس قيادي مكون من جميع الأجسام النقابية المشاركة به بنسبة عضوين لكل جسم، وسكرتارية مكونة من خمسة مكاتب يجري تشكيلها بالانتخاب من عضوية المجلس، على أن يضم كل مكتب ممثلاً واحداً على الأقل من كل جسم نقابي. أما خلال مرحلة الثورة، فقد طرأت تغييرات شكلية على هيكل التجمع بإضافة عدد من الأعضاء على مستوى المجلس القيادي والسكرتارية نسبة لدخول كيانات نقابية جديدة مثل اللجنة التمهيدية لنقابة المهندسين والبيئيين ولجنة مهنيي الموارد البشرية وتجمع الصيادلة المهنيين وغيرها من الأجسام التي بلغت مؤخراً 16 مكوناً نقابياً. كما فرض الحراك الجماهيري على التجمع توسعة مهام بعض مكاتب السكرتارية كمكتب الفعاليات الذي كان يعمل سابقاً في مجال تنظيم أنشطة التجمع الاعتيادية كالمعارض والندوات والوقفات الاحتجاجية. أما أثناء الثورة فقد برزت الحاجة لإنشاء مكتب ميداني يتبع لمكتب الفعاليات تمثلت مهمته في قيادة الحراك أثناء الثورة وكان يقوده الأستاذ عادل كلر.[24]

وتم توسيع مهام مكتب الإعلام الذي ضم في داخله العديد من الأقسام، كما عمل فيه ناشطون من الثوار غير منضوين تحت أي جسم من الأجسام المهنية المؤسسة للتجمع. حيث إن هيكل التجمع في بدايات تكوينه تضمن مكتباً تنظيمياً كانت مهمته الأساسية هي الاتصال والتنسيق مع الأجسام المهنية غير الموقعة على ميثاق التجمع. وقد استدعت تطورات الحراك الجماهيري توسيع دور المكتب التنظيمي ليشمل الاتصال بالقوى والأحزاب السياسية بهدف التنسيق بينها وبين التجمع، كما أوكلت له مهمة نقل رؤية المجلس القيادي للأطراف الأخرى التي كانت تشترك مع تجمع المهنيين في تنظيم وإدارة التظاهرات على الأرض.[25]

لكن آخرين داخل التنظيم يرون أن انطلاق شرارة الثورة كانت عاملاً جوهرياً في حدوث قفزة حقيقية في هياكل وطبيعة ودور التجمع، إذ أن الفعل الثوري المتصاعد على الأرض استدعى أن يصبح التجمع مرناً من حيث هيكله حتى يتمكن من استيعاب القوى والتنظيمات النقابية الجديدة التي انبثقت أثناء الثورة، وفي ذات الإطار فإن الطبيعة الجماهيرية للفعل الثوري جلب للتجمع فئات جديدة غير منضوية تحت أي مسمى مهني محدد، وكانت ضرورات العمل تتطلب أن ينتمي إلى مكاتب سكرتارية التجمع خبراء في مجالات مختلفة، كالإعلاميين وبعض كوادر الأحزاب السياسية المتمرسة في قيادة التظاهرات وتأمين المواكب.[26]

التنسيق والتحالفات: إدارة العلاقات الخارجية

توسع هيكل التجمع بشكل كبير خلال الثورة حيث توسعت مكاتبه الإعلامية وازداد عدد المتحدثين باسمه في الداخل والخارج، حيث بدأ التجمع مرحلة جديدة من التخطيط لإدارة الحراك وتوجيهه نحو تحقيق مطالب ميثاق الحرية والتغيير بالتحول نحو حكم مدني كامل يؤسس لتجربة سياسية جديدة كلياً في البلاد. وعمل التجمع على تطوير هيكله ومكاتبه لتواكب متطلبات إدارة ميادين الاعتصام، حيث تم زيادة عدد الأعضاء في المكاتب، خاصة مكتب الفعاليات والمكتب الميداني. وازدادت أهمية هذا المكتب خاصة مع توسع رقعة ميدان الاعتصام وتزايد الحاجة لتأمين المداخل وضبط حركة الجماهير وفحص ما يحمله الداخلون إليه لتلافي المشكلات التي يمكن أن تحدث نتيجة الاختراقات التي كانت تمارسها بقايا النظام السابق، كما تم إنشاء سكرتارية العلاقات الخارجية كسكرتارية جديدة لتقوم بمهمة الاتصال الخارجي سواء على مستوى القوى السياسية والأحزاب التي لم توقع على ميثاق الحرية والتغيير، ثم بدأت السكرتارية ذاتها بالتواصل مع المؤسسة العسكرية ومجلسها الحاكم، ثم انتقلت فيما بعد للعمل ضمن لجنة الاتصال التي كونها المجلس القيادي لقوى الحرية والتغيير. هذا بالإضافة إلى التوسع في قبول عضوية كيانات جديدة رفدت سكرتارية التجمع بكوادر ذات قدرات نوعية. فمثلاً سكرتارية الإعلام عند بداية الثورة كانت تضم 12 فرداً، وفي مرحلة الاعتصام وصل عددها إلى 45 فرداً يتعاون معهم المئات من المتطوعين. كما تم إنشاء لجان للخدمات وتنسيق عملية وصول الدعم المادي والعيني للمعتصمين. كما لعبت فئة الأطباء دورها بإنشاء المستشفيات الميدانية.[27]

لإدارة ميدان الاعتصام، قام التجمع بتشكيل لجان متخصصة كاللجان الصحية ولجان التغذية، وبما أن التجمع لم تكن لديه خبرة سابقة في إدارة الاعتصامات، كان يتعامل مع المستجدات والتطورات التي تحدث في حينها. وكانت للمبادرات الذاتية التي انطلقت من قبل المجتمع المدني والرأسمالية الوطنية وكافة الأفراد المشاركين في الثورة الدور الأكبر في تسهيل مهمة تجمع المهنيين السودانيين لإنجاح الثورة والاعتصام الذي استمر لمدة تزيد عن الشهر.[28]

مثلت بعض هذه التحالفات نقاطًا هامة للتجمع، فقد كان للتجمع تنسيق مهم مع بعض الحركات مثل حركة (قرفنا) وهي تحالف معارض يضم مجموعة من منظمات المجتمع المدني والنقابات والناشطين السياسيين من قوى وأحزاب سياسية مختلفة، ومن أبرز المجموعات التي بذلت جهداً في التخطيط لما آل إليه الوضع في الثورة ما عرف

بمبادرة الحرية والكرامة وتختصر بـ(حراك)، وهي مبادرة أسسها عدد من السياسيين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتمثل هدفها في خلق إجماع بين القوى السياسية وفئات المجتمع المختلفة حول أهداف عامة مشتركة عبر تنظيم حملات لجمع التوقيعات لميثاق المبادرة المسمى بـ(إعلان الحرية والكرامة)، وكان التجمع من بين الموقعين على الميثاق، وانضم إلى المبادرة فيما بعد عدد من الكيانات السياسية كتحالف نداء السودان وتحالف قوى الإجماع الوطني. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت المبادرة في جمع التوقيعات، إلا أنها كانت أساسًا للإجماع بين عدد كبير من الكيانات المعارضة. ومع بداية الحراك الجماهيري في 2018، بادر تجمع المهنيين السودانيين إلى التواصل مع قيادات مبادرة حراك للمزيد من التنسيق والتعاون، خاصة وأن التجمع كان يعتزم تنظيم حشد جماهيري للمطالبة بتعديل الأجور، وكانت ثمرة هذا التواصل تبني تجمع المهنيين السودانيين لميثاق مبادرة حراك (إعلان الحرية والكرامة) وإجراء بعض التعديلات على بنوده ليصبح (إعلان الحرية والتغيير) وتغير بموجبه توجه التجمع من القضايا والمطالب النقابية نحو إسقاط النظام وتشكيل حكومة انتقالية.[29]

بالإضافة إلى المكونات النقابية والمهنية المنضوية تحت لواء التجمع، فإنه عند إطلاقه لإعلان الحرية والتغيير، دخل في تحالف أوسع بأهداف أكبر، ودعا الأحزاب إلى أن توقع معهم ميثاقًا وأن تكون جزءًا من الحراك الثوري، يعني أصبح هو قاطرة، وهنا ظهر تحالف قوى الحرية والتغيير.[30] وهو تحالف تشكل خلال فاعليات الثورة في 2019 ليتولى التنسيق وقيادة الحراك في الشارع، وضم إلى جانب تجمع المهنيين **الجبهة الثورية** **وتحالف قوى الإجماع الوطني** والتجمع الاتحادي المُعارِض. وهنا انتقل إلى الخطوة التالية في تطوره، وأصبح جزءًا من تحالف سياسي معارض أوسع، كما أصبحت القوى السياسية المنضوية في هذا التحالف حلفاء له، قوى سياسية معارضة وقعت على الوثيقة وباتت جزءًا من تجمع المهنيين وهي تحالف نداء السودان، قوى الإجماع الوطني، التجمع الاتحادي المعارض، وهو ما تطلب جهودًا تنسيقية إضافية تداركها التجمع بتوسيع نطاق عضويته وهيئاته.

أثناء التفاوض بعد إسقاط نظام البشير، برزت بعض الخلافات بين مكونات التجمع وبعض حلفائه في قوى الحرية والتغيير والتي استفادت منها قيادات المجلس العسكري في التنصل من المفاوضات وتأجيلها أكثر من مرة، ومع ذلك فإن موقف تجمع المهنيين السودانيين التفاوضي كان أكثر اتساقاً مع طرفين أساسيين داخل تحالف قوى الحرية والتغيير هما كتلة قوى الإجماع الوطني وتجمع القوى المدنية وذلك لتقارب الرؤية حول ضرورة حدوث تغيير جذري يحقق أهداف الثورة، بينما كان تحالف نداء السودان أقرب إلى المهادنة والقبول بالشراكة مع العسكريين.[31]

كما كان لتجمع المهنيين تحالف لصيق مع لجان المقاومة من الشباب، وهي لجان ثورية عمل التجمع على إنشائها في الأحياء أثناء التظاهرات، أي أن علاقة التجمع ببعض القوى السياسية أثناء التفاوض كانت تنسيقية أكثر منها تحالفية، خاصة وأن الكتل المشكلة لتحالف قوى الحرية والتغيير كانت تنطلق من منصات متباينة في مواقفها التفاوضية، وإن كانت لجان المقاومة تشكلت أساساً من قوى حزبية، إلا أن تدعيم التجمع لعمل تلك اللجان والتحاق أعداد كبيرة من المتطوعين بها أثناء وبعد الثورة، جعل الغالبية الساحقة في هذه اللجان لا تنتمي إلى أحزاب. برزت قوة وفاعلية هذه اللجان في مليونية 30 حزيران/يونيو 2019، بعد فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من الشهر نفسه، حيث استطاعت اللجان أن تحشد الشارع عن بكرة أبيه رفضاً لما حدث، وتفويضاً لوقف التفاوض مع المجلس العسكري الذي نفذت قواته تلك المجزرة البشعة. غير أن الطرفين (قوى الثورة والمجلس العسكري) عادا ووقّعا في إطار الممكن اتفاقاً قضى بشراكة مدنية - عسكرية خلال الفترة الانتقالية.[32]

برغم أن تحالف التجمع مع أكبر عدد ممكن من القوى المدنية والسياسية قبل وأثناء الثورة كان عامل قوة كبيرًا، إلا أن عدم وضوح أطر تعاونه وتنسيقه مع تلك التحالفات والكيانات وشعورها بانتهاء الهدف المشترك وهو إسقاط البشير، جعل الخلافات تبدو على السطح سواء في ما يتعلق بطريقة إدارة التجمع وكياناته وهياكله أو بأولويات المرحلة الانتقالية، بدا هذا واضحًا في الأزمة بينه وبين بعض الكيانات النقابية المنضوية تحته ومع لجان المقاومة والأحياء، وظهر هذا الخلاف على السطح بشدة منذ آيّار/مايو 2020.

غياب تمثيل عادل للمرأة

كذلك يعاني التجمع من أزمة بنيوية تتناقض مع مبادئه وأهدافه، إذ يفتقر لتمثيل عادل للمرأة، حيث إن تمثيل المرأة في كل المؤسسات التي أفرزتها الثورة لم يكن متناسباً مع حجم مشاركتها خلال الثورة. فبينما كانت المرأة حاضرة بشكل قوي في كل مراحل الحراك الشعبي، فإن القطاع النسوي بالمحامين مثلاً كان هو الأكثر فعالية في التواجد بمحاكم الطوارئ دفاعاً عن المعتقلين من الناشطين وقيادات الكيانات الثورية الذين سجنهم النظام السابق، والنساء في قطاع الأطباء كنَّ عماد كل المستشفيات الميدانية التي صاحبت التظاهرات، والثائرات من النساء كنَّ الأكثر شجاعة وإقدامًا في مواجهة أجهزة النظام القمعية. ومع كل هذا الدور، إلا أن وجودها في هياكل السلطة وعمليات التفاوض بعد انتصار الثورة لم يكن عادلاً،[33] وهو ما يمكن تلمّسه بوضوح في الوزن النسبي للعنصر النسائي في لجان تحالف قوى الحرية والتغيير ومجلسها المركزي مروراً بسكرتارية تجمع المهنيين السودانيين ومجلسه القيادي وصولاً إلى حكومة الثورة التي تشكلت فيما بعد.

ثالثًا: الهيكل والإدارة وآليات صنع القرار:

منذ نشأته وحتى ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018، اتبع التجمع السرية في عمله، إذ كان يحرص على الحفاظ على سرية نشاطه وتحركاته، وكذلك إخفاء معلومات منتسبيه خشية تعرضهم للاعتقال. وبحسب أحد المتحدثين الرسميين باسم التجمع، فإن مهمته في هذه المرحلة كانت تنظيم ما يقوله الشعب وإضفاء المعنى عليه وصياغته سياسيًّا دون نية للتحول إلى حزب سياسي أو أي شكل رسمي آخر.[34]

هذه الطبيعة السرية لعمل التجمع في البداية، اقتضت إخفاء أسماء قياداته والتنظيمات المنضوية تحته وبلورة ما يقوله الشارع بوضوح في مطالب عامة محددة، اتبع «تكتيكات سرية تجيد فنون المناورة، مع حكومة بوليسية محترفة في البطش، ما جعله يجري مشاوراته في الداخل والخارج لاختيار ساعة الصفر للتحرك. وبالفعل اختار لها آب/أغسطس من 2018، دون أن يكشف عن أعضائه وهيئاته، أو سيرورة تنظيمه الداخلي، للتغلب على القمع والاعتقال المتوقع حال الإعلان عنهم خوفًا من تتبّعهم أمنيًّا».[35]

لكن يمكن القول إن التجمع بنى هياكله أفقيًّا على نمط مشابه للتنظيم الإداري اللامركزي للدولة السودانية، بحيث أصبح للتجمّع سكرتارية وأمانة عامة، كما أنه يتكون من فرع مركزي وأفرع في الولايات لعبت الظروف السياسية والأمنية المحيطة بتأسيس تجمع المهنيين السودانيين دوراً محورياً في صياغة نهج العمل داخل التجمع من حيث تشكيل عضويته واختيار قياداته وتحديد آليات اتخاذ القرار فيه. وبالعودة إلى فترة تشكل التجمع في مراحله الأولى خلال الأعوام 2012 و2016، فإن حالة التضييق التي مارسها نظام الإنقاذ تجاه العمل السياسي والنقابي في

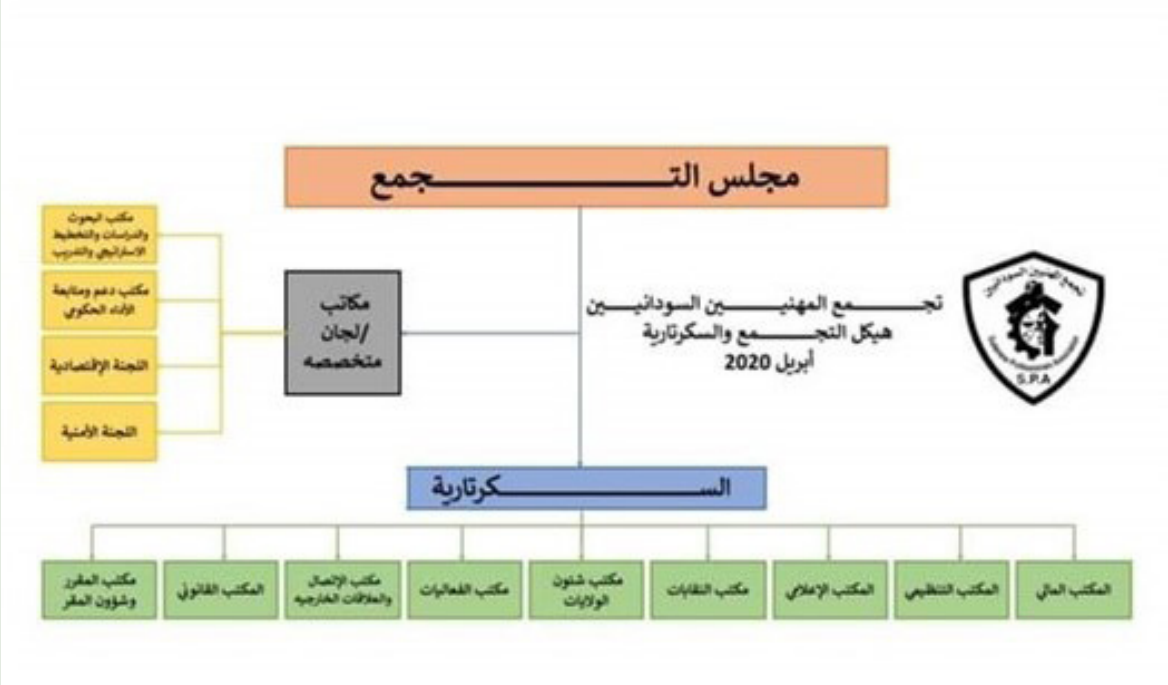

الهيكل التنظيمي لتجمع المهنيين السودانيين 2020

السودان، حتمت أن يبقى أغلب العمل التنظيمي الداخلي سرياً، خاصة في ما يتعلق بالتنسيق بين (الهيئات النقابية) المشكِّلة له – لم تكن تتمتع بالشرعية بحسب قوانين العمل النقابي الرسمية –، وتبعاً لذلك ظلت الهيئة القيادية للتجمع وآلياته في اتخاذ القرار سرية، وفي تمّوز/يوليو 2012 نجح التجمع في تشكيل مجلسه القيادي الأول والذي اختار من بين أعضائه مكتباً تنفيذياً لمباشرة العمل واتخاذ القرار بشأن دور التجمع في دعم الإضرابات التي نظمها الأطباء في ذلك الوقت، أما في العام 2013، فقد أقر التجمع دعم الحراك الشعبي ضد السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، وباشر ذلك من خلال تفعيل أدوات المقاومة المختلفة. وشكلت الإضرابات والندوات وورش العمل والبيانات أبرز أشكال النشاط السائد خلال تلك المرحلة.

حافظ التجمع على تماسكه عبر الترتيبات الإدارية والهيكلية التي نفذتها الكيانات المشكلة للتجمع في بدايات تكوينه، خاصة صياغة اللائحة المنظمة والتوزيع المحكم للمهام والأدوار والاعتماد على خطة عمل سنوية، إضافة إلى التدريب المستمر للأعضاء. كلها أسباب أسهمت مجتمعة في أن يعمل التجمع ككتلة واحدة دون تمييز لأي من أعضائه، كما أن التخطيط المسبق والتحسب لخطوات أجهزة النظام وسلوكها، لعب دوراً حاسماً في استمرارية الفعل الثوري على الأرض حتى بعد اعتقال قيادات التجمع، إذ إن المجلس القيادي للتجمع عمد إلى إنشاء سكرتارية ظل بديلة وضمن لها آليات اتصال مستمرة بالقيادة وذلك حتى قبل الشروع في التظاهر. وعندما قام جهاز أمن النظام بإعتقال أعضاء التجمع المعروفين من أمثال محمد ناجي الأصم وأحمد ربيع سيد أحمد وإبراهيم حسب الله وطه عثمان اسحق وغيرهم، كانت سكرتارية الظل قد ملأت الفراغ الذي أحدثته الاعتقالات، كما نجحت في تطوير قدرات التجمع الأمر الذي كفل له مواصلة قيادة الثورة[36]

أما في المرحلة التي تلت ثورة كانون الأول/ديسمبر فقد أظهر التجمع قدرته على إدارة وتنظيم نفسه لقيادة الحراك الشعبي على الأرض وذلك من خلال هيكل متكامل وقيادة محددة يمكن التعرف إليها من خلال الرسم التوضيحي أعلاه.

إدارة النزاعات

أثناء الثورة وخلال مرحلة التفاوض مع المجلس العسكري، فإن التجمع بدا وكأنه جهة تنسيقية بين مكونات مختلفة بدأت خلافاتها في الاتساع، وكانت نقطة الخلاف الأكبر أثناء انتخابات الأمانة العامة للتجمع في أيّار/مايو 2020.[37] وكان التجمع اختار تركيبة أمانته العامة الجديدة، لم تتضمن بعض رموز الثورة من كيانات منضوية تحت لوائه، ومن ثم أعلنت مكونات في التجمع رفضها التركيبة الجديدة، بينها «تجمع البيئيين»، و«لجنة أطباء السودان المركزية»، و«لجنة استعادة نقابة الصحافيين»، و«تجمع مهنيي الأرصاد الجوية»، و«التحالف الديموقراطي للمحامين». وأعلنت لجنة الأطباء المركزية، رفضها «كل مخرجات اجتماع مجلس تجمع المهنيين، بعد تجاوزه كافة المقترحات بمناقشة خطابات الدورة الماضية والميزانية والرؤية السياسية». واتهمت التجمع بخضوعه لتكتل حزبي واضح، كما أعلن «التحالف الديمقراطي للمحامين»، سحب ممثله من الأمانة العامة الجديدة، ودعا إلى العمل على إلغاء القرارات التي وصفها بـ«المعيبة» و«الباطلة». كذلك رفض تجمع المهندسين السودانيين مخرجات الاجتماع، داعيًا إلى صياغة نظام أساسي لتجمع المهنيين بمهام وصلاحيات محددة. أما «تجمع البيئيين» فرفض تحويل «المهنيين» إلى «واجهة وتيار حزبي بعينه». ودعا إلى «محاسبة أي عضو تسبب في خرق ميثاق ولوائح تجمع المهنيين، والتغوّل على العرف والعمل النقابي الديمقراطي».[38]

وفي تمّوز/يوليو 2020، تصاعدت حدة الخلافات الداخلية بين هيئات تجمع المهنيين السودانيين. وأعلن التجمع عن تجميد عضوية 5 أجسام مهنية تابعة له هي: لجنة أطباء السودان المركزية، وتجمع المهندسين، وتجمع مهنيي الموارد البشرية، وتجمع مهنيي الأرصاد الجوية، وتجمع البيئيين، بعد أيام من اختراق صفحته الرسمية بموقع «فيسبوك»

وسيطرة منشقين عليها، حيث قام فصيل من التجمع بالسيطرة على الصفحة الرسمية له بموقع «فيسبوك» ما أشعل الخلافات مجدّدًا بالتزامن مع تظاهرات مليونية 30 حزيران/يونيو، وذكر التجمع أن قرار تجميد عضوية الأجسام الخمسة يعود لخروقاتها المستمرة لميثاق ولائحة تجمع المهنيين. وأشار التجمع إلى أنه قرر أيضًا «إعفاء جميع المتحدثين الرسميين، وسحب ممثلي التجمع في هياكل قوى إعلان الحرية والتغيير، وفي اللجان والمجالس الحكومية، إلى حين صدور قرار رسمي بشأن تمثيل تجمع المهنيين في هذه الجهات». ولفت إلى أن التجمع يقوم بإجراءات قانونية ضد من قاموا بـ«السطو» على صفحته الرسمية».[39]

ثم كانت أزمة توقيع التجمع على اتفاق سياسي مع بعض الحركات المسلحة ففي 26 تمّوز/يوليو 2020، وبعد يوم على سحب اعترافه بكل الهياكل القائمة لتحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير»، «وقّع التجمّع (السكرتارية الجديدة) على اتفاق تحالف سياسي مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، قيادة عبد العزيز الحلو، ومن ثم واجه التجمع اتهامات بالتحالف مع الحركات المسلحة على حساب قوى الحرية والتغيير، ومن ثمّ السعي لبناء تكتل سياسي جديد، يهدف إلى مراجعة الوثيقة الدستورية التي تمّ التوقيع عليها عقب إطاحة نظام البشير، ومراجعة جميع القوانين والمراسيم، وتقسيم ثروة السودان على نحو عادل، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى، وتسليم المتهمين في جرائم دارفور لمحاكمتهم أمام محكمة الجنايات الدولية، وهي مطالب تضع الحكومة التي أتت بها قوى الحرية والتغيير في موقف حرج، وهو ما قوبل برفض من بعض أفرع التجمع، إذ أعلن فرع التجمّع في ولاية الجزيرة وسط السودان، في بيان، رفضه كلّ الخطوات التنظيمية التي أقدم عليها الفرع المركزي، والتي اتّخذت بمعزل عن تجمّعات المهنيين في الولايات.[40]

تتمثل **أهم عناصر القوة** في هيكل التجمع في كونه تحالفًا لتجمعات مهنية يفترض أنها منتخبة، لكن نشأتها في ظل النظام السابق وعدم انتخاب قيادات جديدة لهذه التجمعات، ومن ثم استيعاب تطلعات المنتمين الجدد لها، حوّل هذه النقطة إلى محل خلاف وانعكس على التجمع ذاته.

كذلك يتمتع التجمع بالمرونة التنظيمية واللامركزية من ناحية الهيكل، فهو يتشكل من 15 تجمعًا مهنيًّا وبعض القوى السياسية، ويدار بطريقة لامركزية، إلا أن المرحلة الانتقالية تقتضي حوارات أوسع لاتخاذ قرارات وللحفاظ على وحدة التنظيم، وهو أمر يبدو صعبًا في ظل ثورات التوقعات لدى المجتمع ولدى أعضاء التجمع ذاته.

وثمة عنصر مهم من عناصر قوة التجمع أنه يجمع بين أفراد التجمع لوائح ووثائق تنظيمية قوية وتوجهات سياسية متقاربة، وهذه اللوائح قد تضمن وحدته حتى تحقيق أهدافه. لكن تحوّل التجمع إلى جماعة وظيفية وطول الفترة الانتقالية، يجعل من الحفاظ على التزام كافة أعضائه باللوائح والمواثيق أمرًا صعبًا.

وتتمثل أبرز نقاط الضعف التي أثّرت على التجمع، هي عدم قدرته على استيعاب المنتمين الجدد إليه، وشعور مؤسسيه باستحقاقات سياسية أكبر من أولئك المنضمين حديثًا إلى التجمع، وعدم وجود آليات واضحة لإدارة هذا الهيكل الضخم من الكيانات والفروع والتحالفات السياسية. برز هذا في أزمة انتخاب قياداته وعدم قدرته على الالتزام باللوائح أو تعديلها بشكل توافقي، كذلك فإن أحد أهم نقاط ضعف التجمع يكمن في أن الفئات المسيطرة على هياكله ومجلسه والسكرتارية حالياً تتكون فقط من أبناء المركز الذين يتمايزون طبقياً وفكرياً عن نظرائهم في الأقاليم، وذلك عقب ثورة كانت الأقاليم والأطراف فاعلها الأساسي.[41]

إن التجمع يفتقد إلى آليات واضحة للشفافية والحوكمة وصنع القرار، فاللوائح التنظيمية على موقعه أو صفحاته ليست متاحة على مواقع التواصل، كما أن الأمور الإدارية والمالية في داخله غير واضحة بعد، وكذلك الآليات الديمقراطية في الإدارة وتسيير التجمع والعلاقة بين مكوناته وتراتبية القرارات غير واضحة، وإن كان هذا نتاجًا للعمل السري قبل الثورة، فإن المرحلة الحالية تقتضي مزيدًا من الشفافية ولائحة واضحة ومنشورة وآليات واضحة لتنظيم العلاقة بالتحالفات والكيانات النقابية والسياسية الأخرى، وتصعيد ومحاسبة القيادات ومعايير واضحة لقبول التنظيمات الجديدة في التجمع.

إن طبيعة المرحلة الانتقالية ومقتضياتها وإشكالياتها تنعكس على القوى الهامة فيها ومنها التجمع، حيث ترتفع سقوف التوقعات من التجمع في وقت تتزايد تطلعات أعضائه سواء للتعيين في المناصب الإدارية أو في إدارة المرحلة الانتقالية، ومن ثم يتم تحميله أخطاء الحكومة الانتقالية والعسكريين في مجلس السيادة، كذلك فإن مهمة التنسيق والتوفيق بين العمل المهني والعمل السياسي للكيانات النقابية تبدو مهمة شديدة التعقيد.

بعد الثورات عادة ما ينمو شعور لدى تيارات من العاملين بالشأن العام بأن التحالفات المهنية أو السياسية الهامة قد أدت أدوارها الوظيفية وعليها أن تتنحى جانبًا أو أن تعيد تموضعها في المجال العام بناء على المعطيات الجديدة للمرحلة الانتقالية، وأن ينفصل المهني عن السياسي، والخاص عن العام. وبغض النظر عن صحة هذا الفصل، إلا أنه يحدث ويجعل التيارات السياسية والمهنية تدخل في صراع لا تنسيق في ما بينها بخصوص المراحل الانتقالية وعملية تأسيس النظام الجديد.

رابعًا: تجمع المهنيين ودوره في الحراك

تمثلت أهم الفعاليات التي قام بها التجمع في الحراك في دعوته يوم 25 كانون الأول/ديسمبر 2018 لتظاهرة، حيث كانت الدعوة الأولى من تجمع المهنيين لتظاهرة نحو القصر الجمهوري «لتسليم مذكرة لرئاسة الجمهورية تطالب بتنحّي الرئيس فورًا عن السلطة، استجابة لرغبة الشعب السوداني وحقنًا للدماء». إذن تلقف التجمع بذكاء كبير في بدايات تحركاته النقابية لتحسين الأجور، انفجار الشارع العنيف في مدينة عطبرة، ليعلن عن أول موكب للتنحي بعد ستة أيام فقط من بدء الاحتجاجات.

ثم بادر التجمع بالإسهام في إطلاق إعلان الحرية والتغيير في الأول من كانون الثاني/يناير 2019، والذي أُطلق برعاية أربع قوى رئيسية هي: تجمع المهنيين السودانيين، قوى الإجماع الوطني، وتحالف نداء السودان، والتجمع الاتحادي المعارض. جاء البيان مُطالبًا في بنودٍ واضحة بإسقاط البشير وتحقيق سلام شامل وعادل وتشكيل حكومة انتقالية لمدة 4 سنوات، وبذلك قاد الثورة إلى نقطة هامة جدًّا وحولها من هبة مطلبية إلى حراك ثوري له أهداف واضحة ومحددة، وليس مجرد مطالبات بتحسين الأجور لقطاعات مهنية.

وفي يوم 6 نيسان/أبريل 2019، كان الحراك الثوري بقيادة تجمع المهنيين على موعد مع تحول جذري في مسار الاحتجاجات. فعقب دعوات وتحشيد كبير للجماهير عبر البيانات التي أصدرها التجمع منذ بداية الشهر، انتظم في وسط العاصمة عدد من التظاهرات حاولت الشرطة وأجهزة الأمن تفريقها، إلا أن ثبات المتظاهرين قاد إلى أن تكسر

الجماهير الطوق الأمني المضروب حول مركز قيادة الجيش السوداني (القيادة العامة). ووصل المتظاهرون إلى الشوارع الرئيسية حولها ومن ثم اندفعت أعداد كبيرة منهم نحو البوابات ومقر إقامة رأس النظام في قصر الضيافة، الأمر الذي مثل فتحًا للثوار وانكسارًا للنظام وقواته الأمنية.[42] أي أن النشاط الاحتجاجي الذي أداره التجمع، نجح في فرض إضراب القيادة العامة كأمر واقع، وهو ما ساهم في تغيير معادلة القوة بين النظام والمحتجين.

وسرعان ما تحول التجمع إلى محرك ومنظم أساسي للشارع والقوى المعارضة لنظام البشير، حتى إن الطريقة التي يتبع بها المتظاهرون التجمع أصبحت لافتة لكل متابعي الحراك، فكان من الملاحظ التزام المتظاهرين بالتوقيتات والأماكن والشعارات التي يحددها التجمع للتظاهرات بشكل كبير. كما كان التجمع ناجحاً في استخدام الرموز الوطنية التي ارتبطت بالذاكرة الثورية مثل (قطار عطبرة) والأغاني الوطنية التي كانت عاملاً مهماً في استدعاء روح النضال في المجتمع وربط شريحة الشباب بما كان يحدث في الماضي. أما من حيث التخطيط للتظاهرات والعمل الميداني، فالتجمع لم يكن يكتفي بالجانب الإعلامي فقط، بل كانت لديه مكاتب متخصصة كمكتب الفعاليات ولجان ميدان تقوم بالحضير للمواكب والتظاهرات من حيث قياس أعداد المشاركين ومدى نجاح المواكب الجماهيرية ولجان أخرى لتأمين المتظاهرين وتحديد نقاط التحرك، بالإضافة إلى المستشفيات الميدانية ولجان للإمداد والإسناد المادي للمتظاهرين، ومن جانب آخر كانت للتجمع لجنة ميدانية للرصد وتحليل البيانات والمعلومات حول حجم التظاهرات وتحركات النظام وأجهزته الأمنية وغيرها من المتغيرات التي تحدث على الأرض.[43]

نجح التجمع في تجميع الكيانات المهنية المستقلة لتحقيق أهداف لطالما حاولت التنظيمات النقابية تحقيقها في عهد البشير، كما نجح بإدارة العمل النقابي المستقل لقرابة أربع سنوات قبل الثورة، كما نجح في إدارة تحالفات مع قوى سياسية كانت العامل الأساسي في إسقاط النظام، وبالتالي نجح في هندسة الثورة السودانية، وإدارة مرحلة تفاوضية شديدة الصعوبة مع مؤسسة عسكرية لطالما عرفت بتغلغلها في الحياة السياسية والمدنية وحكم جنرالاتها لعقود، وإن كان يواجه العثرات في الإبقاء على تحالفاته أو حتى المساهمة الفعالة في إدارة المرحلة الانتقالية والتأسيس لنظام جديد، مع هذا يظل أحد أهم الفاعلين على الساحة السياسية السودانية. حيث يسهم مع غيره من المكونات في النقاش حول تفاصيل المرحلة الانتقالية المرتبطة بعملية السلام والدستور الجديد وتشكيل البرلمان وأدوار الأطراف المختلفة وطريقة إدارة المرحلة الانتقالية وتقييم السياسات المتبعة فيها والتعبير عن المطالب المهنية التي لا تزال عالقة في الفترة الانتقالية وإيصالها إلى السلطة لتجنب أية انهيارات للمسار الانتقالي.

يواجه التجمع عدة تحديات وأزمات عدة على مستوى الهيكل والخطاب والتحالفات والدور. فثمة تفكك بين القيادة المركزية والفروع نجمت عن بعض الخطوات التي اتخذها التجمع مثل التحالف مع بعض الحركات المسلحة ومحاولة الخروج من قوى إعلان الحرية والتغير. التجمع بحسب العديد من أفراده، هو تجمع أفراد حيث لا يعتبر كل عضو في نقابة مهنية أو نقابة عضوًا بالضرورة في التجمع، كما أنه ليس اتحاد نقابات أو اتحادات عمالية حرة انتخبت في سياق ديمقراطي «لم يكن موجودًا لعقود، بل كانت كل النقابات تابعة للنظام. لكن المهنيين بحكم المهنة والوظيفة تحرّكوا وقبلوا التنظيم، وهذا دعا إلى استعادة الحركة النقابية».[44] لكن هذه الحركة لم تختبر في سياق ديمقراطي أو انتقالي بعد، وبالتالي قد يواجه الاصطفاف الفردي ازدواجية الولاء بين التنظيمات السياسية القادم منها أفراد التجمع، وبين المصالح المهنية والسياسية التي يمثلها التجمع.
التحدي الأهم لدى التجمع في الفترة الانتقالية يتمثل في التوفيق بين دوره النقابي ودوره السياسي، وكذلك توضيح طبيعة علاقاته بقوى إعلان الحرية والتغيير ومدى التمايز والتوافق بينه وبينها، إذ إن حدة الخلاف بينهما تتزايد، سواء في ما يرتبط بدعم قوى الحرية والتغيير المطلق لحكومة عبدالله حمدوك وسياساتها، أو حتى في ما يتعلق بموقفه من المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير وتأثيره على عملية انتخاب المجلس التشريعي المنتظر كجزء لم يتم حسمه في المرحلة الانتقالية بعد، ودور قوى الحرية والتغيير في هذه العملية.

إن أحد أهم نقاط القوة التي أسهمت في أدوار التجمع، هي الخبرات التنظيمية والسياسية المتراكمة لدى أعضاء وقيادات التجمع. فالكثيرون منهم كانوا جزءًا من محاولات سابقة لتجميع الجهود المهنية والعمالية في اتحادات شبيهة، كما تشاركوا معًا خبرات سياسية وتنظيمية سابقة حيث جمع بين غالبيتهم الانتماء إلى أحزاب سياسية محددة كالحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الأمة القومي وغيره من الأحزاب، كما كان لمشاركاتهم السابقة في تجمعات نقابية شبيهة أثراً إيجابياً في تطوير تحالف نموذجي بين النقابات، ومن ثم كان تجمع المهنيين السودانيين الذي قاد الحراك الثوري في العام 2018، امتدادًا طبيعيًّا لما كان قائماً قبله من محاولات تنظيمية، إذ إن الأجسام النقابية المؤسسة هي نفسها التي وجدت حتى 2012، مضافاً إليها لجنة أطباء السودان المركزية وبعض الكيانات النقابية التي نشأت أثناء وبعد الثورة.[45]

خامسًا: دور تجمع المهنيين في التفاوض وترتيبات المرحلة الانتقالية

في الحادي عشر من نيسان/أبريل 2019 عندما أعلن وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف، في بيان على التلفزيون الرسمي اعتقال الرئيس عمر البشير وتشكيل مجلس عسكري لقيادة البلاد لمدة عامين، أعلن التجمّع وتحالفات المعارضة السودانية «رفضهم بيان الجيش جملةً وتفصيلاً واعتبروه انقلابًا على الثورة، وأكدوا مواصلة الاعتصام حتى تسليم السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية، ودعوا إلى المحافظة على الاعتصامات أمام مباني القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم وفي بقية الأقاليم». كما وجّه تجمّع المهنيين السودانيين، في بيان لاحق، نداء إلى ضباط الجيش دعاهم فيه إلى التصدي لـ «محاولة سرقة الثورة من قبل سدنة النظام». ودعا البيان السودانيين إلى البقاء في الشوارع في كل مدن البلاد، «حتى تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية مدنية تعبر عن قوى الثورة».[46] وتحت وطأة ضغوط قوى الثورة والتمسك بالرفض التام لإدارة المرحلة الانتقالية من قبل العسكريين، وبعد توليه ليوم واحد منصب رئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي تشكّل بعد عزل البشير، «أعلن عوض بن عوف تنازله عن منصبه هو ونائبه كمال عبد المعروف، وتعيين المفتش العام للجيش الفريق عبد الفتاح البرهان مكانه».[47] ووصف البعض هذه الخطوة «بالانتصار الجديد لصالح المتظاهرين السودانيين».[48] ورفض «تجمّع المهنيين» تعيين البرهان، وقال «لا لأوجه تتبدل أقنعتها من البشير إلى ابن عوف والبرهان».[49]

وما بين 11 نيسان/أبريل وفض اعتصام القيادة العامة، لم تكن لا المؤسسة العسكرية ولا التجمع وقوى الحرية والتغيير قابلة للتفاوض مع بعضها البعض. وتؤكد بعض قيادات التجمع أن أجندة التجمع وخططه في مرحلة ما بعد سقوط النظام لم تكن تتضمن حواراً أو تفاوضاً مع المجلس العسكري، بل كان شعاره: لا تفاوض ولا حوار بل تسليم وتسلم للسلطة كاملة للمدنيين. وكانت رؤية قيادات التجمع أن أي تفاوض مع العسكريين يعدّ بمثابة إجهاض للثورة وتغيير لمسارها

المنتصر حتى ذلك الوقت، وإذا نظرنا إلى الوقائع في حينها، فإن الثوار وتجمع المهنيين لم يكونوا هم الطرف الأضعف الذي يحتاج إلى التفاوض، وكان هذا الموقف العام لجموع الثائرين في وجه نظام البشير.[50] ومع ذلك فإن التجمع أعلن مبكرًا في 13 نيسان/أبريل 2019 بمبادرة منه أسماء فريقه التفاوضي مع المجلس العسكري،[51] لكن الحدث الفارق كان إعلان انحياز قوات الدعم السريع[52] للثورة منتصف أيّار/مايو ورفضها خيارات فض الاعتصام بالقوة. إزاء هذا الموقف، كان أمام قوى الثورة إما مواصلة الاعتصام والفعاليات الثورية التصعيدية مع المخاطرة بانقسام الجيش والتحول إلى النموذج السوري، أو الدخول في المساومة والتفاوض مع الجيش والميليشيات التابعة له وتقاسم السلطة على أساس أن هذه خطوة في اتجاه الثورة، فكان الخيار الثاني هو محل قبول قيادات التجمع.[53]

وقام المجلس العسكري بمناورة للالتفاف على قوى الحرية والتغيير بإبراز كتلة نصرة الشريعة ودولة القانون والتي رفضت التفاوض الثنائي بين المجلس وقوى الحرية والتغيير. وإزاء هذا التلكؤ، قامت قوى إعلان الحرية والتغيير في 1 أيّار/مايو 2019، بتقديم وثيقة دستورية إلى المجلس العسكري مفصلة حول رؤيتها للمرحلة الانتقالية حددت فيها مستويات الحكم الثلاثة (الفيدرالي، والإقليمي، والمحلي)، وتشكيل مؤسسات الحكومة الانتقالية من مجلس سيادة وطني، ومجلس وزراء تكون له السلطة التنفيذية العليا في البلاد، وهيئة تشريعية تختص بسلطة التشريع وسلطة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وسلطة قضائية مستقلة، وقوات نظامية تكون خاضعة لقرارات السلطة السيادية والتنفيذية. ثم طالبوا المجلس العسكري الانتقالي بالرد على وثيقتهم الدستورية كتابةً خلال مدة أقصاها 72 ساعةً، إن التجمع هنا احتفظ بعنصر المبادرة وفرض الوثائق المعدة بعناية على أجندة التفاوض.

ثم كانت عملية فض اعتصام القيادة العامة حزيران/يونيو 2019 والتي «وصل فيها عدد القتلى إلى 108، والمصابين إلى أكثر من 500»،[54] اختبارًا قويًّا للمسار التفاوضي، وأدت إلى فقدان الثقة بين المجلس العسكري وقوى الثورة، اتهم تجمع المهنيين السودانيين في بيان له قوات التدخل السريع التي يقودها عضو المجلس العسكري، محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي» نائب رئيس المجلس الانتقالي العسكري بالمسؤولية عن الفض بشكل مباشر.[55]

وبحسب البعض، فإن المجلس العسكري قبل بداية التفاوض كان يرتب لتسلم السلطة وتنظيم انتخابات خلال عام، ولم يكن هناك اعتراف صريح بأن قوى الحرية والتغيير تمثل الثورة، وكان مقترحهم للحكومة المدنية هو أن تكون تحت سلطة المجلس العسكري كجهاز تنفيذي فقط، على أن لا يتم عزل أي قوى سياسية عن المشاركة حتى تلك التي كانت تشارك في النظام الذي تم إسقاطه عبر الثورة.[56]

اتضح هذا بشكل مباشر في مساء يوم فض الاعتصام، حيث ظهر رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق عبد الفتاح البرهان، على شاشات التلفزيون، وأعلن إلغاء كل الاتفاقات التي جرى التوصل إليها مع قوى إعلان الحرية والتغيير، وعزمه تشكيل حكومة تكنوقراط، وإجراء انتخابات عامة خلال تسعة أشهر، لكن نتيجة لصمود الشارع السوداني وعدم انكسار قوى التغيير، بالتوازي مع ضغوط خارجية سواء من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الإفريقي على حلفاء المجلس العسكري في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، انتشار أخبار الانتهاكات التي ارتُكبت، عاد البرهان ليعلن في اليوم التالي أنّ المجلس العسكري الانتقالي مستعد للعودة إلى التفاوض مع قوى إعلان الحرية والتغيير.[57]

كان البعض يرى أن قرار القبول بالتفاوض مع العسكريين كان نقطة تحول رئيسية في مسار الثورة امتد أثرها حتى الوقت الراهن، فالنتائج التي تمخض عنها التفاوض بعد حراك جماهيري واسع وممتد لشهور لم تكن بمستوى توقعات الثوار والشارع السوداني، من هنا بدأت بعض الخلافات بين التجمع وبعض مكوناته وبعض الثوار غير المنضمين إلى أي تنظيمات.

ويرى محمد ناجي الأصم وهو عضو في لجنة التفاوض عن تجمع المهنيين، أن مشاركة التجمع في عملية التفاوض مع المجلس العسكري لم تكن قراراً مُجمَعاً عليه من قبل الأجهزة المختصة، فسكرتارية تجمع المهنيين مثلاً لم تكن على علم بالقرار منذ البداية، كما أن الوفد المفاوض وأغلبهم من أعضاء السكرتارية في تجمع المهنيين جميعهم لم يكونوا على علم بالقرار، وهو أمر يدل على أن ثمة قوى عملت على فرض خيار التفاوض كأمر واقع، خاصة مع ما صاحبه من ارتباك في القرارات الصادرة عن تجمع المهنيين كتراجعه عن إعلانه السابق بتشكيل الحكومة الانتقالية المدنية من داخل ميدان الاعتصام، وكان لذلك أثره السلبي على صورة التجمع ومصداقيته لدى شباب الثورة.[58] وهذه الخطوة كانت ناجمة عن جدل حول هذا القرار ما بين تيار راديكالي يرى أنه لا تفاوض مع العسكريين مع كل هذه الدماء وتيار أكثر اعتدالاً يرى أن الاستمرار في الاحتجاج من دون تفاوض يمكن أن ينقلب للمصير السوري أو الليبي.

كان رد فعل تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير استخدام الزخم الشعبي والضغط الدولي والمطالبة بتنحي اللجنة السياسية للمجلس العسكري والتي كانت تدير التفاوض مع قوى الثورة، وهو ما حدث فعلاً بفضل الضغط الذي مارسته القواعد الشعبية لتجمع المهنيين، واستمرار الاحتجاجات في الشارع، ثم تضمين مطلب محاسبة المتورطين في فض اعتصام القيادة العامة في أجندة المفاوضات ومهام الفترة الانتقالية، وتبني موقف أكثر راديكالية من النظام السابق ومن العسكريين.

وخلال شهرين ما بين فض الاعتصام والتوقيع على الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، مزج التجمع بين التفاوض والاحتجاج والضغط كاستراتيجية لفرض أجندته على الطرف العسكري في المفاوضات. وفي 4 آب/أغسطس وقّع المجلس العسكري مُمثلًا في حميدتي وقوى إعلان الحرية والتغيير ممثلةً في أحمد ربيع، «عضو مؤسس لتجمع المهنيين السودانيين» مشروع الإعلان الدستوري «الذي ينصُّ على 70 مادة قانونية تُحدّد كيف سيتمّ نقل السلطة من المجلس العسكري إلى المجلس السيادي وهيئات الدولة الانتقالية الأخرى».[59]

ويلاحظ أن دور تجمع المهنيين في المسار التفاوضي لم يكن قاصراً على التعبير عن إرادة الجماهير فقط، بل امتد ليشمل تنسيق الموقف التفاوضي للكتل المختلفة وحل الخلافات والنزاعات داخل تحالف قوى الحرية والتغيير نفسه، خاصة بين تحالفَي نداء السودان والإجماع الوطني، كما كان للتجمع دوره في مخاطبة الشارع المتحفز وتزويده بالمعلومات حول مسار التفاوض ومستجداته، كما أن لجنة السياسات بتجمع المهنيين والحرية والتغيير هي الجهة الأساسية التي أعدت بنود التفاوض مع المجلس العسكري، وهي نفس ما تم التوصل إليه فيما بعد والمتمثل في هياكل السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي وكيفية تكوينه ومجلس السيادة المختلط بين المدنيين والعسكريين. وكانت وجهة النظر المبررة لمشاركة العسكريين في السلطة هو أن وجودهم ضروري لتأمين المرحلة الانتقالية وضمان عدم حدوث انقلاب عسكري.

بدأت في 21 آب/أغسطس 2019 وبوساطة ناجحة من قبل الاتحاد الإفريقي ورئيس الوزراء الإثيوبي ودعم ومساندة من الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي، مرحلة انتقالية تستمر 39 شهرًا تنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وتجمع «قوى إعلان الحرية والتغيير»، قائد الحراك الشعبي، ووقع الطرفان على إعلان سياسي عكس توازن القوى بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير،[60] وحدد طبيعة الشراكة والأهداف السياسية المتوقع تحقيقها بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، كما تم التوقيع على الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية والتي تضمنت تفاصيل حول هياكل الحكم ومطلوبات الفترة الانتقالية خاصة عملية السلام مع الحركات المسلحة، ومن ضمن الإجراءات الأساسية تم حل المجلس العسكري وتشكيل مجلس السيادة الذي يتكون من خليط بين العسكريين والمدنيين مع غلبة عددية للطرف المدني، كما تم اختيار رئيس الوزراء عبد الله آدم حمدوك الذي رشحه للمنصب تجمع المهنيين السودانيين.[61]

لكن شهدت علاقات تجمع المهنيين والحكومة التي اختاروا هم رئيسها توترات عدة. ففي كانون الثاني/يناير 2020 وجه التجمع انتقادات حادة للحكومة باعتبارها تنتهك الوثيقة الدستورية على خلفية تعيين 3 وزراء دولة فيما نصت الوثيقة الدستورية على ألا يزيد عدد وزراء الحكومة عن 20 وزيرا،62 لكن علاقة تجمع المهنيين مع الحكومة قد تزعزعت لاحقًا، خصوصًا بعد حصول الانقسامات حول الموقف من الحكومة وتأييد سياساتها أو معارضتها وترتيبات المرحلة الانتقالية، بين قوى الحرية والتغيير من جهة وتجمع المهنيين ولجان المقاومة من جهة أخرى ودعوة الأخيرة إلى مليونية 30 حزيران/يونيو. ومع أن عبد الله حمدوك خاطب السودانيين في مساءً 29 حزيران/يونيو المنصرم من خلال التلفزيون مبيّناً لهم أن الرسالة قد وصلت، وأنه في ظرف أسبوعين ستصدر سلسلة من القرارات لتعديل مسار حكومته وإجراء تعديل وزاري يشمل 7 حقائب، إلا أن لجان المقاومة، وبعض القوى السياسية التي ترى أن الحكومة لم تنجز شيئاً يذكر بعد قرابة العام في السلطة، أصرت على النزول إلى الشارع «وطالبت بتعيين ولاة مدنيين في الولايات، وإقامة المجلس التشريعي، وإجراء محاكمات لرموز النظام السابق، واستكمال التحقيق في مجزرة فض اعتصام القيادة العامة للجيش ومعالجة الوضع الاقتصادي».[63]

حاول حمدوك امتصاص غضب التجمع ولجان المقاومة، حتى إنه أقال وزير الصحة المنشق عن التجمع ونفذ وعده بتغيير ستة وزراء آخرين، كما وعد استجابة لمليونية 30 حزيران/يونيو، لكن عند تشكيل هياكل السلطة الانتقالية أعلن تجمع المهنيين عدم مشاركة قياداته في أي مستوى من مستويات الحكم، لكنه عمل على ترشيح بعض الأسماء لتولي عدد من المناصب ضمن الحصص التي خصصت للكتل المشكلة لتحالف قوى الحرية والتغيير مثل ترشيحه لعضو مجلس السيادة محمد حسن التعايشي، وترشيحه لرئيس الوزراء عبد الله آدم حمدوك، وكذلك ترشيحه لينا الشيخ وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية. وفي مرحلة لاحقة انتقلت بعض قيادات التجمع إلى العمل في بعض المناصب الحكومية من أمثال رشيد سعيد يعقوب وكيل وزارة الثقافة والإعلام، وأمجد فريد كبير مساعدي رئيس الوزراء، وطه عثمان عضو لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد، وهي لجنة تتبع للمجلس السيادي.

بمرور الوقت أصبح تجمع المهنيين منقسمًا إلى جزء يطالب بالحفاظ على جسم الحرية والتغيير ويدعم حكومة حمدوك، وآخر يدعو إلى الإطاحة بهما، وتحميلهما أسباب الإخفاقات طوال الفترة الماضية، وهو ما يقود إلى المزيد من التعقيد، تساعد التجاذبات والاستقطابات الحادة داخل تجمع المهنيين، ومن ثم قوى الحرية والتغيير، على فهم جانب من المشكلات التي عطلت إحراز تقدم في الكثير من القضايا المحورية، وأوحت بأن الهوة بعيدة بين الحكومة والقوى الداعمة لها، الأمر الذي تستغله جهات تريد تعظيم مكاسبها خلال الفترة الانتقالية، وتثبيتها كي تستمر معها إلى ما بعد تجاوزها، وأخرى تنتهز الفرصة للقفز على السلطة، وفي مقدمتها فلول النظام السابق الذين تساهم الخلافات بين قوى الثورة في تقوية شوكتهم في الشارع لكن هذا لا ينفي وجود خلافات حزبية واتهامات للحزب الشيوعي السوداني باختطاف التجمع ومحاولة التغلغل في الأجسام المهنية على حساب حلفائه والعمل المهني وهو ما يهدد بإنهيار التجمع.[64]

وفي إطار الأزمة بين التجمع وقوى الحرية والتغيير يوجه التجمع انتقادات حادة للمجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير، وتزايدت حدة التوتر بينهما بعد اتفاقية سلام جوبا بين الحكومة وبعض الحركات المسلحة، والتي اقتضت بعض التعديلات على الوثيقة الدستورية، وهي التعديلات التي تمت بغرض تضمين اتفاقية سلام جوبا. ويرى التجمع أن من شأنها خلق أزمات قد تدخل المرحلة الانتقالية في تعقيدات دستورية وقانونية لا داعي لها، سيما مع وضوح حالة الهشاشة في مجمل المشهد السياسي، أنه كان بالإمكان التوصل إلى كيفية تنفيذ الاتفاقية دون المساس المخل بالوثيقة الدستورية التي كان حولها الكثير من الآراء، لكنها على علاتها شكلت مرجعية توافقية لإدارة مرحلة الانتقال، عبر تفاهمات بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري تكون عليها شكل الحكم الحالي. وأصبح التجمع يوجه إلى قوى الحرية والتغيير الاتهامات ذاتها التي كان المجلس العسكري يوجهها إليهم للتنصل من التفاوض معهم عقب عزل البشير، من قبيل أن المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بتركيبته الحالية لا يمثل جميع قوى الثورة الحية، وبالتالي لا يعبر عنها كلها، وهو بهذا الوصف غير مفوض للانفراد بتكوين المجلس التشريعي، ولا مؤهل لتمثيل الثوار جميعهم.[65] قد يواجه التجمع خطر التشقق والانقسام جراء الاستقطاب الحاد الذي تتميز به المرحلة الانتقالية وتعقيدات المشهد السوداني، وعدم قدرته على الموازنة بين علاقته بالحكومة والأجسام النقابية المكونة له وعلاقته بالشارع وتحوله إلى شكل تنظيمي أقرب إلى تحالف سياسي واسع استنفذ الغرض منه، ما لم يلتقط الخيوط المرتبطة بالاحتجاجات المهنية والعمالية والمطلبية التي لا تزال مستمرة في الشارع السوداني.

سادسًا: تجمع المهنيين أية توافقات بين البنية والأدوار

في نشأته كانت أدوار التجمع تتلخص في تحسين وتطوير العمل النقابي والمهني المستقل، لكن مع انسداد المجال العام وتطورات الوضع في السودان، وجد التجمع نفسه وسط عملية تحول أكبر بكثير من إمكاناته التنظيمية والإدارية لتغيير هذا السياق. قام التجمع بعدة محاولات للتكيف مع التطورات الجديدة، سواء بتغييرات في هيكله أو تحالفاته أو أدواره، ولربما كان دخوله في التحالف مع بعض القوى السياسية، ثم قيادته تحالفًا سياسيًّا أكبر من مجموع مكوناته، مثل قوى إعلان الحرية والتغيير، سببًا كبيرًا في الاضطراب الحالي في بنية التجمع وتحالفاته وأدواره.

يرى البعض أن التجمع بهيكله وأدواره رغم تطورها، لم ينتقل بعد من مرحلة الكيان المهني الجامع الذي ينظم المعارضة، إلى كيان شريك في الحكم وإدارة الفترة الانتقالية. ولم تتضح بعد معالم أدواره في المستقبل، ومن ثم يواجه ارتباكًا في تحديد أدواره المستقبلية وبنيته الملائمة لهذه الأدوار، وهذا الارتباك يظهر في عمليات طرد وإعادة بعض المكونات التي تختلف مع قيادات التجمع من حين إلى آخر، وبالتالي فالتجمع، من حيث الهيكل واللوائح والدور، لا يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية. فالثورة انتصرت وأصبح التجمع شريكاً في الحكم بأشكال مختلفة، سواء باختياره بعض الوزراء والمسؤولين، أو بسعي بعض أعضائه لتولي بعض

المناصب المتعلقة بالأحياء والأقاليم، أو بقيامه بدور المعارضة في بعض الأحيان، الأمر الذي يحتم عليه سلوك طريق التطور والتحديث ليواكب هذه المرحلة.[66]

وبينما تؤثر تحالفات التجمع في بنيته، وكونه عضوًا في تحالف سياسي أوسع هو قوى الحرية والتغيير، فإن هناك تنافسًا في الأدوار بين الكتلتين قد يؤدي إلى صراع بدت بوادره في الظهور على السطح. فبينما يتهم التجمع المجلس المركزي لقوى الحرية بمحاولة الانفراد بتشكيل المجلس التشريعي وعدم تمثيل كافة السودانيين والانحياز إلى الحكومة على حساب المطالب الشعبية والثورة، فإن الأخير يوجه اتهامات لمجلس التجمع وسكرتاريته بأنه منحاز إلى أحزاب اليسار ومسيس بشكل يضر بالعمل النقابي والمهني. وهذا الخلاف المحتدم أدى إلى انسحاب تجمع المهنيين من قوى إعلان الحرية والتغيير في 25 تمّوز/يوليو 2020.[67] إن هذا الخلاف أساسه تنازع الأدوار وضعف آليات التنسيق واختلاف التوجهات بين التجمع وقوى الحرية والتغيير لانتهاء الظرف الذي قاد إلى التحالف بينهما في السابق، لكن إن ظل هذا الخلاف والاستقطاب بهذه الوتيرة، فإنه قد يقود إما إلى تفكيك قوى إعلان الحرية والتغيير أو تفكيك التجمع ذاته، خصوصًا في ضوء تداخل التحالفات أفقيًّا ورأسيًّا بين مكونات الكيانين. فرغم كون التجمع أحد أهم مطلقي إعلان الحرية والتغيير، فإن انسحابه منها يعد ضربة قاصمة لها، وفي المقابل فإن الغضب بين الكيانات المستبعدة من التنافس على قيادة التجمع وعملية إعادة صياغة هيكله وخطابه، قد يؤدي إلى انقسام حاد في هذه التنظيمات، ويحتاج التجمع والتحالفات المتقاطعة معه إلى عملية توزيع أدوار تستوعب اتساع مهام الفترة الانتقالية وإمكانات نجاح ثورة مضادة لها بقاياها محليًّا وداعموها إقليميًّا ودوليًّا.

تنعكس مشكلات تحالف قوى الحرية والتغيير والتوازنات بين الأحزاب السياسية المكونة لها على التجمع. فهي تعاني من ضعف بنيوي سببه اختلاف الوزن النسبي للمكونات الأساسية لهذا التحالف، مع اختلافها في التوجهات الفكرية والسياسية، بالإضافة إلى غياب القيادة الموحدة لها وعدم القدرة على خلق اتفاق على آلية اتخاذ القرار. هذا الأمر ظهر بجلاء عندما بدأت الجبهة الثورية (التي تمثل الحركات المسلحة في أقاليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهذه الأقاليم الثلاثة هي مناطق النزاع والحروب في السودان) التي هي جزء أساسي من قوى الحرية والتغيير في الاعتراض على الاتفاق السياسي الأولي في تمّوز/يوليو بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير.[68]

كما يرى بعض قيادات التجمع أن ازدياد درجة التسييس في عمل تجمع المهنيين خلال مرحلة الثورة وفي الفترة الانتقالية، أبعدته عن طبيعته النقابية وأدت إلى ظهور بعض الخلافات والمشكلات بين عضويته وهو ما كشف مظهراً من مظاهر الضعف في هيكله وبنيته، حيث اتضح أن طول أمد التوافق بين الكيانات النقابية المشكلة للتجمع، تسببت في إهماله لإنشاء آلية داخلية لإدارة الخلافات.[69]

بحسب مقتضيات التطور في الساحة السياسية السودانية، وما لم يفصل التجمع بين مهامه المهنية وأدوار قياداته السياسية والتزاماتهم الحزبية، يمكن النظر إلى تجمع المهنيين السودانيين كتنظيم وظيفي مرحلي يرتبط استمرار وجوده العضوي باستمرار الحالة الثورية خلال الفترة الانتقالية الجارية الآن في البلاد. وبحكم تكوينه الحالي، لا يتوقع أن يتحول في أي مرحلة من المراحل إلى حزب سياسي نسبة إلى افتقاره للمقومات والشروط اللازمة لهذا التحول، كما لا يتوقع أن يتمكن التجمع من تطوير هياكله لتستوعب كل المكونات النقابية التي ستتشكل وفقاً للقوانين المزمع إنجازها للمرحلة الانتقالية وما يستتبعها من حريات نقابية ومهنية وتنظيمية.

سابعًا: تجمع المهنيين الآفاق المستقبلية

يحاول التجمع ضمن بقية المكونات السياسية والمجتمعية السودانية الإجابة عن أسئلة ما بعد الاستقلال المؤجلة، والتي ظلّت من دون إجابة في السودان، حول الدولة ونظام الحكم والدستور وعلاقة الدين والدولة، وهي قضية معقدة في السودان، وكذلك أسئلة المواطنة و كيف يتعامل السودان مع القوميات والإثنيات المختلفة، وأي تنمية اقتصادية يمكن أن يقوم بها وتضمن توزيعاً عادلًا للموارد بين الإثنيات والمجموعات المختلفة، كل هذه أسئلة يسعى التجمع إلى أن تكون موضوع الفترة الانتقالية حتى الوصول إلى دستور دائم وقانون انتخابات دائم.[70]

وفي هذا الإطار، فإن التجمع طرح رؤيته للدولة والنظام الاقتصادي، ونموذج الحكم الذي يرتضيه للسودان في المرحلة الانتقالية في ورقتين في 21 نيسان/أبريل 2019، أي بعد أيام من سقوط البشير، الأولى بعنوان «مقترح هياكل الحكم وصناعة الدستور، للفترة الانتقالية في السودان»، والثانية بعنوان «مقترح معالم برنامج إسعافي للسودان، في الفترة الانتقالية»،[71] وهي رؤية قوامها دولة مدنية ديمقراطية ترتكز على قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية وفصل السلطات وسيادة حكم القانون، بينما تركز الورقة الإسعافية على الإجراءات الاقتصادية العاجلة للفترة الانتقالية، ومعالجة الضائقة المعيشية وإنهاء الحرب بالتوصل إلى سلام مع الحركات المسلحة، واستدامة الاستقرار الاقتصادي بتعظيم الإنتاج والتركيز على القطاع الزراعي وإصلاح الخدمة المدنية والرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة عبر زيادة مستوى المشاركة، وبناء علاقات تبادل اقتصادي متوازن مع دول الجوار الحدودية. ويطرح التجمع نقاطًا وبدائل سياسات تفصيلية للوضع القائم. وفي هذا الإطار، فإن دعم وضع هذه السياسات والبدائل على أجندة صناع القرار في السودان، تصبح مهمة حيوية للتجمع في الفترة الانتقالية.

كذلك يحاول التجمع أن يلعب دور الوسيط بين قوى الحرية والتغيير من جهة والقوى النقابية والمهنية من جهة أخرى. كما يحاول أن يلعب دور الرقابة على الفترة الانتقالية، سواء بالدفع باتجاه استكمال المؤسسات التنفيذية أو لجان مكافحة التمكين، ويضغط باتجاه إعادة تشكيل المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بما يضمن تمثيلًا متوازنًا في المجلس التشريعي. حتى كتابة الورقة لا يزال الصراع بينهما في تفاصيل وما يوجهه التجمع من نقد للحرية والتغيير يرتبط ببعض التحالفات السياسية وبطريقة إدارتها للعلاقة مع التجمع ومع الحكومة. فالحرية والتغيير تحالف سياسي، بينما التجمع لا يزال يحاول الاحتفاظ بالصيغة النقابية والمهنية.

لا يزال تجمع المهنيين بحاجة إلى دعم وتدريب كوادره على إدارة العلاقات المتوازنة بين العمل النقابي والمهني من جهة، والعمل السياسي من جهة أخرى. كما يحتاج إلى بناء القدرات في مجال إدارة التوافقات والتفاوض مع القوى السياسية الأخرى. ويمكن في هذا الإطار أن تُعقد ورش عمل تجمع بين مجموعات من تجمع المهنيين السودانيين وبعض التنظيمات النقابية كالاتحاد التونسي للشغل والتنظيمات النقابية القوية في الجزائر والمغرب والأردن.

ويحتاج التجمع إلى تجاوز التحديات الحالية وإعادة النظر بالترتيبات الإدارية والهيكلية التي نفذتها الكيانات المشكّلة للتجمع في بدايات تكوينه، وإشراك هذه الكيانات والأعضاء الجدد خاصة في صياغة اللائحة المنظمة والتوزيع المحكم للمهام والأدوار، والاعتماد على خطة عمل سنوية إضافة إلى التدريب. ومن ثم يحتاج إلى دورات في التخطيط الاستراتيجي وبناء مراكز الفكر لكي يدعم عمله، ويطور من أدائه وهيكله.

قائمة المقابلات:
تم اختيار من تمت مقابلتهم على أساس المصفوفة الآتية:
قائمة المقابلات المقترحة:

الفئة (تحتوى على كل مستوى شاب أو شابة على الأقل)	نساء	رجال
قيادات في التجمع	1	2
أعضاء في التجمع	1	1
أعضاء في التجمع التحقوا بالسلطة بعد الثورة	1	1
نقابات تعاملت مع التجمع	1	1
حكوميون تعاملوا مع التجمع	1	1
أحزاب تعاملت مع التجمع	1	1
منظمات مجتمع مدني تعاملت مع التجمع	1	1

1 إبراهيم حسب الله عبد المولى، عضو لجنة الأطباء البيطريين الديمقراطيين، عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتبه بمركز بحوث الإنتاج الحيواني، الخرطوم بحري، السودان، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 11 صباحاً.
2 إحسان فقيري، عضو نقابة أطباء السودان الشرعية، ناشطة وقيادية في مبادرة لا لقهر النساء، مقابلة شخصية في منزلها بحي كافوري، الخرطوم بحري، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 5 مساءً.
3 أحمد ربيع سيد أحمد، عضو لجنة المعلمين، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتبه بمستشفى المعلم، الخرطوم، السودان، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 6 مساءً.
4 قمرية عمر محمد حسين، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو لجنة المعلمين، مقابلة شخصية في مكتبها بوزارة التربية والتعليم الولائية، الخرطوم بحري، السودان. 27 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 10 صباحاً.
5 محمد ناجي الأصم، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو لجنة أطباء السودان المركزية، مقابلة شخصية يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 10 مساءً، قاعة إفريقيا للمؤتمرات، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان.
6 فيصل بشير بخيت، عضو مجلس تجمع المهنيين، عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، عضو مبادرة استعادة نقابة المهندسين، مقابلة شخصية في مكتبه بالخرطوم 2، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 2 مساءً، الخرطوم، السودان.
7 صلاح جعفر، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو تجمع الصيادلة المهنيين، مقابلة شخصية يوم 30 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 5 مساءً، مقر تجمع المهنيين السودانيين، الخرطوم، السودان.
8 سماهر المبارك، عضو مجلس وسكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، عضو تجمع الصيادلة المهنيين، مقابلة شخصية يوم 30 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 8 مساءً، مقر تجمع المهنيين السودانيين، الخرطوم، السودان.
9 محمد عمر السيد، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو التحالف الديمقراطي للمحامين، مقابلة شخصية في مكتبه، يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 11 صباحاً، الخرطوم، السودان.
10 ميرفت حمد النيل، ناشطة سياسية، عضو مبادرة لا لقهر النساء، قيادية في تجمع القوى المدنية، مقابلة شخصية، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة الخامسة مساءً، الخرطوم، السودان.
11 تماضر اسماعيل، عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتبها بوزارة التربية والتعليم، يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 9 صباحاً، الخرطوم، السودان.
12 رشيدة هارون، مرشحة سابقة لمجلس السيادة، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتب نقابة المعلمين، وزارة التربية والتعليم الاتحادية، 30 أيلول/سبتمبر 2020 الساعة 1:45، الخرطوم، السودان.
13 آلا أحمد خوجلي، ناشطة مدنية، رئيسة منظمة نحن لهم الخيرية، مقابلة شخصية في جامعة إفريقيا العالمية، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 4:45، الخرطوم، السودان.
14 محمد الأمين عبد العزيز، عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، القيادي في تحالف الجبهة الثورية السودانية، مقابلة شخصية في الفندق الكبير، بتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 3 مساءً، الخرطوم، السودان.
15 نجود نجم الدين عمر، باحثة وناشطة سياسية، عضو جمعية منسم، مقابلة شخصية في جامعة إفريقيا العالمية، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 11 صباحاً، الخرطوم، السودان.

الحواشي

-(1) أميرة بكري الماحي، **تاريخ السودان السياسي 1889-1956**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، 2000، ص114.
-(2) أحمد خير، **كفاح جيل**، الدار السودانية للكتب، 1970، ط3، ص 75.

-(3) نظام حكم عمر البشير 1989- 2019

-(4) إحسان فقيري، عضو نقابة أطباء السودان الشرعية، ناشطة وقيادية بمبادرة لا لقهر النساء، مقابلة شخصية بمنزلها بحي كافوري، الخرطوم بحري، 5 أكتوبر 2020، الساعة 5 مساءً.

-(5) سن نظام البشير قانون الصالح العام في 1989، وبموجبه قام بفصل الآلاف من الموظفين في كل القطاعات، بدعوى أن المصلحة العامة تقتضي التخلص من فائض العمالة، وكان هذا تمهيدًا للخصخصة وتمكينًا لأنصاره في هذه المؤسسات.

-(6) حيدر إبراهيم علي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان**، مركز ابن خلدون للتنمية ودار الأمين للنشر، 1996، ص 147.

-(7) إبراهيم حسب الله عبد المولى، عضو لجنة الأطباء البيطريين الديمقراطيين، عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتبه بمركز بحوث الإنتاج الحيواني، الخرطوم بحري، السودان، 1 أكتوبر 2020، الساعة 11 صباحاً.

-(8) أحمد ربيع سيد أحمد، عضو لجنة المعلمين، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتبه بمستشفى المعلم، الخرطوم، السودان، 7 أكتوبر 2020، الساعة 6 مساءً.

-(9)موقع تجمع المهنيين السودانيين: https://bit.ly/36M59UW

-(10)عصام الزيات، «إعلان الحرية والتغيير : 4 قوى تقود الثورة السودانية»، **إضاءات**، 12 نيسان/أبريل 2019، متاح على https://bit.ly/3kTexuF

-(11) عمر سمير، « احتجاجات السودان: أي آفاق لتغيير منشود؟»، **منتدى البدائل العربي للدراسات**، متاح على https://bit.ly/DoCrhF2

-(12)المرجع السابق، ص 59.

-(13) عطا الحسن البطحاني، «إشكالية الانتقال السياسي في السودان، مدخل تحليلي»، تحرير محمد أحمد الفيلابي، **المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني**، مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم، ط1، 2019، ص 58.

-(14)الشفيع خضر، «الثورة والتحول الديمقراطي في السودان، ماذا يحدث في منطقتنا؟»، **منتدى البدائل العربي للدراسات**، متاح على https://bit.ly/37auyHN

-(15). أ. الشفيع خضر، مرجع سابق.

-(16). محمد ناجي الأصم، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو لجنة أطباء السودان المركزية، مقابلة شخصية يوم 7 أكتوبر 2020، الساعة 10 مساءً، قاعة إفريقيا للمؤتمرات، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان.

-(17). «بيان التزام البناء والخدمة»، موقع تجمع المهنيين، 13 كانون الثاني/يناير 2019، متاح على http://bit.ly/3v57CF5

(18)- Reem Abbas, "How an illegal Sudanese union became the biggest threat to Omar Al Bashir's 29 year reign", N World, 28 January 2019, available at https://bit.ly/3l6d9Ft

(19)- Reem Abbas, opp cit.

-(20). حتى 31 يناير/ كانون الثّاني 2019 كان عدد متابعي صفحة «تجمّع المهنيين السودانيين» يزيد على 240 ألف شخص، ووصل هذا العدد إلى أكثر من 640 ألف عقب عزل البشير، وهو رقم كبير بالنسبة لبلدٍ تسيطر عليه الأجهزة الأمنية. يمكن متابعة أخبار الحراك لحظة بلحظة من خلال صفحة التجمّع عبر صفحته على الرابط: https://www.facebook.com/SdnProAssociation/

-(21). تماضر اسماعيل، عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتبها بوزارة التربية والتعليم، يوم 7 أكتوبر 2020، الساعة 9 صباحاً، الخرطوم، السودان.

-(22). عزّة مصطفى، «هذا هو تجمّع المهنيين السودانيين»، **بدايات**، 2019، متاح على https://www.bidayatmag.com/node/1018

-(23). موقع «تجمّع المهنيين السودانيين» على الإنترنت، عن التجمّع، https://bit.ly/36M59UW

-(24). صحافي شاب معارض لنظام البشير.

-(25). قمرية عمر محمد حسين، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو لجنة المعلمين، مقابلة شخصية يوم 27 سبتمبر 2020، الساعة 10 صباحاً، في مكتبها بوزارة التربية والتعليم الولائية، الخرطوم بحري، السودان.

-(26). صلاح جعفر، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو تجمع الصيادلة المهنيين، مقابلة شخصية يوم 30 سبتمبر 2020، الساعة 5 مساءً، مقر تجمع المهنيين السودانيين، الخرطوم، السودان.

-(27). إبراهيم حسب الله، مقابلة سابقة.

-(28). قمرية عمر، مقابلة سبق ذكرها.

-(29). تماضر اسماعيل، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

-(30). أ. الشفيع خضر، الثورة والتحول الديمقراطي في السودان، ماذا يحدث في منطقتنا؟ «مرجع سبق ذكره.

-(31). قمرية عمر، مقابلة سبق ذكرها.

-(32). شمائل النور، قصة «لجان المقاومة السودانية»، السفير العربي، 22 أيار/مايو، 2020، متاح على http://assafirarabi.com/ar/31387/

-(33). ميرفت حمد النيل، ناشطة سياسية، عضو مبادرة لا لقهر النساء، قيادية في تجمع القوى المدنية، مقابلة شخصية، يوم 6 أكتوبر 2020، الساعة الخامسة مساءً، الخرطوم، السودان.

-(34). عصام الزيات، «إعلان الحرية والتغيير : 4 قوى تقود الثورة السودانية»، **إضاءات**، 12 نيسان/أبريل 2019، متاح على https://bit.ly/3kTexuF

-(35). أحمد فوزي سالم، «من الألف إلى الياء.. حراك السودان من البداية إلى النهاية المنتظرة»، **نون بوست**، 31 أيّار/مايو 2019، متاح على https://www.noonpost.com/content/27982/

-(36). محمد عمر السيد، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، عضو التحالف الديمقراطي للمحامين، مقابلة شخصية في مكتبه في مكتبه، يوم 10 أكتوبر 2020، الساعة 11 صباحاً، الخرطوم، السودان.

-(37). المرجع السابق

-(38).« خلاف حول الأمانة العامة لـ «تجمع المهنيين السودانيين»»، **وكالة الأناضول**، 13 أيّار/مايو 2020، متاح على https://bit.ly/1Zga4B2

-(39). «تصاعد الخلافات في تجمع «المهنيين» بالسودان وتجميد 5 عضويات»، **عربي 21**، 3 تموز/ يوليو 2020، https://bit.ly/jcFjyw3

-(40). مي علي، «السودان، انشقاق «تجمّع المهنيين»: «الثورة» تأكل أبناءها»، الأخبار ، 27 حزيران/يونيو 2020، متاح على https://bit.ly/CPaHmF2

-(41). رشيدة هارون، مرشحة سابقة لمجلس السيادة، عضو مجلس تجمع المهنيين السودانيين، مقابلة شخصية في مكتب نقابة المعلمين، وزارة التربية والتعليم الاتحادية، 30 سبتمبر 2020 الساعة 1:45، الخرطوم، السودان.

-(42). عوض أحمد سليمان، «الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي، قراءة في ثورة 19 ديسمبر ونتائجها»، سلسلة تحليل سياسات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2019، ص 9.

-(43). سماهر المبارك، عضو مجلس وسكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، عضو تجمع الصيادلة المهنيين، مقابلة شخصية يوم 30 سبتمبر 2020، الساعة 8 مساءً، مقر تجمع المهنيين السودانيين، الخرطوم، السودان.

-(44). الشفيع خضر، "الثورة والتحول الديمقراطي في السودان، ماذا يحدث في منطقتنا؟"، مرجع سبق ذكره.

-(45). فيصل بشير بخيت، عضو مجلس تجمع المهنيين، مقابلة شخصية في مكتبه في مكتبه بالخرطوم 2، الخرطوم، السودان، 8 أكتوبر 2020، الساعة 2 مساءً.

-(46). تجمّع المهنيين السودانيين يرفض بيان الجيش ويدعو إلى استمرار الاعتصام"، **TRT عربي**، 11 نيسان/أبريل 2019، متاح على https://bit.ly/30bBCRc

-(47). « بن عوف يتنازل عن رئاسة المجلس العسكري في السودان»، **ليبانون ديبايت**، 12 نيسان/أبريل 2020، متاح على https://bit.ly/39jBO71

-(48). «دبلوماسيون: رحيل «عوف» يعزز من قوة كلمة المتظاهرين»، **التحرير**، 12 نيسان/أبريل 2019، متاح على https://bit.ly/2Hw15zw

-(49). «تجمع المهنيين في السودان يرفض البرهان رئيسًا للمجلس الانتقالي»، **روسيا اليوم**، 12 نيسان/أبريل 2019، متاح على https://bit.ly/3nT0mYr

-(50). قمرية عمر، مقابلة سبق ذكرها.

-(51). كان فريق التفاوض الذي أعلنه التجمع يضم 6 من قيادات التجمع وهم «محمد ناجي الأصم وطه عثمان وأحمد ربيع وإبراهيم حسب الله وقمرية عمر ومحمد الأمين»، انظر عادل عبد الرحيم، السودان. ««تجمع المهنيين» يكشف أسماء فريقه التفاوضي مع المجلس العسكري»، **الأناضول**، 13 نيسان/أبريل 2019، متاح على https://bit.ly/2IZB5gs

-(52). مليشيات شبه عسكرية مشكّلة ومكّونة من مليشيات الجنجويد التي كانت تقاتل نيابة عن الحكومة السودانية خلال الحرب في دارفور.

-(53). الشفيع خضر، «الثورة والتحول الديمقراطي في السودان، ماذا يحدث في منطقتنا؟»، مرجع سبق ذكره.

-(54). «108 قتلى و500 جريح حصيلة ضحايا فضّ اعتصام الخرطوم»، **الخليج أونلاين**، 6 تموز/يونيو 2019، متاح على https://bit.ly/3j5SP79

-(55). «108 قتلى و500 جريح حصيلة ضحايا فضّ اعتصام الخرطوم»، **الخليج أونلاين**، 6 تموز/يونيو 2019، متاح على https://bit.ly/3j5SP79

-(56). أحمد ربيع سيد أحمد، مقابلة سبق ذكرها.

-(57). السودان: إلى أين تتّجه الأزمة بعد فضّ الاعتصام؟، **المركز العربي للأبحاث**، 13 تموز/يونيو 2019، متاح على https://bit.ly/2ZzE5pk

-(58). محمد ناجي الأصم، مقابلة سبق ذكرها.

-(59). يمكن الاطلاع على «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام 2019» عبر الرابط الآتي: https://bit.ly/3m65hop

-(60). عطا الحسن البطحاني، **إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي**، تحرير محمد أحمد الفيلابي، المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، 2019، ص 74.

-(61). «السودان. حمدوك و«تجمع المهنيين» يبحث تأمين «مليونيه 30 يونيو»»، **الأناضول**، 25 تموز/يونيو 2020، متاح على https://bit.ly/3j66smP

-(62). عبد الحميد عوض، «السودان: «تجمع المهنيين» يوجه انتقادات حادة إلى حكومة حمدوك»، **العربي الجديد**، 26 كانون الثاني/يناير 2020، متاح على https://bit.ly/35YxEzo

-(63). السر سيد أحمد، «السودان على طريق اصطفاف سياسي جديد؟»، **السفير العربي**، 24 حزيران/يوليو 2020، متاح على https://bit.ly/3jTs2eT

-(64). محمد أبو الفضل، «الاستقطابات الحزبية تضاعف أزمة تجمع المهنيين في السودان»، **العرب**، 10 تموز/يونيو 2020، متاح على https://bit.ly/3kZySi0

-(65). الصفحة الرسمية لتجمع المهنيين السودانيين، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، متاح على https://www.facebook.com/SdnProAssociation

-(66). صلاح جعفر، مقابلة سبق ذكرها.

-(67). «تجمع المهنيين السودانيين ينسحب من تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير»، **الجزيرة نت**، 25 حزيران/يوليو 2020، متاح على https://bit.ly/35ZqjzW

-(68). خالد عثمان الفيل، «اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 5 أيلول/سبتمبر 2019، متاح على https://bit.ly/338oD5F

-(69). سماهر المبارك، مقابلة سبق ذكرها.

-(70). الشفيع خضر، «الثورة والتحول الديمقراطي في السودان، ماذا يحدث في منطقتنا؟»، مرجع سابق.

-(71). لمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على الوثيقتين على موقع التجمع، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3fvuqq7

21

الجزائر:

النقابات المستقلة والانتقال الديموقراطي المتعثر

ناصر جابي

تقديم عام للدراسة وأهم الأسئلة

سننطلق في بداية هذا التحليل بتقديم تاريخي قصير للتجربة النقابية في الجزائر لقياس عمقها التاريخي، ومنطلقاتها العقائدية، وأهم محطاتها التاريخية. لنقدم بعد ذلك شروط ظهور النقابات المستقلة بالشكل الذي ظهرت فيه، وكيف تطورت مع الوقت، من حيث مطالبها وقواعدها العمالية، وما ميزها من أشكال مطلبية، كالإضرابات الطويلة المكررة، وعلاقاتها مع المحيط المؤسساتي السياسي الرسمي، الذي يحيل بشكل مباشر إلى الأدوار المنجزة من الفئات الوسطى الأجيرة المؤهلة في ظرف سياسي وأمني مضطرب، يعيش تحولات اقتصادية مهمة، أخافت هذه الفئات الوسطى التي تعودت على الاستفادة من حماية الدولة الوطنية الريعية، ما جعلها تتجه نحو العمل النقابي والمطلبي الجديد عليها.

فئات وسطى أجيرة، مؤهلة، اشتغلت منذ استقلال البلاد كـ«مخلب قط سياسي» و جزء مهم من القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي داخل مؤسسات الدولة الوطنية، عندما تعلق الأمر بالتجربة النقابية والحزبية والإدارية، باعتبارها جزءاً أساسيًّا من بيروقراطية الدولة. ناهيك على أدوار الترويج الأيديولوجي التي أنجزتها من داخل المنظومة التعليمة والدينية والإعلامية الرسمية التي احتكرت أجزاء أساسية من مهامها، نتيجة تأهيلها وتحكّمها في استعمال اللغتين العربية والفرنسية، في مجتمع غلبت عليه الأمية في سنوات الاستقلال الأولى، قبل أن ينتشر العليم لاحقاً، وتفقد هذه الفئات جزءاً من وظائفها هذه.

لنركز في الجزء الأساسي من هذه الدراسة على أدوار النقابات المستقلة والنقابيين كأفراد ونخب. وهي تبرز إلى السطح لاحتلال مواقع في المخاض السياسي الذي عاشته الجزائر، وهو يطالب بالتغيير الديموقراطي، بُعيد مرحلة الربيع العربي 2012 التي انطلقت بحركات احتجاجية في جانفي 2011 أعادت إنتاج الشكل السائد من الاحتجاج الشعبي التي عرفت به الحالة الجزائرية، لغاية انطلاق الحراك الشعبي في 2019، بما عرف به من تميز على أكثر من صعيد، وما تلاه من أحداث كانتشار وباء الكورونا والأزمة الاقتصادية بكل تداعياتها الاجتماعية والسياسية.[1]

مرحلة عرفت حيوية كبيرة على المستوى السياسي، بانطلاق تجربة ندوة زرالدا[2] التي طرحت فيها مسألة الانتقال الديموقراطي، من قبل مجموعة كبيرة من أحزاب المعارضة، من كل أنواع الطيف السياسي والفكري، لأول مرة في التاريخ السياسي الجزائري، حول مطالب سياسية محددة.[3] تعددت فيها أشكال مشاركة الحركة النقابية، من خلال تنظيمات نقابية، فيما فضلت بعض القيادات النقابية المشاركة كشخصيات عمومية، حفاظاً على دورها النقابي الذي يفرضه عليها القانون[4]، وخوفاً على وحدة النقابات ذاتها التي تتشكل من مناضلين من مختلف الحساسيات السياسية، ليسوا متفقين بالضرورة على نفس الآراء السياسية.[5] موقف لم يمنع بعض النقابيين من المشاركة كشخصيات وطنية معروفة، من دعم هذا المسار الانتقالي، في وقت تحولت فيه النقابات المستقلة إلى فاعل جماعي مركزي، على مستوى المطالب الاجتماعية.

تمت هذه الفعاليات، في ظرف سياسي تميز باستفحال أزمة النظام السياسي، رفض أثناءها إصلاح نفسه، في وقت توفرت فيه شروط كثيرة، كان يمكن أن تُستغل لإنجاز انتقال ديموقراطي سلس، توفرت له على الأقل، ثلاثة شروط أساسية مهمة مساعدة، كتحسن الوضع المالي للبلد الذي كان يمكن أن تغطي كلفة الانتقال في جوانبها الاجتماعية، بما يمكن أن يتخذ من قرارات اقتصادية واجتماعية غير شعبية. إضافة إلى بروز توجه فكري جديد، ساد اجتماعياً، يركز على المطالب الاقتصادية الاجتماعية شعبياً، ذات القابلية للتفاوض والحلول الوسطى، بدل سيادة الطرح الثقافوي والديني الذي كان سائداً خلال فترة التسعينيات. تحول إلى حاجز فعلي أمام قدرة مختلف الأطراف على التفاوض والذهاب نحو حلول توافقية.[6]

وكانت النتيجة الدخول فيما يشبه الحرب الأهلية، كلفت الجزائر الكثير بشرياً ومادياً. البعد الدولي والإقليمي الضاغط هو الآخر كان عاملاً مساعداً للذهاب نحو إصلاحات سياسية، أعطى النظام بعض المؤشرات للقبول بها بالإعلان عن تعديل دستوري وفتح الاستثمار في المجال السمعي البصري للقطاع الخاص، وإصدار قانون جديد للجمعيات والأحزاب. إصلاحات لم ترقَ إلى ما كانت تطالب به المعارضة، وما كان يقتضيه الوضع السياسي للبلد الذي بدأت إشارات كثيرة توحي بأنه ذاهب إلى الانفجار والقطيعة مع النظام. كما تؤكد سنوات قليلة بعد ذلك في فيفري 2019، ما يجعلنا نركز على هذه المحطة السياسية التي زاد فيها منسوب المطالبة بالانتقال الديموقراطي، للتعرف إلى دور النقابات ضمن هذا السياق الذي أكد استعصاء النظام السياسي الجزائري على التغيير، ورفضه الدخول في عملية انتقال ديموقراطي. اعتماداً على تجربته التاريخية، وما استخلصه منها من دروس، تحولت مع الوقت إلى عقيدة سياسية راسخة لدى المؤسسات والنخب السياسية والعسكرية الرسمية.

أهم الأسئلة وإشكالية الدراسة

سيكون من الصعب فهم التجربة التعددية التي انطلقت مع النقابات المستقلة، بالشكل الذي تمت به وشروط ظهورها، من دون العودة إلى تلك هذه التجربة النقابية التاريخية[7] بما ميزها من قواعد اجتماعية-مهنية وأدوار داخل عالم الشغل وخارجه، في علاقات هذه التجربة النقابية بالمحيط السياسي المؤسساتي الرسمي، خلال مدة استمرار هذه التجربة 1962/1988، المتشابهة مع مثيلاتها العربية والإفريقية في الكثير من الجوانب، خلال هذه الفترة التاريخية التي تميزت بالأحادية الحزبية والنقابية.

فقد احتكرت النقابة الأحادية - الاتحاد العام للعمال الجزائريين (l'Union générale des travailleurs algériens -UGTA) العمل النقابي في القطاعين القانونيين العام والخاص داخل كل قطاعات النشاط الاقتصادي-صناعة خدمات وإدارة عمومية، باستثناء القطاع الزراعي الذي تكفل به الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، تنظيم فقد طابعه المطلبي بعد التحولات التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر بعد سيطرة أصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة، على حساب اليد العاملة الزراعية الأجيرة التي خفت روحها المطلبية، نتيجة التحولات العديدة التي عرفها عالم الفلاحة في الجزائر، وهو ينتقل من الملكية الخاصة الكبيرة والمتوسطة للمعمّرين الأوروبيين إلى التسيير الذاتي بعد الاستقلال، للوصول إلى مرحلة الثورة الزراعية، وأخيراً العودة إلى الخصخصة التي تمت في بداية التسعينيات.

انطلقت الممارسة النقابية في القطاعين الصناعي والخدماتي، بعد الاستقلال أساساً داخل القطاع الخاص الذي مثل القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي لغاية منتصف السبعينيات. المرحلة التي بدأ فيها القطاع العام المملوك من قبل الدولة في البروز كقطاع اقتصادي منافس، نتيجة تأميم الشركات الاقتصادية الأجنبية التي زادت في توسيعه، أو بناء مؤسسات عمومية جديدة، بعد انطلاق مشاريع التنمية في منتصف سبعينيات القرن الماضي.[8]

قبل هذا وخلال المرحلة الاستعمارية عرفت التجربة النقابية في الجزائر ممارسة تعددية على التراب الفرنسي وداخل الجزائر، شارك فيها العمال الجزائريون، بقوة كيد عاملة غير مؤهلة، تم اقتلاعها من أصولها الريفية في الغالب، زيادة على بعض أبناء المدن الذين التحقوا بقطاع الخدمات كالنقل بالسكك الحديد. تجربة سيطرت عليها نقابياً الكونفدرالية العامة للشغل CGT القريبة من الحزب الشيوعي.[9] التي كانت الأكثر قرباً من العمال الجزائريين، بما ميزهم من ضعف تأهيل كأبناء ريف حديثي الالتحاق بالعمل الصناعي. واهتمام بالمطالب المادية الاقتصادية، على حساب المطالب النوعية، إضافة إلى التسييس الكبير للعمل المطلبي والارتباط بالحركات الاجتماعية السياسية الكلية. وهي التجربة التي كان لها تأثير عقائدي طويل المدى على التجربة النقابية الجزائرية، لغاية ثمانينيات القرن الماضي، استمرت لغاية الانطلاق في تجربة النقابات المستقلة التي غيرت في هذه المطلبية.

النقابة الفرنسية CGT التي التحق بها العمال الجزائريون لأسباب سياسية كذلك، كانت الأقل عداوة لمطلب الاستقلال الذي كان في المقابل، على رأس أولويات العمال الجزائريين، حتى عندما تعلق الأمر بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية. ليحتل العمال الجزائريون مواقع مهمة في قطاعات صناعية كالميكانيك والمناجم في فترة قوة الحركة العمالية الفرنسية، بداية من خمسينيات القرن الماضي. إضافة إلى تلك التجربة النقابية التي تمت داخل التراب الوطني وداخل نفس الوعاء النقابي. والذي كان أكثر تنوعاً من الناحية السوسيولوجية، بما ميزها من مشاركة داخل قطاع الخدمات على غرار النقل بالسكك الحديد والصحة، ساهمت كتجربة في مد الحركة النقابية الوطنية بإطارات نقابية. كانت وراء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لما تمتع به أجراء هذه القطاعات من تأهيل، قرّهم من مواقع الفئات الوسطى الأجيرة.

زيادة على هذا الإرث العقائدي المستمد من التجربة النقابية الفرنسية على التراب الفرنسي وفي الجزائر في هذه الفترة التاريخية التي تميزت بقوة التجنيد العمالي والنقابي في فرنسا والعالم، يجب ألا ننسى الدور الهام للبعد العقائدي الوطني السياسي هذه المرة، الذي أثر بشكل واضح على الفكر النقابي، منذ البدايات الأولى للحركة الوطنية في العشرينيات من القرن الماضي التي كوّن العمال في المهجر- فرنسا تحديدا – قاعدتها الاجتماعية الأساسية، وهي تمنح بعدا عمالياً للوطنية الجزائرية لفترة طويلة قبل أن تتنوع سوسيولوجياً لاحقاً بداية من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وثورة التحرير التي غلّبت الطابع الفلاحي والبرجوازي الصغير على الحركة الوطنية في إنتاج نخبها وصقل عقيدتها السياسية. عقيدة سياسية أُعيد تبنّيها بعد الاستقلال، من قبل الدولة الوطنية ومؤسساتها. بما ميزها من شعبوية. في مجتمع ضعيف التمايز الطبقي، لم يتعود على مبدأ الدفاع عن الحقوق الاقتصادية للأفراد والجماعات، ما برّر على المستوى النقابي تكريس فكرة الأحادية النقابية كجزء من أحادية أشمل مسّت المجال السياسي كذلك.

كيف ومتى ظهرت النقابات المستقلة؟

كان لابد من انتظار صدور دستور 23 فيفري 1989 والقوانين المنظمة للعمل النقابي في 1990[10] لكي ينطلق تكوين النقابات المستقلة بشكل قانوني في هذا الظرف السياسي الذي تم فيه الاعتراف بحق تنظيم الإضرابات وتكوين الأحزاب السياسية. ليس غريباً أن يتم تكوين غالبية هذه النقابات في قطاع التوظيف العمومي كالتربية والصحة والإدارة العمومية التي تملكها الدولة كرب عمل. باستثناء نقابات قليلة تكونت في قطاع النقل الجوي والقطاع الصناعي العام الذي استمر كقاعدة عامة محتكراً من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين. قطاعات الوظيفة العمومية التي تتميز بتأهيل اليد العاملة داخلها وشروط عملها التي تقربها من شروط عمل الفئات الوسطى الأجيرة، وبالأدوار المختلفة التي تؤديها خارج مكان العمل، والتي سنعود إليها بالتفصيل عندما يتعلق الأمر بالتمثيل النقابي والسياسي والمشاركة القوية في تأطير الانتخابات. فقد عانى الموظفون والكثير من الفئات المؤهلة طويلاً داخل عالم الشغل، من تبعات تلك النظرة التي سادت للعامل الأجير، المكرسة نقابياً، طول فترة ما بعد الاستقلال وحتى قبله كإرث نقابي تاريخي. نظرة تركز على التجانس الذي يرفض التعامل مع الخصوصيات القطاعية والمهنية-الفئوية. تعلق الأمر بالتنظيم النقابي أو المطالب التي يتم التعبير عنها. تجربة جعلت الموظفين - بأعدادهم التي زادت مع الوقت - يفضلون مغادرة النقابة الرسمية في أول فرصة منحها لهم دستور 1989، لتكوين نقابات مستقلة تراعي خصوصيات مطالبهم وما يميزهم من تأهيل.

هم الذين اقتنعوا أنهم سيكتسبون قدرة تفاوضية أكبر، لو نظموا أنفسهم نقابياً بشكل مستقل، وركزوا على مطالبهم التي لم يتمكنوا من الدفاع عنها وعما يميزها لفترة طويلة، طغت فيها المطالب الجماعية داخل تنظيمهم النقابي القديم الذي سيطر عليه العامل الصناعي والفئات ضعيفة التأهيل. مطالب ذات طابع مادي كانت تخضع الزيادة فيها إلى قرار مركزي، يصعب التأثير عليه، قطاعياً. يتم التفاوض حوله مع السلطة العمومية مركزياً مع الحكومة أو حتى الرئاسة[11] في بعض الأحيان. كما حصل عدة مرات بعد الإضرابات العمالية التي كان مسكوتاً عنها في القطاع العام وقانونية في القطاع الخاص.[12]

تجربة نقابية تاريخية، احتل فيها موظفو الدولة كالمعلمين والأساتذة أدوار تأطير مهمة مرتبطة بتأهيلهم وقدرتهم على الكلام والكتابة، داخل هذه التجربة النقابية - السياسية كجزء من بيروقراطية الدولة التي تعاظم دورها مع الوقت، بتضخم الدولة[13] ليس على رأس الهياكل النقابية فقط، بل الحزبية كذلك. أدوار عبرت عن نفسها من جهة أخرى بالمشاركة القوية في تأطير والاستفادة من الانتخابات البلدية والتشريعية داخل الحزب الواحد وأحزاب التعددية لاحقاً وجمعيات المجتمع المدني. تحول داخلها المعلم إلى وجه معروف، أوصلته إلى القيام بأدوار متعددة

منها التمثيل والتسيير، على المستوى المحلي- البلديات - والتشريعي الوطني لسنوات قبل أن تنافسه فئات متعلمة أخرى، أكثر تأهيلاً وتنوعاً من الناحية السوسيولوجية، على هذه الأدوار التي تعوّد على احتكارها بشكل كبير. ما قد يكون أحد أسباب توجهه نحو العمل النقابي المستقل، بعد تدهور وضعه الاجتماعي المادي والرمزي، بعد وصول ادواره التقليدية عن طريق أداء أدوار التمثيل النقابي والسياسي إلى طريق مسدود، نتيجة هذا التنافس الذي وجده من فئات أكثر تأهيلاً.

نقابات عانت طويلاً من عدم الاعتراف بها على أرض الواقع، سنوات، بعد صدور القوانين المقننة لحق تكوين نقابات مستقلة والحق في الإضراب في 1990، الذي صدر من قبل حكومة مولود حمروش التي تبنت إصلاحات متعددة جاءت في سياق أحداث 5 أكتوبر 1988 والمصادقة على دستور 1989. وهي الحكومة التي واجهت وضعاً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً صعباً عجل بذهابها ودخول البلد في أزمة سياسية أمنية كأحد تداعيات التسيير السيئ للمرحلة الانتقالية، كما أظهرته عملية إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية 1992. كما كان الظرف السياسي الأمني غير مساعد على بروز هذه التجربة النقابية المستقلة، بعد التدهور الأمني في الفضاءات الحضرية التي تنشط فيها هذه النقابات الجديدة.

لنكون بذلك أمام أول محاولة فاشلة للانتقال السياسي، حاول إنجازها النظام الجزائري، بعد استقلال البلاد في جو ساده الكثير من الغموض والصراع بين العصب المكونة للنخب السياسية والعسكرية. انتهت إلى مأزق سياسي فعلي، أخذ منحى ما يشبه الحرب الأهلية، بعد تدخل لاعبين سياسيين جدد خلطوا أوراق هذه النخب السياسية الرسمية التي تعودت على حسم الصراعات السياسية داخل مؤسسات النظام، بين عصب قليلة العدد، بعيداً عن المواطنين الذين استطاع هذا التيار السياسي الجذري تجنيدهم في فترة اضطراب أداء النظام السياسي وضعف شرعيته.

الظرف الاقتصادي هو الآخر لم يكن مساعداً على تطوير تجربة نقابية جديدة وهو يعيش حالة اضطراب، بعد الإعلان عن تبني خيارات واضحة لصالح اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة، بكل تداعياتها السلبية على دور القطاع الاقتصادي العام ودور الدولة الاقتصادي ككل كأول مستثمر وموظف. وهي القرارات التي تأخر تنفيذها على أرض الواقع، في ظرف اقتصادي أكثر من سيئ، ظهر على شكل تسريح للعمال وخصخصة المؤسسات العمومية، لصالح مستثمرين خواص جزائريين وأجانب، إجراءات تمت في جو ساده الغموض وعدم الشفافية، وفي ظل أزمة ثقة سياسية زادها تعقيداً، حصولها في جو إعلامي جديد لم يتعود عليه الجزائريون. بعد ظهور إعلام مستقل، زاد فيه منسوب الشائعات والمعلومات المغلوطة وضعف المهنية لدى هؤلاء الصحافيين/ات الجدد على المهنة، عكس بقوة اضطراب النظام السياسي خلال هذه المحطة السياسية التي عرفت صراعاً كبيراً بين النخب السياسية والعسكرية داخل وخارج مؤسسات النظام السياسي، جعلت حكومة قاصدي مرباح التي دشنت مرحلة ما بعد أكتوبر لا تستمر أكثر من سنة واحدة - من 9 نوفمبر 1988 إلى 9 سبتمبر 1989، لتخلفها حكومة حمروش التي عرفت تحويرات وظروف سياسية غير مستقرة. غادرت في 4 جوان 1991 على وقع الإضراب العام الذي نفذته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ضد مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذي اتهمته بمحاباة جبهة التحرير، داخل نظام سياسي عوّل بشكل مبالغ فيه على الانتخابات كآلية لإنجاز انتقال سياسي لم يحصل حوله أي توافق سياسي جدي،[14] بعد أن أُفرغت من محتواها السياسي.

زيادة على هذا الجو السياسي والأمني المضطرب العام، وجدت النقابات المستقلة الكثير من عدم التفهم والتضييق على أرض الواقع حتى بعد الاعتراف القانوني بها. تضييق عادة ما يأخذ أشكالاً عدة تتراوح بين عدم تسهيل الحصول على قاعات لتنظيم الاجتماعات النقابية في أماكن العمل، ومنع تعليق المناشير النقابية وتقطيعها، وصولاً إلى تهديد ورشوة النقابيين والتضييق عليهم بشتى الطرق، جراء عقليات المسيّرين والنخبة البيروقراطية والسياسية التي تشكلت لوقت طويل في ظل الحزب الواحد. وهي تعيش اضطرابات وحالة تنافس داخلي وبينها وبين النخب الجديدة التي أفرزتها التعددية الحزبية والإعلامية. فقد كان من الصعب على هذه النخب الرسمية أن تتخلص من آثار تنشئتها السياسية، ما جعلها ترفض التعامل مع هذا الفاعل النقابي الجديد داخل مكان العمل، تعلق الأمر في المستشفى أو المدرسة أو الإدارة العمومية الذي خلط أوراق علاقات العمل في قطاع تسيّره الدولة مباشرة كرب عمل. في ظرف تميز بأزمة سياسية وأمنية.

كان لابد من وقت طويل نسبياً حتى تقبل بيروقراطية الدولة التعامل مباشرة مع هذه النقابات المستقلة، حتى وهي تتحول إلى المحرك الرئيسي للحياة الاجتماعية والسياسية، بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني للجزائر بداية من الألفية الجديدة 2012، بعد انكماش على نفسها، عانت منه دام حوالي عقد كامل بعد الاعتراف القانوني بها 1992-2002، بسبب الأزمة السياسية الأمنية التي عانت منها الجزائر التي صعّبت كثيراً من شروط العمل المطلبي والنقابي. جعل الظاهرة النقابية تبقى لوقت طويل في منطقة رمادية.

من الاعتراف القانوني بالنقابات المستقلة إلى التفاوض معها

تمكنت النقابات المستقلة من فرض نفسها داخل الكثير من القطاعات؛ كالصحة والتعليم بمختلف مراحله والإدارة العمومية، بعد أن استطاعت تنظيم أعداد كبيرة من الموظفين داخل هياكلها الوطنية والمحلية، المنتشرة على المستوى الوطني، بعد ابتعادهم عن هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي استمر حاضراً من دون فعالية كبيرة داخل هذه القطاعات، وتوجه أثناءها أكثر لإنجاز الأدوار السياسية المرتبطة باستراتيجيات النظام السياسي الرسمي كعادته. حتى وهو يعيش حالة تنافس نقابي لم يتعود عليه في السابق من الداخل، بفعل الانشقاقات التي قامت بها إطاراته التي كانت وراء تكوين هذه النقابات المستقلة الجديدة التي ظهرت بشكل قوي.

قوة تجنيد عبرت عنه هذه النقابات الجديدة باللجوء إلى إضرابات قطاعية طويلة ومتكررة حول مطالب فئوية، في زمن تحسنت فيه الوضعية المالية لرب العمل أي الدولة الوطنية. ساهمت في تحسين ظروف حياة هذه الفئات المهنية بالحصول على زيادات معقولة في الأجور، ما أعاد الاعتبار للعمل النقابي جزئياً على الأقل وابتعد فيها عن الصورة السلبية التي كانت حاضرة في التجربة القديمة، ما منح شرعية أكبر للعمل النقابي، لدى هذه الفئات الجديدة على العمل المطلبي، أثارت اهتمام الصحافة الدولية والإعلام الوطني الذي بدأ في التعود على هذا النشاط النقابي اليومي.

تكرار مثل هذه الإضرابات داخل هذه القطاعات الحساسة اجتماعياً وسياسياً على غرار قطاع التعليم والصحة والنقل والإدارة العمومية، فرض على المسؤولين المسيرين الدخول في تفاوض مع هذه النقابات، بعد فشل أسلوب الردع القانوني الذي كان الاستراتيجية الأساسية لبيروقراطية الدولة، بعد المماطلة في الاعتراف بالوجود القانوني للنقابات بشتى الطرق، كرفض تسليم تأشيرة العمل النقابي، حتى بعد استيفاء

كل الشروط القانونية. تسويف استمر لسنوات، ما جعل النقابة الجديدة تعيش حالة لا تعرف فيها إن كان وجودها قانونياً أم لا. وكما جاء في تقرير لجنة التحقيق الفيدرالية لرابطات حقوق الإنسان الدولية التي لاحظت بعد عشر سنوات من الاعتراف الدستوري والقانوني بحق تكوين النقابات، الكثير من أشكال التجاوز للقانون والتمييز لصالح النقابة الرسمية لا تقتصر على الجانب المالي فقط. في نفس هذا الإطار وظفت العدالة للإعلان عن عدم شرعية الإضرابات، قبل الانطلاق فيها أو حتى بعدها، ما ساهم في التشكيك في حق الإضراب وإمكانية إعادة النظر فيه القائمة على الدائم في حال تغيير موازين القوى، كما تبين بعض المؤشرات على المستوى الدولي وليس في الجزائر فقط. وضع لم يمنع النقابات من العودة إلى الإضرابات كل مرة بشكل دوري،[15] لفرض الوصول إلى القبول بالمفاوضات من قبل بيروقراطية الدولة الذي لم يكن سهلاً في الغالب داخل نظام سياسي يرفض التمثيل المستقل لفئات شعبية واسعة اعتقد النظام على الدوام أنه الوحيد المؤهل لتمثيلها والحديث باسمها. خاصة عندما يتعلق الأمر بهذه الفئات الوسطى التي كانت قريبة منه على الدوام.

لم يكن ممكناً بالنسبة لبيروقراطية الدولة الإصرار على رفض التفاوض لوقت طويل مع هذه النقابات التي نجحت في الكثير من الأحيان في شل الكثير من القطاعات المهنية، عن طريق إضرابات دامت في بعض الأحيان لعدة أيام تكررت أكثر من مرة داخل قطاعات حساسة من حيث أثرها الاجتماعي، كما هو حال قطاعات التعليم والصحة والإدارة العمومية.[16]

تجربة تفاوض لم يكن ممكناً حصولها لولا التغيير الذي حصل في العقليات لدى بيروقراطية الدولة ونخبها، نتيجة التعارف والاحتكاك الذي تم بين الفاعلين الرسميين والنقابيين بمناسبة هذه الإضرابات والحركات الاحتجاجية الأخرى. خاصة في حالة استمرار الوزراء في مواقعهم لمدة طويلة، كما حصل في وزارة التربية، مع بن بوزيد بوبكر[17] وحتى زميلته نورية بن غبريط التي دخلت النقابات المستقلة معها في صراعات اختلط فيها النقابي بالثقافي والقيمي[18] عمّقها التناول الإعلامي الذي ركز على بعض ما ميز الوزيرة من خصائص ومسار عائلي وثقافي فعلي أو متخيل،[19] زاد في تشنج الجو الاجتماعي في وقت كانت تسمح فيه الوضعية المالية للدولة بتلبية بعض مطالب الإضرابات التي ركزت على الأجور وبعض المطالب الأخرى المتعلقة بعلاقات وظروف العمل.

الوضع المالي المريح للدولة هو الذي سهل انطلاق نوع من التفاوض القطاعي، بين الوزير المعني ونقابات القطاع دعمته رئاسة الحكومة في الغالب من بعيد، ولم يصل إلى مستوى التفاوض الرسمي على مستوى الحكومة التي رفضت أن تشترك النقابات المستقلة فيه ليستمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في احتكاره كممثل للعمال في الجزائر، بحجة أنه نقابة متعددة التمثيل المهني – كونفدرالية، وهو ما كان غير ممكن بالنسبة للنقابات المستقلة التي لا تمثل إلا فئة مهنية واحدة في قطاع مهني، واحد كالصحة والتعليم والإدارة.

الليونة التي أظهرتها الحكومة في التفاوض مع هذه النقابات لم تكن متصورة لولا نجاح هذه النقابات في كسب معركة الرأي العام لصالحها حتى وهي تلجأ إلى إضرابات متكررة، أثرت سلباً على تفاصيل الحياة العائلة للجزائريين عندما يرتبط الإضراب بقطاعات اجتماعية، مثل الصحة والتعليم خاصة. معركة نجحت فيها النقابات بفعل التأييد الذي وجدته لدى جزء من الإعلام المستقل، عكس الإعلام الرسمي وجزء من الإعلام الخاص القريب من طروحات الحكومة والقوى السياسية المعادية لهذه النقابات التي اتخذت مواقف معادية من الاحتجاجات النقابية.[20]

علماً بأن السلطات قد رفضت كل طلبات تكوين كونفدرالية عمالية مستقلة كانت قد انطلقت كمشروع، منذ بداية الألفية، كان يمكنها أن تشارك في المفاوضات الرسمية، مع الحكومات التي دأبت على تنظيمها بشكل دوري بحضور نقابات أرباب العمل[21] والاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي احتكر التمثيل العمالي رسمياً، رغم الضعف الذي اعتراه والتخبط الذي اعتراه في أداء وظائفه. تأكيداً لتخوف الحكومة من ظهور كونفدرالية عمالية مستقلة تنافس الاتحاد العام. في ظرف لم يكن بنفس النفس الإصلاحي، كما كان الوضع في بداية التسعينيات بعد أحداث أكتوبر 1988 التي هزت النظام السياسي وجعلته ينفتح سياسياً، كما ظهر على مستوى دستور 1989 الذي اعترف بالنقابات والأحزاب وحق الإضراب. وهو ما لم يكن حاضراً في 2002 عندما بدأت هذه النقابات الشابة في المطالبة بتكوين كونفدرالية كان يمكن أن تسمح لها بالتنويع في قاعدتها العمالية والولوج إلى القطاعات الصناعية والخدماتية الأخرى، الذي طالبت به الإدارة كشرط لقبول دخول النقابات المستقلة التفاوض المركزي مع الحكومة ونقابات أرباب العمل.

مشروع الكونفدرالية الذي كان يهدف إلى الحد من الصبغة الفئوية لهذه التجربة النقابية المستقلة ومحدودية مطالبها التي ركزت على الجوانب المتعلقة بالأجور داخل قطاع الوظيفة العمومية. كان يمكن أن تخلق موازين قوى جديدة ليس على مستوى عالم الشغل فقط، بل على المستوى السياسي كذلك. وهو ما تنبهت له الحكومة، وهي ترفض منح اعتماد تكوين الكونفدرالية التي تشكلت من 13 نقابة. حتى بعد الإعلان الرسمي عن تكوينها في نوفمبر 2018، كان يفترض أن يتم تكوينها قبل سنوات، لولا الموقف المعادي الذي اتخذته الحكومات المتعاقبة.[22] رفضٌ لم يمنع هذه النقابات من اللجوء إلى تنظيم احتجاجات وإضرابات مشتركة تحت تسمية تنسيقية نقابات التربية أو الصحة كما حصل في ماي 2021. وحتى قبل هذا التاريخ الذي صادف جواً اجتماعياً مشحوناً بمناسبة شهر رمضان تميز بتنظيم إضراب أعوان الحماية المدنية الذين لجؤوا إلى الزيادة في القيمة التعبيرية للإضراب، بتنظيم مسيرة توجهت نحو مقر رئاسة الجمهورية يوم الأحد 2 مايو، قوبلت بمنع من قبل الشرطة التي استعملت الغازات المسيلة ضدهم بالقرب من مقر رئاسة الجمهورية .

هذا الإضراب بمطالبه المهنية العادية، منع من قبل العدالة استناداً إلى قراءة ركزت على خصوصية سلك الحماية المدنية التي لا يحق لها الإضراب. ليتم الإعلان لاحقاً على عقوبات مست 230 عوناً تم توقيفهم عن العمل وملاحقتهم قضائياً لاحقاً، في جو تميز بمسلكين رسميين مختلفين، الأول ركز على توجيه اتهامات للحركة الاحتجاجية كما جرت العادة في المدة الأخيرة التي تفاقمت فيها هذه الحركات. في المقابل تمثل الاتجاه الثاني في دعوة رئاسة الجمهورية إلى فتح حوار مع الشركاء الاجتماعيين بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء الذي صادف انعقاده نفس يوم مسيرة أعوان الحماية وهم يتوجهون نحو مقر رئاسة الجمهورية، تكراراً لما قام به الأمن في أكتوبر 2014، ما منح بعداً سياسياً واضحاً لهذه الإضرابات العمالية التي تتم في جو سياسي واجتماعي مشحون يتميز بقرب تنظيم انتخابات تشريعية تحت ضغط الحراك الذي عاد بقوة بعد تعليقه، تحت تأثير جائحة الكورونا، ليجد نفسه أمام سلوكيات رسمية جديدة تميزت خلال هذه الفترة بمنع المسيرات واستعمال القوة ضد المتظاهرين كما حصل خلال المسيرات التي جرت أثناء رمضان.[23] جو سياسي متشنج أكدته افتتاحية مجلة الجيش التي اتهمت هذه الحركات الاحتجاجية بأنها تحت غطاء الحركات الاحتجاجية والمطالب الاجتماعية تواصل الأطراف التخريبية عملياتها التخريبية والاستفزازية من خلال تحريض عمال وموظفي بعض القطاعات على تنظيم إضرابات ظاهرها المطالبة بالحقوق وباطنها إفشال الانتخابات التشريعية المقبلة، وبالتالي إدخال البلاد في متاهات هي في غني عنها. هذه الأطراف وتلك التي كانت حضرت للتفجيرات ضد المواطنين هما في الواقع وجهان لعملة واحدة.

غايتها تركيع الجزائر واستغلال كل الوسائل وتنفيذ عدة خطط تخريبية تهدف إلى تهييج الشارع وتعميم الفوضى، من ندرة السلعة إلى غلاء الأسعار إلى الحث على الإضرابات ... موقف معادٍ لهذه الإضرابات العمالية لم يقتصر على مؤسسة الجيش من خلال هذه الافتتاحية، بل كان حاضراً كذلك لدى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ناهيك عن الإعلام الرسمي بمختلف وسائطه،[24] الذي شن حملة معادية للعمل النقابي بحجة الوضع الاقتصادي الصعب والوضع الصحي المرتبط به، الذي تحاول بعض الحركات المغرضة إغراقه لتعفين الوضع وزرع الفتنة، كما جاء في بيان رئاسة الحكومة في 6 مايو 2021.

النقابات المستقلة ودورها في الحراك والانتقال الديموقراطي

الطابع المطلبي الذي ظهرت فيه النقابات المستقلة، جعلها تحتل موضوعياً موقع المعارضة من الأوضاع القائمة، حتى ولو لم تنادِ بمطالب سياسية محددة عند بداية عودتها إلى ساحة العمل النقابي، بعد التحسن في الوضع الأمني والسياسي بعد أكثر من عشر سنوات من الاعتراف بها، مع بداية الألفية الجديدة. لم يمنع هذا التركيز على المطالب المهنية بعض الوجوه النقابية من المشاركة في ندوة مزفران للانتقال الديموقراطي التي استمرت كفضاء تشاور بين قوى سياسية ونقابية وشخصيات عدة سنوات بين 2014-2017 طالب بشكل واضح بمسار انتقالي سياسي، تميز بمشاركة للنقابات[25] في لقائها الثاني المنعقد في 30 مارس 2016، تأكيداً لما جاء في اللقاء الأول المنعقد في 10 جوان 2014 [26] الذي تم فيه طرح عديد القضايا المرتبطة بمطلب الانتقال الديموقراطي الذي توافقت عليه قوى سياسية متنوعة فكرياً، تتراوح بين التيار الوطني، الديموقراطي والإسلامي، إضافة إلى شخصيات وطنية[27] ونقابية. أدوار سياسية تفسرها حالة الغليان السياسي مع ظهور نذر الأزمة السياسية التي بدأ النظام السياسي يعيشها خلال هذه المرحلة وهو على أبواب انتخابات رئاسية وتعديل دستوري وانتخابات تشريعية -2017- كانت أحد الأسباب التي قسمت مسار هذه الندوة الأولى من نوعها في الحياة السياسية، بعد أن فشلت الأحزاب المشاركة في هذه الندوة في تنسيق موقفها من الانتخابات التشريعية التي دخلتها منقسمة، إذا ما استثنينا التحالف الحزبي الذي نجحت الأحزاب الإسلامية الأخوانية في الدخول فيه إلى هذه الانتخابات.[28] الأول بقيادة جبهة العدالة والتنمية والثاني بقيادة حركة مجتمع السلم يتكون في الأساس من أحزاب منشقة عن الحركات الأم. وهي الانتخابات التي ترشح فيها بعض النقابيين المنتمين إلى هذه الأحزاب السياسية. نجح منهم حوالي عشر نقابيين خلال العهدة الأخيرة للبرلمان التي تم تقليصها 2017-2021 ضمن قوائم حزبية مختلفة. كان من بينها جبهة التحرير والتجمع الوطني الديموقراطي، وحزب العمال، والنهضة، وحزب المستقبل، مثلوا الاتحاد العام للعمال الجزائريين والنقابات المستقلة التابعة لقطاع التربية في الغالب، من الكثير من الولايات، بما فيها الجنوبية كتمنراست. نقابيون غلبت عليهم انتماءاتهم الحزبية أكثر من أي انتماء نقابي آخر. لم يمنعهم من أن يكونوا قريبين في تدخلاتهم البرلمانية من الهم الاجتماعي والقضايا الاجتماعية التي تحيل إليها النقاشات داخل قبة البرلمان.

بموازاة هذه الأدوار السياسية ركزت النقابات كأولوية على الاعتراف بها على أرض الواقع[29] وعلى بعض المطالب الفئوية كرفع الأجور[30] وعلى حقها في الإضراب[31] والتفاوض كطرف عمالي ممثل. لجأت النقابات إلى إضرابات قطاعية طويلة لفرض نفسها. وهي تتنافس فيما بينها كنقابات جديدة ظهرت في نفس الفترة تقريباً ومع الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يتواجد معها داخل نفس القطاعات وأماكن العمل، بين فئات لا تملك تجربة نقابية مطلبية سابقة، انضمت للعمل المطلبي النقابي في نفس الفترة.

بالفعل لم تلتحق هذه الفئات الأجيرة المؤهلة بالعمل النقابي المطلبي إلا في توقيت متأخر، عندما أحست بتدهور في مكانتها الاجتماعية والرمزية، في ظل التحولات التي عاشها المجتمع الجزائري وهي تفرز فئات متعلمة تعليماً عالياً، نافستها في الجاه والسمعة، بدأت في أخذ مكانتها لدى الدولة الوطنية التي بدأت تعرف هي الأخرى تحولات عميقة، كان من نتائجها بداية انتقال قاعدتها الاجتماعية نحو الفئات التي استفادت اقتصادياً من هذه التحولات أو تلك التي استفادت على مستوى التعليم العالي، ما أبعدها عن الفئات الوسطى الأجيرة الدنيا كالمعلمين وموظفي الدولة الصغار، نحو فئات أكثر يسراً كما هو حال رجال الأعمال الممثلين للقطاع الخاص والفئات الأجيرة العليا. تحول انعكس كذلك على المكانة السياسة والأدوار المرتبطة بالتمثيل السياسي، أبعد هذه الفئات التي تعودت لوقت طويل على العمل كمخلب يد سياسي للدولة داخل التجربة النقابية والسياسية الأحادية في ميدان التمثيل والتأطير، حتى قبل أن تكون نقاباتها المستقلة، ما حدا بها للتوجه نحو العمل المطلبي والنقابي لتعويض خسارتها على مستوى المكانة الاجتماعية.

علماً بأن هذا العمل النقابي المطلبي المستقل لم تتوجه له كل الفئات المؤهلة المتضررة من الخيارات الاقتصادية الجديدة ذات الطابع الليبرالي واقتصاد السوق التي انطلقت في بداية التسعينيات المحسوبة على الفئات الوسطى الأجيرة، كما حصل مع موظفي الدولة. كان هذا حال إطارات القطاع الصناعي العمومي من التكنوقراط الذين فضلوا التوجه نحو بناء جمعية مهنية لم تركز على الطابع المطلبي، لتوجه اهتمامها نحو الدفاع عن القطاع العام الذي أحست كل الفئات المتواجدة داخله بالتهديد نتيجة الخيارات الاقتصادية الليبرالية الرسمية الجديدة التي جاءت لصالح القطاع الخاص.

استراتيجية جعلت نخبة القطاع العمومي الصناعي التي تكون جزءاً مهماً من تكنوقراطية الدولة تستشعر بالخطر لتقترب أكثر من مؤسسات الدولة، عبرت عنها بالمشاركة في اجتماعات الثلاثية كممثل لإطارات القطاع الصناعي العمومي. موقف اقتربت فيه كثيراً من مواقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين حاولت من خلاله إنجاز تحالف استراتيجي بين عمال القطاع الصناعي والنقابة التاريخية وإطارات القطاع العام، فشل في نهاية الأمر في التصدي لعملية تفكيك القطاع العمومي التي استمرت على نفس المنوال الذي عرفت به في الجزائر خلال هذه الفترة المضطربة سياسياً.

خيارات أدت عمليا إلى خلق عدم تجانس أكبر داخل هذه الفئة المهنية التكنوقراطية -يكون المهندسون ومسيري القطاع الصناعي الجزء الأساسي منها -التي افرزتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تولدت عن تكوين القطاع العمومي الاقتصادي، بعد انتشار التعليم العالي بمختلف فروعه في الجزائر. ما زاد في حدة عدم التجانس داخل هذه الفئة المكونة للفئات الوسطى الأجيرة العليا التي قد تكون السبب الرئيسي الذي أدى بها إلى عدم التوجه نحو العمل النقابي بالشكل الذي رأيناه عند الموظفين، كما كان حال المعلمين والأساتذة والأطباء الذين التحقوا بقوة بالعمل النقابي المطلبي، بعد التدهور الذي عاشته هذه الفئة المهنية في أوضاعها الاقتصادية والرمزية بعد التحولات التي عاشها القطاع العمومي الصناعي.[32]

استراتيجيات متنوعة ميزت إطارات القطاع العمومي أكدت خصوصية القراءة التي قامت بها الفئات العمالية هي الأخرى باستمرارها داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ورفضها التوجه نحو بناء نقابات مستقلة،

كما كان الحال مع الموظفين. لا يمكن تفسيرها في حال الإطارات إلا بالمسارات المتنوعة التي ميزت هذه الفئة المهنية التي عرفت بعض مكوناتها استفادة فعلية من عملية الانتقال الاقتصادي والخصخصة، وهي تتوجه نحو العمل في القطاع الخاص الوطني والدولي كمسيرين، استفادت منه بعض الفئات المهنية التي استغلت فترة تفكيك القطاع العمومي لصالحها تماماً مثل الفئات المسيرة التي توجهت نحو بناء مؤسساتها الخاصة لتنتقل من موقع الأجير إلى موقع رب العمل، في القطاعات التي كانت تسيّرها في القطاع العام. في حين بقيت فئات أخرى داخل مواقعها في القطاع العمومي دون تغيير جوهري. تنوع في الاستراتيجيات قد يفسر عدم التوجه نحو العمل النقابي المطلبي الذي لم يكن حاضراً بقوة لدى هذه الفئة المهنية تاريخياً، قبل هذه التحولات الاقتصادية. هي التي كانت تتعامل داخل القطاع العام كرب عمل مسير، غير مالك، بكل الامتيازات المرتبطة بهذا الموقع، ما جعلها تدخل في صراعات كثيرة مع العمال ونقاباتهم، خاصة في القطاعات الاقتصادية التي كانت تعرف مشاكل تسيير ووضع مالي صعب.

لنكون أمام استراتيجية اعتمدت التركيز على الاستفادة من التعددية بمختلف صورها النقابية والحزبية لدى هذه الفئات الوسطى بمختلف مواقعها. هي التي سمحت لبعض النقابيين الالتحاق بالبرلمان كممثلين لتيارات حزبية مختلفة.[33] استغلت من جهة أخرى هذه النقابات الساحة الإعلامية التعددية بما فيها القنوات التلفزيونية الكثيرة لإبراز وجوه قيادية، تحولت إلى جزء من النخب الاجتماعية التي ظهرت بعد التعددية، وفتح المجال السمعي البصري الذي سمح بظهور تلفزيونات خاصة بعد 2012. إضافة إلى ما كان يوفره الإعلام التعددي المكتوب الذي غطى بشكل لافت الحركات الاحتجاجية التي قامت بها النقابات المستقلة. عكس في عمقه الصورة الإيجابية التي يحملها المجتمع الجزائري للعمل النقابي والمطلبي الذي أبرزته النقابات المستقلة، حتى وهو يقوم باحتجاجات وإضرابات، تمس بشكل مباشر استقرار العائلات، نتيجة اضطراب الخدمات الجماعية المقدمة لها. في مجتمع يشكو أصلاً من ضعف وتدهور الخدمات تعلق الأمر بالصحة النقل أم بالتعليم.[34]

تحولت النقابات المستقلة إلى فاعل جماعي مركزي خلال هذه الفترة التي حاول فيها النشاط الحزبي أن يعود كذلك فيها ولو بشكل باهت، ميزته المشاركة في الانتخابات كما حصل في 2017 التي لم تعد تغري الكثير من المواطنين بالمشاركة فيها، بعد أن استفحل الفساد المالي داخلها، إضافة إلى عدم قدرتها على التحول إلى وسيلة تغيير سياسي تحول إلى مطلب شعبي كما بينته الأحداث لاحقاً التي بادرت فيها قوى شعبية كبيرة بالخروج إلى الشارع وتجاوز كل التنظيمات للتعبير عن مطالبها في تغيير عميق للنظام السياسي. لم يكن الحزب حاضراً داخلها حتى ولو شاركت فيه القواعد الحزبية وحتى بعض القيادات بشكل متقطع. يخضع لاعتبارات سياسية لم تساعد هذه القيادات على التحول إلى فاعل رئيسي داخل الحراك باستثناء حالات قليلة، سنعود إليها بالتفصيل عند الحديث عن الحزب السياسي في علاقته بمطلب الانتقال الديموقراطي.

النقابات المستقلة. نقاط الضعف ونقاط القوة

التعرف إلى نقاط القوة والضعف التي ولدت بها النقابات المستقلة أو تلك التي ظهرت عليها لاحقاً من داخلها كمؤسسات أو محيط اجتماعي وسياسي، يمكن أن تساعدنا في التعرف إلى الأدوار التي أنجزتها كقوة اجتماعية منظمة فاعلة في مسار الانتقال الديموقراطي وتلك التي فشلت فيها.

قد يكون من نقاط الضعف الأساسية التي ظهرت مع ولادة النقابات المستقلة واستمرارها معها حتى الآن، اقتصارها على قطاع الوظيفة العمومية، بما عرف عن الموظفين من قلة تجربة نقابية، بعد فشلها في التوسع داخل القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص الذي كان يعيش أزمة تحول لم يشهد مثيلها قطاع التوظيف العمومي وهو يحافظ على استقراره خلال بداية انطلاق التجربة النقابية المستقلة. نقطة ضعف تتأكد أكثر إذا عرفنا أن القطاع الخاص كان ولايزال يعاني فراغاً نقابياً مهولاً، توسع مع الوقت، عكس القطاع العام الذي حافظ الاتحاد العام على تواجد داخله خاصة في القطاعات الاستراتيجية كالنفط والكهرباء. كان يمكن أن تستغله النقابات الجديدة للتوسع داخله نظراً لانعدام المنافسة النقابية داخله. ضعف التوسع النقابي هذا ظهرت نتائجه للعيان أثناء فترة المطالبة بالانتقال الديموقراطي بعيد الربيع العربي وخاصة بعد انطلاق الحراك في 2019، عندما فشلت النقابات المستقلة في تجنيد فئات متنوعة للضغط عن طريق الإضرابات التي دعت إليها، لدعم الحراك في مطالبه. هي التي تتواجد داخل أماكن عمل عديدة متفرقة بأعداد قليلة من الموظفين، لا تسمح لها بالتجنيد القوي كما هو حال المستشفيات والمدارس والإدارات العمومية. عكس ما هو موجود لدى النقابات القوية في القطاع الصناعي التي تتواجد داخل تجمعات عمالية كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الصناعية الكبرى كما هو حال منطقة رغاية -رويبة بالقرب من العاصمة.

نقطة ضعف يمكن أن نضيف إليها المبالغة في تكوين النقابات الفئوية داخل قطاع الوظيفة العمومية ذاته[35] في كل قطاع كالصحة والتربية والإدارة العمومية، زادت في صعوبات العمل المشترك الذي حاول الوصول إليه مشروع تكوين الكونفدرالية التي بادرت بها النقابات المستقلة، مقابل لجوء النظام السياسي إلى الزيادة في عدد النقابات كما حصل في بداية 2021 عندما تمت المصادقة على تكوين نقابات فئوية جديدة[36] كتكريس لاستراتيجية التعويم والتشظي التي اختارتها الحكومة. استراتيجية ظهرت نتائجها السلبية خلال إضرابات ماي 2021. وعملية التفاوض مع وزير التربية وهو يستقبل النقابات مقسمة في جلسات عديدة.

نقاط ضعف يمكن أن نضيف إليها عدم قدرة هذه النقابات على التجديد العقائدي والفكري للتكيف مع المعطيات الوطنية والدولية في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتكتفي بالفكرة النقابية كما ورثتها من تجربتها الأم التي حصلت عليها داخل هياكل النقابة الرسمية، في وقت لم تعمل على بذل مجهود كبير في تكوين إطاراتها. كما ظهرت من خلال التركيز المبالغ فيه في الكثير من الأحيان على المطالب الاقتصادية المادية - الأجور- على حساب المطالب النوعية التي كانت حاضرة لكن باحتشام.

ضعف حضور المرأة على رأس النقابات المستقلة ومؤسسات تسييرها الدائم، منذ نشأة هذه النقابات، يمكن ذكره كنقطة ضعف مركزية في قطاعات نشاط تتميز بحضور كثيف للمرأة كيد عاملة كما هو حال قطاعات الصحة والتعليم كما يذكرها الديوان الوطني للإحصائيات، يعطل بكل تأكيد قدرة هذه النقابات على التجنيد في المستقبل، في وقت تؤكد كل التوقعات أن تواجد المرأة كيد عاملة في هذه القطاعات وغيرها من القطاعات الأخرى، سيكون هو الاتجاه السائد، رغم حضور المرأة كفاعلة في كل الحركات الاحتجاجية والإضرابات التي قامت بها هذه النقابات في السنوات الأخيرة.

الانشقاقات وصراع النخب داخل وبين النقابات المستقلة، يمكن عدها كذلك من نقاط الضعف الأخرى التي مسّت أكثر من نقابة، بما تركته من حزازات شخصية بين المنشقين، أثرت سلباً على القدرة على العمل الجماعي والتكتل الذي يبقى ضعيفاً داخل هذه التجربة النقابية

المستقلة. انشقاقات تزيد من حدتها الصراعات بين النخب المركزية التي وصلت إلى مراكز القيادة الوطنية وتلك التي بقيت على المستوى المحلي. صراعات عادة ما تبرز بمناسبة اتخاذ القرار داخل النقابات. تتهم بصدده القيادات الوطنية بقلة التشاور حوله مع القواعد العمالية وممثلي الهياكل المحلية، كما عكسته بعض الدراسات الاكاديمية. من خلال دراسات عامة[37] أو دراسات حالة تمت لأكثر من تجربة نقابية يمكن العودة إليها بالتفصيل،[38] أو حتى مقارنات دولية، كما جاء في هذه الدراسة التي شملت الجزائر .

تماما مثل ضعف الانفتاح على التجربة النقابية الدولية وهي تعيش تحولات كثيرة، تميزت بالضعف وانحسار دورها حتى في التجارب النقابية الدولية القوية. عدم تواصل نجد وراءه الانغلاق السياسي الحاصل في البلد بكل الصعوبات التي تجدها النقابات في تنظيم لقاءات دولية وتربصات لقواعدها، بحضور مكونين أجانب ووفود أجنبية.

نقاط القوة

مقابل نقاط الضعف الأكيدة هذه، يمكن أن نذكر نقاط القوة التي تتمتع بها هذه التجربة النقابية الجديدة، كالتمثيل الفئوي القوي داخل القطاعات التي تنشط داخلها، على غرار قطاعات الصحة والتربية، كما يظهر بمناسبة الاحتجاجات والإضرابات التي نظمتها هذه النقابات في السنوات الأخيرة. وغطاها الإعلام الوطني، رغم التشكيك الذي وجدته كل مرة من قبل الوزارات المعنية،[39] في اتجاه التقليل من قوة التجنيد، أخذت شكل حرب تصريحات إعلامية بين النقابات والوزارات المعنية بالإضراب وحتى الحكومة في حالة الإضرابات الطويلة. نقاط قوة يمكن أن نضيف إليها تلك النجاحات التي حققتها النقابات في الوصول إلى تحقيق مطالبها، كما كان الحال بالنسبة للزيادة في الأجور وتحسين بعض ظروف العمل خلال هذه الفترة التي تحسنت فيها الحالة المالية لرب العمل – الدولة، ما زاد في مصداقية النقابات واللجوء إلى الإضرابات كوسيلة احتجاج. لدى هذه الفئات التي لم تتعود تاريخياً المطالبة بكل أشكالها تحديد الأشكال الجذرية منها كالإضرابات الطويلة المتكررة التي كانت قريبة من خطاب السلطة إلى وقت قريب. ولم تعرف الاحتجاج قبل هذه التجربة.

القدرة على التفاوض[40] يمكن من جهة أخرى حسابها من نقاط القوة لدى هذه النقابات التي كسبت قياداتها بسرعة، تجربة جديدة في العملية التفاوضية المعقدة والجديدة عليها، رغم أنها لازالت محرومة من المشاركة في التفاوض المركزي مع الحكومة ضمن الثلاثية المحتكرة، من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كممثل رسمي لكل العمال.

يمكن أن نذكر ونحن نتحدث عن نقاط القوة التسيير المؤسساتي الذي يميز هذه النقابات من الداخل، ما يفترضه من تداول على السلطة بين مختلف النخب النقابية بمختلف حساسياتها الفكرية والسياسية وديموقراطية، أدت في الكثير من الأحيان إلى تغييرات على مستوى القيادات بمناسبة المؤتمرات التي لم تتأخر هذه النقابات في تنظيمها بشكل دوري، احتراما لقوانينها وخوفاً من تدخل الإدارة الذي قد تستغله ضدها. نخب كانت قد عانت في تجربتها السابقة على الأقل بالنسبة للإطارات الذين تملك تجربة سابقة خلال مرحلة الأحادية النقابية بكل ما عرفت به من تدخل للسياسي الرسمي وضعف التداول على السلطة. خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراكز القيادية.

بروز نخبة نقابية تم تبنيها بسرعة من قبل المجتمع يمكن عدها هي الأخرى من نقاط القوة، بعد أن نجحت هذه الوجوه النقابية في فرض حضورها الإعلامي على المستوى الوطني وهي تعلن عن الاحتجاجات أو تشارك في عملية التفاوض الرسمي، بكل الحضور الإعلامي الذي تفترضه. وهي تواجه النخب الرسمية داخل مشهد إعلامي رسمي مغلق، سمح للمسألة الاجتماعية وعالم الشغل بالعودة واحتلال مكانة مركزية في النقاشات العامة، على حساب النقاش السياسي في بعض الأحيان، الذي غلب عليه الطابع الأيديولوجي والثقافوي في الجزائر خلال مدة طويلة، نتيجة الحضور القوي للتيارات الدينية السياسيةن عند بداية عملية الانتقال السياسي الفاشلة في بداية التسعينيات، التي سمحت في بدايتها بالاعتراف القانوني بالأحزاب والنقابات وحق الإضراب بعد المصادقة على دستور 1989.

النقابات السياسية والحزب

علاقة النقابة بالسياسة والحزب بالصفات التي ميزت العقيدة النقابية الرسمية بعد الاستقلال، استمرت معها طويلاً خلال فترة الأحادية النقابية، لغاية بداية تسعينيات القرن الماضي، رغم المقاومة التي أبدتها قيادات نقابية خلال السنوات الأولى للاستقلال، وهي تطالب باستقلالية العمل النقابي عن السياسي الرسمي.[41] تيار منادٍ باستقلالية العمل النقابي لم يستطع أن يكسب الكثير من التأييد، لا بين النقابيين ولا النخب السياسية الرسمية في هذا الظرف السياسي الذي ترسخت فيه هذه العلاقة في الكثير من بلدان العالم الثالث، لغاية التغيير الذي حصل في الإطار الدستوري والقانوني في 1989، تاريخ الإعلان عن التعددية النقابية وبداية ظهور النقابات المستقلة. القانون الذي منع أي ارتباط تنظيمي بين الحزب السياسي والنقابة التي لا يمنع نفس القانون انخراط منخرطيها في الأحزاب السياسية كأفراد.[42]

وهو ما نجده حاصلاً على مستوى القيادات النقابية التي ترشحت ضمن قوائم حزبية للانتخابات التشريعية في أكثر من دورة. علاقة بين الحزبي - السياسي والنقابي لا يمكن فهمها إلا إذا تذكرنا ما قلناه حول الأدوار السياسية التي قامت بها الفئات الوسطى خلال فترتي الأحادية وبعد الإعلان عن التعددية، والتي وصفناها أنها كانت «مخلب قط سياسي» داخل دواليب النظام السياسي في مرحلة الأحادية على وجه الخصوص، استعملها النظام السياسي في الترويج لمشاريعه السياسية مثل الانتخابات التي تميزت بتأطيرها والمشاركة فيها طول فترة الأحادية. كما كان الحال بالنسبة للمعلمين الذين عُرفوا بانخراط ملفت داخل هياكل حزب جبهة التحرير، بعد أن زادت أعدادهم وتعربوا بشكل كبير جداً ما يكون قد قربهم فكرياً من التيارات السياسية المحافظة. قبل أن تقضي التعددية على هذا التميز للمعلمين، بعد وصول فئات أخرى أكثر تأهيلا للعمل النقابي المستقل، كما هو حال أساتذة الجامعات والأطباء.

ليكون المعلمون وموظفو الإدارة كجزء من بيروقراطية الدولة، على رأس المستفيدين من التعددية كما كان حالهم في فترة الأحادية، بالانخراط في الأحزاب السياسية التي ظهرت بكثرة بعد التعددية، خاصة الإسلامية منها، ما أدى إلى الربط لاحقاً بين هذه التيارات الإسلامية - على رأسها التيار الأخواني – والنقابات المستقلة التي «اتهمت» بقربها من هذا التيار السياسي الإسلامي الذي لم يكن معروفاً عنه تاريخياً الاهتمام بالعمل النقابي في الجزائر، عكس اهتمامه الكبير بالعمل الجمعوي والخيري. عكس التيار اليساري الذي عرف ضعفاً كبيراً خلال هذه الفترة، لم يعد قادراً على التنافس داخل عالم الشغل الذي كان يلعب داخله أدواراً مهمة لفترة طويلة، ليس في الجزائر فقط، بل في العالم. عكس التيار الوطني الذي حافظ على حضوره داخل عالم الشغل ولدى القيادات النقابية حتى وهو يعيش حالة انتكاسة فكرية، جعلته يفقد بريقه العصري الذي كان يتمتع به، عندما كان يستفيد من انفتاحه على الحركة العمالية الغربية. تيار دفع ثمن تسييره للدولة الوطنية منذ الاستقلال، بكل الخيبات المسجلة على مرّ الوقت، زاد منها انغلاقه الفكري- السياسي وابتعاد الكثير من الفئات العصرية عنه، ليكتفي بالفئات الريفية، صاحبة التعليم المتواضع، الكبيرة في السن كقاعدة اجتماعية. كما تبينه نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية التي يفوز فيها كل مرة.[43]

السيناريوات المستقبلية أمام النقابات المستقلة

يتوقف نجاح التجربة النقابية المستقلة على المديين القصير والمتوسط على إمكانية نجاح الانتقال الديموقراطي المعطل حتى الآن في الحالة الجزائرية، بهدف القطيعة مع آليات عمل النظام السياسي، نحو المزيد من الشفافية والمدنية، بما يفترض من إنتاج مؤسسات ونخب سياسية أكثر شرعية، تعتمد على آلية الانتخاب الدوري الشفاف الذي يشارك فيه المواطن بقوة. وضع سيقرب الجزائر من فكرة القبول بالانتقال الديموقراطي التي لازالت مرفوضة من قبل النخب الرسمية الحاكمة، كما يعبر عن ذلك خطابها السياسي والإعلامي، حتى وان اعترفت بالمشاكل التي يعاني منها النظام السياسي الذي تسيره، كما حصل أكثر من مرة بمناسبة استفحال أزماته.

رفضت فكرة الانتقال الديموقراطي من قبل النخب الرسمية، بعد أن تمت تسويتها بالفوضى وعدم استقرار مؤسسات الدولة، كما عاشتها التجربة الجزائرية الفعلية أكثر من مرة، كان آخرها ما حصل بعد أحداث أكتوبر والإعلان عن الإصلاحات السياسية والقانونية التي جاء بها دستور 1989. محطة تزامنت مع العنف السياسي والحرب الأهلية التي دامت أكثر من عشر سنوات، لم تخرج منها الجزائر الا بعد معاناة كبيرة، ارتبطت في المخيال السياسي الجمعي بعملية انتقال سياسي فاشلة، من الأحادية إلى التعددية، يتم التركيز في تبرير رفضها من قبل النخب الرسمية على الخوف من إمكانية التدخل الأجنبي، المرفوضة. كما حصل مع مبادرة سانت إيجيدو التي كانت وراءها المعارضة السياسية في منتصف التسعينيات بالتعاون مع الكنيسة الإيطالية . وما ساد لاحقاً من تدخل أجنبي في الحالتين السورية والليبية، اللتين يقدمهما الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي كنماذج فاشلة لانتقال سياسي عنيف، ساد فيه التدخل الأجنبي المرفوض.

نفس السيناريو كان حاضراً في المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس بوتفليقة وهو يرفض ما اقترحته المعارضة، ضمن هيئة تنسيق الانتقال الديموقراطي بزرالدا 2014-2016. حتى و«يتبنى» بعض اقتراحاتها، بعد إفراغها من محتواها السياسي، كإنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات وإصدار إطار قانوني ودستوري جديد. دون إجراء أي حوار مع الأحزاب المشاركة في هذه الندوة، صاحبة الاقتراح. وهو نفس ما حصل بمناسبة محطة الربيع العربي. التي تعامل النظام مع تداعياتها بواسطة انفتاح جزئي، تم الاعتراف فيه بأحزاب جديدة كانت قد قدمت طلب الاعتراف بها سابقاً وتقديم وعود لتغيير الإطار القانوني والدستوري الذي تم لاحقا -2016- دون المس بجوهر تسيير النظام السياسي وآلياته وعلاقات القوى داخله الذي استمر على نفس الحال.

في وقت لازال الانتقال الديموقراطي مطلب الكثير من القوى السياسية الفاعلة داخل الحراك الشعبي، منذ انطلاقه في 2019. يبقى على رأس أولياته ضمان أكبر للحريات الفردية والجماعية للجزائريين، بما فيها الحريات النقابية التي لا يمكن تصور أن تتطور نحو الأحسن دون استقلالية فعلية للعمل النقابي. ليس في ما يتعلق بالنقابات المستقلة فقط، بل كذلك بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين. استقلالية تبعدها عن الأدوار السياسية والإيديولوجية التعبوية التي تخصصت فيها لعقود لصالح النظام السياسي، أفقدتها قدرتها على التجنيد وشوهت صورة العمل النقابي لدى العمال والأجراء والكثير من القوى المجتمعية.

بالطبع هذا السيناريو الإيجابي لتطور العمل النقابي في الجزائر لا يتوقف فقط على هذا التغيير في الإطار العام السياسي والمؤسساتي، نحو شفافية أكثر وقدرة على إنتاج مؤسسات شرعية بالحريات الفردية الجماعية التي تفترضها.[44] الوضع الاقتصادي والاجتماعي هو الآخر عامل مهم في اتجاه هذا السيناريو المتفائل المتعلق بمستقبل العمل النقابي، رغم اختلافه من قطاع إلى آخر.

في مرحلة توحي بالكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الوضع مرشح للتدهور أكثر لعدة أسباب على رأسها تقلص مداخيل المالية للدولة التي لازالت تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات، بعد فشل واضح في تنويع الاقتصاد، وتناقص احتياطات الصرف. وضع سيكون تأثيره واضحاً على المدى القصير، داخل جميع القطاعات، حتى تلك التي كانت بعيدة نسبياً عن الأزمة، كما هو حال الوظيفة العمومية التي تنشط فيها النقابات المستقلة، ما يمكن أن يؤدي إلى تشنج أكثر في علاقات العمل داخل هذا القطاع الذي تسيطر عليه الدولة كرب عمل.

تشنج، قد لا يساعد النقابات على تحقيق مطالبها التي تعودت على طرحها، في مجال رفع الأجور في هذا الظرف الاقتصادي الصعب. في وقت تعيش فيه كل الفئات الأجيرة تدهوراً كبيراً في قدرتها الشرائية، ما قد يؤثر سلباً على قوة تجنيد هذه النقابات في وقت لازالت لم تترسخ كتجربة نقابية وهي تعيش داخل محيط مؤسساتي رسمي معادٍ لها، يمكن أن يصل لدرجة التشكيك في وجودها بأشكال مختلفة، كما بدأت توحي بذلك، بعض المؤشرات في 2021،[45] في وقت تعيش فيه الحركة النقابية ككل في موقع دفاعي، في القطاع الصناعي العمومي والقطاع الخاص على وجه الخصوص الذي تكاد تختفي تماماً منه، رغم أهميته كقطاع مهم على أكثر من صعيد. موازين قوى لم تنجح النقابات المستقلة وقياداتها في التعامل معها بشكل استراتيجي وهي تركز على القراءة القطاعية التي اكتفت بها حتى الآن في الغالب. انطلاقاً من تجربتها الوحيدة داخل قطاع الوظيفة العمومية الذي كان ولايزال في موقع اقتصادي واجتماعي محمي نسبياً، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وضع جعلها تلجأ إلى حركات احتجاجية وإضرابات جذرية تميزت بطولها وتكرارها، لا تراعي في توقيت الإعلان عنها إلا موازين القوى داخل قطاع الوظيفة العمومية وليس موازين القوى الوطنية الكلية.

ما يعطي أهمية كبيرة مستقبلاً لإنجاح مشروع بناء كونفدرالية نقابية، يمكن أن توسع من آفاق عمل هذه التجربة النقابية الحديثة، لا زالت السلطات العمومية تتخذ موقفاً معادياً منها خوفاً على المس بالاحتكار الذي لازال يقوم به الاتحاد العام للعمال الجزائريين كنقابة رسمية مقربة من السلطة. مشروع كونفدرالية يمكن أن يساهم في إخراج التجربة النقابية من هذه الفئوية التي لم تسمح لها بالتجنيد الواسع خارج قطاع الوظيفة العمومية، كما ظهر ذلك عندما حاولت هذه النقابات انجاز إضراب عام دعت له بمناسبة الحراك، قبيل الانتخابات الرئاسية -29 أكتوبر 2019.

الخلاصة وبعض الاستنتاجات

أكدت نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في 12 جوان 2019، وقبلها الاستفتاء على الدستور في الفاتح من نوفمبر 2020 والانتخابات الرئاسية التي نظمت بعد انطلاق الحراك في 2019/12/12، ما قلناه حول صعوبة التغيير السياسي في الجزائر، الذي تأكد بعد عودة أحزاب السلطة القديمة إلى احتلال غالبية مقاعد البرلمان في غياب شبه كلي للمواطن الذي قاطع هذه الانتخابات بدرجة عالية، غير مسبوقة -23.02% فقط من المشاركة- ، كما كان قد قاطع قبلها الانتخابات الرئاسية التي أوصلت تبون إلى الحكم 39.8% والاستفتاء على الدستور 23.03%، بعد إعلان جزء مهم من المعارضة[46] عن مقاطعة هذه الاستحقاقات، هي التي نادت، على العكس بانتقال ديموقراطي توافقي،

رفض من قبل النظام السياسي، الذي اختار على الدوام التوجه بدل ذلك إلى انتخابات، كما جرت العادة لديه كل مرة، غاب المواطن[47] عنها كل مرة ليجد نفسه فيها أمام أزمة سياسية تقتضي منه التغيير السياسي النوعي. لجأ بدل ذلك إلى انتخابات تشريعية، تمت في جو زاد فيه التضييق على الحريات من كل نوع، مست نشطاء الحراك والصحافيين والحقوقيين على شكل اعتقالات. بعد غلق أكبر للمجال السياسي والإعلامي وبداية بروز مؤشرات أزمة اقتصادية واجتماعية،[48] زاد في تعميق نتائجها انتشار جائحة الكوفيد.[49] وضع لم يساعد هذه الانتخابات لكي تكون مفتاحاً لإصلاح سياسي للنظام الذي أكد مرة أخرى رفضه للتغيير وخوفه منه.

مستقبل سيكون أكثر تعقيداً أمام النقابات في هذا الجو السياسي والاقتصادي المؤهل لتدهور أكثر، بكل تبعاته الاجتماعية، رغم نقاط القوة الكثيرة التي تميزها كتجربة، كان يمكن البناء عليها للمساهمة في إنجاز انتقال ديموقراطي، لازال مطلوباً على مستوى الحراك الشعبي. ونقاط ضعفها التي لم تفارقها كتلك المتعلقة بضعف التمثيل النسوي على مستوى قياداتها في قطاعات تحتل فيها المرأة مكان الصدارة وعدم نجاحها في انجاز تجديد فكري أصبحت في حاجة إليه أكثر للتكيف مع التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري. في وقت تعيش فيه الحركة النقابية على المستوى الدولي تحولات عميقة أثرت سلباً على أدائها. لم تعد تملك فيه التجربة النقابية الجزائرية نموذجاً إيجابياً يمكن أن تحتذي به لا دولياً ولا إقليمياً.

تجربة نقابية تأثرت سلباً بأزمة الدولة الوطنية وهي تعيش حالة تحول في قاعدتها الاجتماعية، تقربت فيها من الفئات المالكة الجديدة التي راكمت بسرعة مصادر الثروة والجاه، اعتمدت فيها على قربها من الدولة الوطنية التي ربطت معها علاقات متنوعة لإنجاز مهام جديدة استعملت فيها وسائل جديدة، كما هي حال القنوات التلفزيونية التي حولتها إلى بوق لصالح خطاب السلطة، لم تنافس القنوات العمومية فقط، بل نافست كذلك ما كانت تقوم به الفئات الوسطى المتعلمة تاريخياً في دفاعها عن مشاريع السلطة التي احتكرت الترويج لها سياسياً لدى الأوساط الشعبية، إيذاناً بتخلي السلطة عن الخدمات ذات الطابع السياسي التي كانت تنجزها لصالحها الفئات الوسطى. هي التي كانت دائمة الارتباط بها كراع اجتماعي ورب عمل لاحقاً، بالنسبة للنقابات المستقلة الحاضرة في قطاع الوظيفة العمومية، ما يسمح لنا بالقول كاستنتاج أن هذه الفئات الوسطى ستتجه أكثر نحو العمل النقابي المطلبي الذي يمكن أن تربطه بالمطالب السياسية، كما عبرت عن ذلك بمشاركتها المتعددة الأوجه في الحراك الشعبي الذي فرضت في مرحلته الأولى على الأقل مطالب سياسية تمحورت حول المطالبة بشروط الانتقال السياسي. فئات وسطى يمكن أن تنجح بالتالي في التوليف بين السياسي والاجتماعي المطلبي داخل الحراك في ظل وضع اقتصادي واجتماعي مرشح للتدهور أكثر على المدى القصير لدى فئات شعبية واسعة من بينها الفئات الوسطى الأجيرة وحتى المالكة. ما يمنح أدواراً أكبر لنقابات الفئات الوسطى للتأثير على تطور الأحداث إذا عرفت كيف تنجح في بناء تحالف شعبي لقيادة المطالبة بالتغيير عن طريق انتقال ديموقراطي لازال ممكناً في الحالة الجزائرية رغم كل العثرات، والرفض من قبل السلطة.

الحواشي

-(1)- مليون منصب شغل تم القضاء عليها حسب معطيات رسمية، مسّت مناصب الشغل الهشة. انظر جريدة ليبرتي ليوم 28 مارس 2021: http://www.algerieinfo.com/

-(2)- انظر دراستنا حول المعارضة السياسية وأدوارها المنشورة في هذا الموقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/4002

-(3)- كانت اول ندوة داخل الجزائر بين أحزاب سياسية وشخصيات وطنية. عكس لقاء روما-1995- الذي تبنته مؤسسة سانت ايجيديو الذي انتظم خارج الجزائر لإيجاد حلول للازمة الأمنية والسياسية. رفضت السلطات هي الأخرى اقتراحات هذا القاء .في تلك الفترة المضطربة .انظر الموقع التالي للتعرف على تفاصيل الاتفاق.

-(4)- انظر النص القانوني.

-(5)- زعموش فوزية، **علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام. جامعة قسنطينة 1، 2012. https://bu.umc.edu.dz/theses/droit/AZEA3945.pdf

-(6)- طرحت الحركة الإسلامية الجذرية مسألة تطبيق الشريعة والدولة الإسلامية في جو زاد فيه الانقسام بين النخب حول قضايا لغوية وثقافية زادت في تعميق الشروخ بين النخب والكثير من القوى الاجتماعية المؤيدة لها .

-(7)- هذا ما حاولت القيام به هذه الدراسة الصادرة عن مجلة إنسانيات حول التجربة النقابية المستقلة للمعلمين في المنطقة الغربية من الجزائر للتعرف إلى تجنيد الموظفين من خلال المعلمين https://journals.openedition.org/insaniyat/15041

-(8)- تمت الانطلاقة في مشاريع تنمية بالمخطط الثلاثي1967-69 الأول والرباعي 1970-74 الأول والثاني 1974-77، انظر للمزيد من التفاصيل. د. عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)

Amir Hani, **Lecture dans les plans de développement en Algérie (1967-2014) Reading in Développent Plans in Algeria (1967-2014)** http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle

-(9)- Nacer Djabi, Kaidi Lakhdar, une histoire du syndicalisme algérien, **éditions chihab Alger, 2005**.

-(10)- لن تتكلم في هذه الدراسة عن تجربة النقابة الإسلامية للعمل القصيرة syndicat islamique du travail التي ارتبطت بمشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كتنظيم سياسي. نقابة كانت أقرب إلى الكونفدرالية نتيجة ضمها عدة فئات عمالية داخل نفس التنظيم النقابي. تم تعليق عملها في نفس الفترة والأجواء التي حلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فشل الإضراب العام الذي دعت اليه بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في سنة 1992.

كما أننا لن نتكلم عن نقابة احسان التابعة لحركة حمس الإسلامية -الأخوان المسلمون - التي لم تتمكن من الصمود واختفت بسرعة.

-(11)- الإضرابات العمالية في بعض القطاعات الحساسة كالنقل البحري وسكك الحديد كانت تصل إلى بومدين شخصياً الذي يبت في مطالبها.

-(12)- قانون العمل كان يعترف بحق العمال في القطاع الخاص في الإضراب ويسكت عليه دون إجازته قانوناً في القطاع العام لغاية 1990، تاريخ الاعتراف به لكل العمال بمن فيهم موظفو الدولة باستثناء فئات قليلة كالشرطة وحراس السجون.

انظر: « Koriche nasr-eddine, « Justice et règlement des conflits de travail https://journals.openedition.org/anneemaghreb/351?lang=en

-(13)- نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية - السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

-(14)- اتهم مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية بمحاباة أحزاب السلطة الحاضرة في المناطق الريفية والصحراوية كجبهة التحرير - حزب رئيس الحكومة - على حساب الجبهة الإسلامية التي كانت حاضرة في المناطق الحضرية في شمال البلاد.

-(15)- انظر تغطية جريدة الشروق اليومية لإضراب أساتذة التعليم بمختلف مراحله الذي بادرت به النقابات المستقلة في 8 كانون الثاني/نوفمبر 2009: https://www.echoroukonline.com/%

-(16)- كما حصل في منتصف شهر رمضان حين أعلنت نقابات التربية عن نيتها الإضراب خلال أيام 9-11 مايو 2021. في نفس الوقت الذي قام به رجال الحماية المدنية بإضراب وطني ومسيرة نحو رئاسة الجمهورية تم التصدي لها من قبل الشرطة يوم 2 مايو 2021. وضع جعل رئيس الجمهورية يدعو إلى فتح حوار مع الشركاء الاجتماعيين في القطاعات التي تعرف حالة تذمر كالصحة والتربية. وقبلها قطاع البريد. انظر: https://www.france24.com/ar

-(17)- استمر أبوبكر بن بوزيد وزيراً للتعليم العالي بين 1994-97 ثم وزيراً للتربية الوطنية إلى غاية 2012. في وقت انطلاق التجربة النقابية التعددية في قطاعي التربية

وقبلها التعليم العالي مع تجربة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذي حرك الساحة النقابية خلال هذه الفترة.

-(18)- عدم تحكم نورية بن غبريط باللغة العربية وبعض ما روج من معطيات حول خلفيتها العائلية والسياسية جعل بعض النقابات تتخذ مواقف معادية منها أثرت على الجو الاجتماعي في القطاع خلال سنوات بقائها كوزيرة للتربية 2014-2019 التي عرفت اندلاع الكثير من الإضرابات.

-(19)- تعيين نورية بن غبريط على رأس وزارة التربية لم يحترم القطاعية التي ميزت تقسيم المناصب الوزارية بين النخب المفرنسة والمعربة التي كانت وزارة التربية تقليدياً من نصيبها. انظر دراستنا حول موضوع النخب السياسية وعلاقاتها بالانقسامات اللغوية والقيمية. ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب، دار الشهاب للنشر الجزائر**، 2008.

-(20)- غالبية القنوات التلفزيونية الخاصة التي ظهرت بعد 2012 مملوكة لرجال أعمال. اتهموا لاحقاً بالفساد وتم سجنهم بعد انطلاق الحراك الشعبي 2020. مثل علي حداد صاحب مجمع وقت الجزائر الذي كان يملك قناتين تلفزيونيتين لغاية سجنه وغلق القناتين. وهو ما حصل مع محي الدين تاحكوت صاحب قناة نوميديا.

-(21)- الحكومات المتعاقبة قبلت بتعددية نقابات أرباب العمل. لكنها أصرت على رفض تعددية الطرف العمالي الذي احتكر تمثيله الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

-(22)- جرت محاولات كثيرة منذ .....

-(23)- كما حصل خلال المسيرة رقم 114 و155 التي حصلت في شهر رمضان 2021 يومي 14 و21 مايو. وهو نفس المصير الذي لاقته مسيرات الطلبة خلال نفس الفترة.

-(24)- انظر بيان رئيس الحكومة ليوم 6 مايو حول الإضرابات العمالية التي شهدتها هذه الفترة الأخيرة -رمضان 2021: https://www.elbilad.net/Article/

-(25)- انظر الإعلان التأسيسي لهيئة التشاور والمتابعة للمعارضة الوطنية: https://www.facebook.com/com.hmsdz/posts/976496609100288/

-(26)- انظر أرضية مشروع الندوة الأولى للحريات والانتقال الديموقراطي الذي طرحته تنسيقية الانتقال الديموقراطي عقب لقاء مزفران الأول في 10 جوان 2014: https://www.hoggar.org/com/06/01/2014/

-(27)- اشترك في الندوة التي ترأس جلساتها وزير سابق – عبد الزيز رحابي - خمسة رؤساء حكومات سابقين كأحمد بن بيتور وعلي بن فليس ومقداد سيفي وسيد أحمد غزالي ومولود حمروش زيادة على وزراء ومسؤولين سياسيين سابقين.

-(28)- تحالف -النهضة العدالة والبناء - حصل بين أحزاب كانت في الأصل حزباً واحداً قبل انشقاقها على فترات من الحركة الأم - حركة النهضة التي كان يقودها الشيخ عبد الله جبالله. زيادة على حزب البناء الجديد المنشق عن حركة مجتمع السلم. حصل على 15 مقعداً، في حين حصل التحالف تحت قيادة حمس على 33 مقعداً، الذي دخلته مع جبهة التغيير الذي انشق تحت تسميتها القيادي السابق عبد المجيد مناصرة.

-(29)- حسب بيان لوزارة العمل الصادر في ابريل 2018لم يتم الاعتراف الا ب17 نقابة تنشط في اطار القانون. انظر: https://www.ennaharonline.com/

-(30)- طالبت نقابة المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار cnapeste في بيان الإعلان عن تكوينها تحت مسمى التنسيقية المؤقتة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني. في 6 مارس 2003 بمطالب من بينها الزيادة في 100 بالمئة لأجور أساتذة التعليم الثانوي والتقني.. اصدار القانون الخاص بأساتذة التعليم الثانوي والتقني وبحق التقاعد بعد25 سنة من الخدمة الفعلية.

-(31)- للزيادة في القيمة التعبيرية لحركاتها الاحتجاجية قامت النقابات بتنظيم مسيرات في الشوارع والساحات العمومية يوم 26 ماي في أكثر من مدينة جزائرية، مسيرات كانت القيادات النقابية على راسها وهي تتوجه إلى مقر وزارة التربية.

-(32)- Harcène Merani, « Les cadres des entreprises publiques en Algérie. Des privilèges au déclassement », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* [En ligne], janvier 2005, 105-106. http://journals.openedition.org/remmm/2729

-(33)- أكثر من عشر نقابيين التحقوا بالبرلمان كنواب مع أحزاب الإسلام السياسي وجبهة التحرير والتجمع الوطني الديموقراطي في اخر عهدة للبرلمان 2017-2021. مقابلة مع ع .م .نقابي نائب . مقابل اعداد اكبر في العهدات البرلمانية السابقة.

-(34)- انظر تفاصيل الإضرابات من حيث أسبابها ونتائجها في قطاع التربية تحديدا في دراسة منير صوالحية من جامعة تبسة حول الانتماء النقابي والاضرابات في الجزائر في هذا الموقع: https://www.almanhal.platform.com/Files/2/50506

-(35)- داخل كل قطاع تكونت عدة نقابات جديدة لبعض الأسلاك المهنية تخوفت منها النقابات المعتمدة . كما حصل في قطاع التربية الذي تم فيه الاعتراف بـ23 نقابة في فترة وجيزة خلال سنة 2021، انظر : https://www.ultrasawt.com.ultraalgeria/

-(36)- لمزيد من التفاصيل حول تطور قطاع التعليم من حيث عدد المعلمين والأساتذة، انظر

-(37)- انظر: ليلى طمين، «سيرورة التحول البيروقراطي. في التنظيم النقابي»، للحصول على شهادة ماجستير من جامعة عتابة 1998 https://insaniyat.openedition.journals.org/org/8888

-(38)- انظر ما جاء في رسالة الماجستير للطالب عبد الواحد حسني من جامعة وهران حول حالة نقابة الكناباست لولاية عين تموشنت .التي تمت مناقشتها في سنة 2016. https://bit.ly/2YtmwtD

-(39)- يحصل هذا التشكيك في كل الإضرابات التي تنظمها النقابات كما يعكسه الإعلام الوطني والبيانات المتضاربة حول نسب المشاركة الفعلية. كما يحدث في كل الإضرابات في العالم.

-(40)- سمير صغير، «المفاوضات والإضراب في الجزائر بعد 1988. دراسة حالة نقابة المجلس الوطني المستقل»، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2021 .

-(41)- من القيادات التي دافعت عن هذه الاستقلالية للعمل النقابي عن السياسي، يمكن أن نذكر النقابي المعروف بكتابته حول الموضوع التي يمكن أن نذكر منها:

Boualem bourouiba, « Le mouvement syndical algérien face aux luttes pour le pouvoir -1962-63 », Naqd, No. 4, 1993.

أو كتابه الصادر بعد وفاته تحت عنوان:

Bourouiba boualem, L' u.g.t.a dans les premières années de l'indépendance 62-65

-(42)- المادة 5 من قانون الانتخابات التي جاء فيها. تتمايز التنظيمات النقابية في هدفها تسميتها وتسييرها عن أي جمعية سياسية ذات طابع سياسي ولا يمكنها الارتباط هيكليا او عضويا باي جمعية ذات طابع سياسي ولا الحصول على اعانات او هبات او وصايا كيفما كان من هذه الجمعيات ولا المشاركة في تمويلها .غير أن أعضاء التنظيم النقابي يتمتعون بحق الانضمام الفردي إلى الجمعيات ذات الطابع السياسي .

-(43)- ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دار الشهاب للنشر الجزائر، 2008.

-(44)- الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 جوان اكدت مرة أخرى عدم قدرة هذا النوع من الانتخابات على التحول إلى وسيلة تغيير سياسي يساهم في إنجاح انتقال ديموقراطي. بعد أن قاطعتها فئات واسعة من المواطنين والكثير من الأحزاب السياسية. كانت نتيجتها عودة نفس القوى السياسية التقليدية المحافظ الرافضة للتغيير السياسي.

-(45)- افتتاحية الجيش المذكورة في هذه الدراسة كمرجع.

-(46)- كل أحزاب القطب الديموقراطي المكونة من أحزاب يسارية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية قاطعت هذه الانتخابات زيادة على جبهة القوى الاشتراكية.

-(47)- لم تحصل جبهة التحرير على الموقع الأول داخل البرلمان إلا على 287 .828 صوتاً من مجموع 23 مليون مسجل في الانتخابات وهي الحاصلة على 98 مقعداً، مقابل 208 آلاف صوت لحركة حمس التي حصلت بدورها على 65 مقعداً، مقابل 58 مقعداً للتجمع الوطني الديموقراطي الذي لم يحصل إلا على 190 ألف صوت، و153.987 صوتاً لحزب جبهة المستقبل بـ48 مقعداً، وأخيراً حركة البناء بـ106 آلاف صوت سمحت لها بالفوز بـ39 مقعداً من مجموع 23 مليون ناخب لم يشارك منهم إلا 23 بالمئة في هذه الانتخابات، وأوراق ملغاة تجاوزت المليون ورقة.

لمزيد من التفاصيل انظر: إعلان المجلس الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية: https://www.joradp.dz/FTP/jo-pdf.A2021051/part123

-(48)- عرفت هذه الفترة حالة جفاف فرضت على السلطات اللجوء إلى تقليص توزيع المياه على مواطني المدن الكبرى مثل العاصمة التي لجأ سكان بعض أحيائها إلى قطع الطريق العمومي والخروج إلى الشارع. ظاهرة مرشحة للتفاقم في ظل استمرار عدم تساقط الأمطار لغاية فصل الخريف.

-(49)- Hafida Ameyar, (direction), l'Algérie dans la pandémie du coronavirus. Crises, Hirak et Décantations, éditions les Amis de

النقابات و«التجمعات المهنية المستقلة» في لبنان:

قراءة في ظلّ الحراك الشعبيّ

جميل معوض

تمهيد

شهد لبنان في 17 تشرين الأول العام 2019 حراكاً شعبياً غير مسبوق في تاريخه الحديث، عُرِف بـ«انتفاضة 17 تشرين»، وذلك احتجاجاً على أداء الطبقة الحاكمة وفسادها. وعلى هامش هذه الانتفاضة التي انتشرت في مختلف المناطق اللبنانية الكبرى (بيروت، صيدا، صور، طرابلس...)، عَمَّ نقاشٌ بين الأوساط الأكاديميّة والناشطة حول أهمية توافر أُطُر تنظيميّة (حزبيّة أو نقابيّة أو مهنيّة...) تأخذ على عاتقها تنظيم الاحتجاجات الشعبيّة، وتُؤَطِّر المطالب في مشاريع سياسية تلعب دوراً محوريّاً في تأمين الانتقال الديموقراطي المنشود.[1] وجاء هذا النقاش، في جزءٍ منه على الأقل، نتيجة غيابٍ شبه تام لأي دور نقابيّ رسميّ فاعل في الحراك الشعبيّ، خلافاً لانتفاضات عربية أخرى، حيث لعبت النقابات المهنيّة أو العماليّة المستقلّة دوراً محوريّاً في المطالبة بالتغيير وتنظيم التحركات وحتى المشاركة في التفاوض (السودان مثلاً).[2] في هذا السياق، أظهرت دراسة كمّيّة أُجريت أثناء احتجاجات «17 تشرين» اللبنانية أنّ 95 في المئة من المتظاهرين لم يكونوا منتمين إلى أي نقابة عمّالية، وأنّ خمسة في المئة منهم فقط منتسبون إلى نقابات المهن الحرّة (وهي نقابات أو تجمّعات مهنيّة غير عمّاليّة: أطبّاء، محامون، ممرّضون، مهندسون...)، إضافة إلى نقابات أخرى (نقابة المعلّمين مثلاً).[3]

إنطلاقاً من هذا النقاش، صبّ البعض جهده إما لتفعيل النقابات المهنية القائمة وتحريرها من هيمنة الأحزاب التقليدية الحاكمة لتستعيد دروها الأساسيّ، وإما لإنشاء تجمعات مهنيّة مستقلّة جديدة على أمل أن تتمكّن من لعب دور محوريّ في تنظيم الشارع وفي رفع المطالب. وتحول ذلك إلى هدف من أهداف الانتفاضة (إلى جانب أهداف أخرى كالمطالبة باستقلالية القضاء، أو تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات استثنائيّة...).

طبعاً، لم تخرج هذه المطالبة من العدم، لكنها جاءت نتيجة تراكمات تاريخية لطالما حاولت إظهار طابع نقابيّ مستقلّ عن الطبقة الحاكمة وأحزابها. وخلافاً لتجارب أخرى في العالم العربيّ، حيث تحولت النقابات المستقلة تدريجياً إلى لاعب ومنظّم أساسي في المشهد الاحتجاجيّ («تجمع المهنيين السودانيين ـ السودان، أو المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي ـ الجزائر)، ساهم الحراك الشعبيّ في لبنان في تسليط الضوء على الدور المحتمل للنقابات المهنية أو العمالية في استعادة الحياة الديمقراطية إلى هذه النقابات. كما وساهم أيضاً في ظهور محاولات إنشاء نقابات مهنية مستقلة (تجربة «تجمع مهنيات ومهنيين»).

ساهمت انتفاضة 17 تشرين، ومن دون أدنى شك، في إعطاء زخمٍ نقابيّ كبير ظهرت نتائجه مباشرة في معظم الانتخابات التي جرت منذ العام 2019 وفاز فيها مناصرو الانتفاضة في مواجهة أحزاب السلطة (فوز ملحم خلف برئاسة نقابة المحامين - 2019، فوز طلاب قوى الاعتراض في الجامعات اللبنانية الخاصة – 2020، فوز ساحق في نقابة المهندسين - 2021).

غالبية الأدبيات المنشورة حديثاً حول النقابات أو التجمعات المهنية المستقلة أو العمالية في لبنان، تَعزو غياب التنظيم النقابي وضعفه إلى سببين أساسيين: أولاً، سطوة الأحزاب السياسية التقليدية والطائفية على النقابات المهنية والعمالية، وبالتالي على الاتحاد العمالي العام الذي طُوِّع تدريجياً ليصبح تابعاً للسلطة الحاكمة وأداةً من أدواتها، بدل أن يلعب دوراً حاسماً في الدفاع عن حقوق العمال.[4] ثانياً، ضعف الدور النقابيّ العماليّ في سياق الاقتصاد النيوليبراليّ والريعيّ الذي هيمن في لبنان بعد الحرب الأهلية (1975- 1990)[5] والذي هَمَّش العمل المهنيّ والعماليّ المطلبيّ الرسميّ، وفاقم من الاقتصاد غير المُنظَّم.[6] وبطبيعة الحال، أثّر هذان العاملان بشكل حتميّ على قدرة النقابات المهنية أو العمالية على المطالبة بالحقوق والتغيير، وعلى لعب دورٍ مواكب، لا بل ربما مبادر، في تحركات الشارع وتنظيمه، وصولاً إلى المشاركة في وضع أسس جديدة للنظام اللبناني، كما يطالب البعض من قوى الاعتراض. بعبارات أخرى، نتج عن تجاوزات النظام الطائفي والنظام النيوليبراليّ في لبنان تغييب التنظيمات السياسية أو النقابات التي يمكن أن تكون بمثابة دعامة لنجاح الانتفاضة في تحقيق الانتقال إلى نظام سياسي جديد. واستكمالاً لهذه الصورة، تطرح هذه الورقة مقاربة إضافية لفهم دور النقابات أو التجمعات المهنية، لا تقتصر فقط على إشكالية «الطائفية» و«النيوليبرالية»، إنما تحاول تقديم صورة مكمّلة لها على ضوء التحدّيات التنظيميّة والسياسيّة التي تواجه هذه التنظيمات، خصوصاً من باب جدليّة العلاقة بين العمل «النقابويّ» (أي اقتصار دور النقابة على الدفاع عن مصالح المهنة)، أو «السياسي» (أي لعب دور سياسي أكبر)، والأثر الذي يخلفه هذا النقاش على فرص نجاح التنظيم والدفاع عن الحقوق، وصولاً إلى الفوز في الانتخابات النقابية، وربما لعب دور أكبر على الصعيد الوطنيّ. في هذا السياق، تشير الباحثة أنياس فافييه (Agnès Favier)، التي سبق أن درست الحركات الطلابيّة في لبنان في فترة ما قبل الحرب الأهلية، إلى أن الجدلية بين العمل النقابويّ والسياسيّ كانت على الدوام محوريّة في نقاشات «النقابات» ومحاولاتها التنظيميّة الذاتيّة (الطلابية في هذه الحالة)، وهو ما كان يؤثر بشكل مباشر على فعاليّتها السياسية كما على استدامتها. وقد تعدّدت العوائق التنظيميّة التي واجهتها وأهمّها اثنان. فأولاً، كلّما توسّعت تمثيلاً خسرت من تجانسها السياسيّ وبالتالي المطلبيّ. ثانياً، وتفادياً لهذه المعضِلة، كانت تعتمد أحياناً مبدأ «القاسم المشترك بالحدّ الأدنى» من أجل ضمان تماسكها. وحتماً شكّل هذان المعوّقان عاملين أساسيّين في إضعاف قدرتها التنظيميّة وفي حرمانها من لعب دور سياسيّ محوريّ على الصعيد الوطنيّ.

وعليه، فإنّ السؤال الذي يؤطر هذه الورقة يكمن في الجدلية والحدود الفاصلة أو المكملة بين العمل المطلبي ـ النقابي الصرف (على صعيد النقابة أو التجمع المهنيّ) أو العمل السياسي (على الصعيد الوطنيّ) ومدى تأثير هذه الجدليّة على استدامة أو فعاليّة النقابات المستقلة في لبنان، خصوصاً في لحظة الحراك الشعبي؟ فهل يُفتَرض بالنقابات المهنيّة المستقلّة العودة إلى العمل بموجب «القاسم المشترك بالحدّ الأدنى» من أجل أن تتنظم وتدافع عن مصالحها، أم يُفتَرَض أن تتحوّل منصّة توثّب لتنظيم سياسيّ حزبيّ؟

تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تقديم قراءة نقدية في تجربة النقابات المهنيّة في لبنان، أو حتى في محاولات تشكيل تجمّعات مهنية مستقلة، من خلال التركيز على تجربتين أساسيّتين ترافقتا مع انتفاضة 17 تشرين: تجربة نقابة المهندسين التي حقّق فيها مناصرو الانتفاضة فوزاً صريحاً في انتخابات العام 2021، وتجربة المعلّمين في «تجمع مهنيّات ومهنيّين» (مهنيّات ومهنيّين - أساتذة) وهي محاولة

وُلِدت لحظة اندلاع الحراك الشعبي في 17 تشرين العام 2019. اعتمَدَت هذه الورقة على مقابلات معمَّقة مع فاعلين في النقابات والحراك الاجتماعي في لبنان حول تجربتهم في العمل النقابي ومحاولات تأسيس نقابات مستقلة. كما وتمّت مراجعة الأدبيّات المتعلّقة بالموضوع، مع متابعة مسار هذه التجمعات المهنية والنقابية وحملاتها الانتخابية بشكلٍ دقيق.

تتوزّع الورقة على أربعة أقسام أساسيّة. القسم الأول يقدم لمحة عامة وسريعة عن تاريخ العمل النقابي في لبنان، مع الإشارة إلى ضرورة التمييز بين النقابات العمالية والتجمعات المهنية (التي تسمى أيضاً في لبنان نقابات). والقسم الثاني يتطرق إلى مفهوم «استقلاليّة» النقابات في لبنان، والتحولات التي طرأت على هذا المفهوم، وصولاً إلى رفض البعض اعتماده في التعريف بحراكهم النقابويّ. القسم الثالث، يعرض تجربة نقابة المهندسين التي، في انتخاباتها العام 2021، فازت لائحة «النقابة تنتفض» (المنبثقة عن حراك 17 تشرين) بأعضائها ورئاستها في مواجهة أحزاب السلطة. القسم الرابع، يقدم قراءة في تجربة مهنيات ومهنيين ـ أساتذة، والتي لم يكتب لها النجاح المرجو. أخيراً، تقدم الورقة خلاصات واستنتاجات عامة حول أهمية العمل النقابي المستقل في لبنان والتحدّيات التي يواجهها.

القسم الأوّل: النقابات، بين الدفاع عن الحقوق... وانعكاس للسياق السياسي العام

تاريخيّاً تعود نشأة الحراكات العمالية المطلبية في لبنان إلى ما قبل تأسيس دولة لبنان الكبير (1920)، حين عرف «جبل لبنان» سلسلة من الانتفاضات الشعبية (العامّيّات)، وهي عبارة عن حراكات مطلبية نفَّذها الفلاحون ضد الإقطاع وأصحاب الأراضي. وبعد صدور القانون العثماني في العام 1919، والذي حدّد عمل الجمعيات في لبنان، ظهرت «جمعيّات» عمّالية غالباً ما كانت تضم العمال وأرباب العمل معاً، وتغلب عليها أهداف التعاون والإسعاف بين أعضائها.

ثمّ تطورت الحركات العمالية والمطلبية على مرّ السنوات، وهي غالباً ما تأثرت بتيارات فكريّة يسارية (تأثراً بالثورة الشيوعيّة) أو حتى يمينية، أي بعبارات أخرى، لم تكن التجمعات العمالية جسماً منعزلاً عن السياق السياسيّ أو الحزبيّ في البلاد، لا بل غالباً ما كانت انعكاساً ونتيجة له، أو حتى منتجة له في بعض الأحيان (مثلاً أُنشئ في العام 1924 «الاتحاد العام لعمال التبغ» في لبنان بمبادرة من فؤاد الشمالي والذي ساهم في تأسيس «حزب الشعب اللبناني» الذي تحوّل لاحقاً إلى «الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ»). في العام 1944، تشكل «الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين» في لبنان وضمّ 15 نقابة (خمس عشرة) و12 لجنة نقابية (اثنتي عشرة). بعد الاستقلال في العام 1943، ومع تطور هيكلية وتشكل الاقتصاد اللبناني، لعبت النقابات دوراً مهماً جداً في الدفاع عن حقوق العمال في وجه أرباب العمل، خصوصاً من خلال المطالبة بقانون عمل يمنح العامل حقوقاً تحميه من أي تعسُّف (1946)،[7] ولاحقاً نتج عن هذه الحراكات إنشاء «الاتحاد العمالي العام» في العام 1958.

في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية مباشرة، وفي ظلّ تضاؤل أجور العمال وتفاقم الأزمات الاجتماعية، وفي جو من المطالبات السياسيّة من جهة الأحزاب الوطنية-اليساريّة آنذاك، لعبت النقابات دوراً مهماً ومحوريّاً في التحركات المطلبيّة، عمالية كانت أم طلّابية. إلا أن هذه الحركات الاجتماعية اصطدمت بواقع مرير، إذ ساهمت أزمة النظام الرأسمالي اللبناني، إلى جانب عوامل أخرى، في اندلاع الحرب الأهلية كنتيجة للفوارق الاقتصادية بين مختلف الطبقات الاجتماعية من جهة، وبين المركز (بيروت) والأطراف (الجنوب، الشمال...) من جهة أخرى.[8] وبالرغم من الأزمات المتتالية والاقتتال الأهليّ العنيف، ظلّت الحركات المطلبية تتطوّر لدرجة أنّ الاتحاد العمالي العام كان ناشطاً جداً في تحريك الشارع والمطالبة في أواخر الثمانينيات بإنهاء الحرب الأهلية.[9]

غداة الحرب الأهلية، وبعد اتفاق الطائف، ظهرت بوادر تفعيل دور الاتّحاد العمالي العام، وتجلّت قدرته على تحريك الشارع في مواجهة السلطة والدفاع عن حقوق العمال والأجراء. ففي أيار العام 1992، واحتجاجاً على انهيار العملة الوطنية والأزمة الاقتصادية التي طالت لبنان في حينه، نظّم الاتحاد برئاسة أنطوان بشاره تظاهرات عمت البلاد أدت إلى إسقاط حكومة عمر كرامي. في العام 1997، ظهرت وبوضوح الرغبة الرسمية في تطويع الاتحاد العمالي العام مع قرار منع التظاهرات ودعم موالٍ للحكومة من بعض أعضائه مقابل الحظوة بترؤُّسه.[10] منذ ذلك الحين، راح الاتحاد يتقاعس في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال والموظفين، بالتوازي مع انخراطه المتصاعد في صفوف أركان السلطة السياسية وتمثيله لمصالحها.

نتيجة ذلك، وكما كانت النقابات قبل الحرب تعكس السياق السياسيّ العام، وقعت النقابات في مصيدة الأحزاب الحاكمة التي راحت تتغلغل فيها عاملة بمبدأ المحاصصة الطائفيّة والسياسيّة، إضافة إلى تطويع النقابة من أجل تحقيق أهداف سياسيّة أو اقتصاديّة. بالرغم من هذه الهيمنة، ما برحت النقابات تشهد بوادر استقلال في وجه السلطة الحاكمة. ففي العقدين الأخيرين، ومع اشتداد وطأة النظام النيوليبيرالي على العمل وطبيعته، راحت تتبلور محاولات عدة لإنشاء نقابات منها مثلاً على سبيل المثال لا الحصر محاولة تأسيس نقابة عمال «سبينس» (أول محاولة إنشاء نقابة عمالية في القطاع الخاص)، والتي اصطدمت تجربتها بعلاقات زبائنية أثّرت سلباً على قدرة العمال المبادرين إلى تأسيس النقابة على التحرك باستقلالية عن أرباب عملهم،[11] إضافة إلى صعوبة الحصول على موافقة مسبقة من وزارة العمل وما لها من تداعيات على العمال مقدّمي الطلب. كما أُنشئت نقابة العمال الأجانب في لبنان بدعم مباشر من نشطاء لبنانيين.[12] ومن أهم الحراكات العمالية كان حراك «هيئة التنسيق النقابية»[13] الذي أسّس عملياً لحراكٍ شعبيّ تضخَّم تدريجياً مع حراك «طلعت ريحتكم» ضد أزمة النفايات (2015) وصولاً إلى انتفاضة 17 تشرين.

مع اندلاع انتفاضة 17 تشرين، وهي انتفاضة ضد فساد السلطة والأحزاب الحاكمة، تعالت أصوات عدة تشكو من غياب نقابات مهنيّة أو عماليّة تلعب دوراً أساسياً في تحريك الشارع وتنظيمه، وربما دوراً أكبر في تأمين انتقال السلطة. عملياً، ومنذ تلك اللحظة راحت الانتخابات النقابية والطلابية تأخذ بعداً جديداً، خصوصاً وأنها لم تعد تعكس محاولات ومبادرات فردية، إنما أصبحت على ارتباط مباشر بحراك شعبي في الشارع يطالب بإسقاط الطبقة السياسية. وبالتالي، تحوّلت النقابات والتجمعات المهنية أو الطلابية إلى أُطُر تتجلى فيها إرهاصات التغيير المنشود وتحقيق مطالب الشارع.

القسم الثاني: «النقابات المهنية المستقلة»، في التسميات والتوقّعات

لم تحقّق «انتفاضة 17 تشرين» الكثير من المطالب المباشرة التي طرحتها في حينه مختلف مكوّنات الحراك الشعبي (منها مثلاً، مطلب إقرار قانون استقلال القضاء، أو تعيين حكومة انتقالية بصلاحيات استثنائيّة، أو إقرار قانون استرداد الأموال المنهوبة...)، لكنها في المقابل أسّست لخطاب سياسي ورأي عام معارض للطبقة السياسية تمثل في شعار «كلن يعني كلن»، أي أن كل الأحزاب المشاركة في سلطة ما بعد الحرب مسؤولة عن الانهيار الاقتصاديّ والماليّ الذي شهده لبنان.[14] هذا الرأي المعارض للطبقة الحاكمة بدأ ينعكس في الانتخابات النقابية. عملياً، تبلور ذلك من خلال ثلاثة استحقاقات أساسية فازت فيها قوى الاعتراض في وجه أحزاب السلطة وهي:

- انتخابات نقابة المحامين في بيروت، وفيها فاز النقيب الحاليّ المحامي ملحم خلف الذي أُطلِقت عليه صفة «مرشح الثورة».
- الانتخابات الطلابيّة في الجامعات الخاصة.
- انتخابات نقابة المهندسين.

بطبيعة الحال، تظهر نتائج الانتخابات أنها استكمالٌ طبيعيّ ومباشر لانتفاضة 17 تشرين. ويذهب البعض للقول إن هذه النتائج ستنعكس حتماً لصالح قوى المعارضة في الانتخابات النيابية التي ستجري في ربيع العام 2022، حتى وإن لم يكن الاحتمال مضموناً طبعاً. ففوز قوى الاعتراض في الانتخابات النقابية شروطه مختلفة ربما عن شروطه في الانتخابات النيابية، وهذا ما يتوقف على عوامل عدة، منها سياسية ومنها انتخابية (تحدد معالمها على ضوء السياق السياسيّ في لبنان، والموارد التي ستجند من أجل إجراء الانتخابات والحملات الانتخابية الخ). من هنا لا بد من التوقّف عند نقطة أولى تتعلق بكون النقابات التي هي قيد الدرس (النقابات المهنيّة) ليست نقابات عمالية تمثل شريحة عماليّة كبيرة، بل هي نقابات مهنية تمثل طبقة وسطى يسهل عليها ربّما أن تتحرر من النظام الحاكم، وعند نقطة ثانية ترتبط بالالتباس المحيط بمعنى الاستقلالية (أو حتى التفسيرات المتعدّدة المتعلقة بهذه الصفة) لما لها من تأثير كبير على التحالفات السياسية.

أ ـ تجمعات مهنيّة ونقابات عمّاليّة

قبل التطرق إلى دور النقابات، ودورها في التغيير على الصعيد الوطني، لا بد من ملاحظة منهجيّة. ففي الواقع إنّ ما يصطلح على تسميته نقابات مهنية أو نقابات «المهن الحرة» (نقابة المحامين، المهندسين...)، هي ليست نقابات عمالية، أو ليست هي حتى نقابات. فهي من الناحية القانونيّة منشأة بموجب قانون يصوت عليه مجلس النواب، وهي لا تخضع لقانون العمل والضمان الاجتماعي، بل لها قوانينها وأنظمتها الخاصة. ومن الشروط الرئيسة لممارسة المهنة هي الانتساب إلى نقابتها، فتكون الدولة بالتالي قد تخلت عن دورها في تنظيم المهنة، «من هنا أُطلِقَت عليها تسمية مهن حرة، أي حرّة من القانون وبالتالي من قانون العمل».[15] وفي الإجمال يبقى الهاجس الأساس لهذه البنى تأمين مصلحة الأفراد المنتسبين إليها في المقام الأوّل، وتحديد شروط الانتساب لحماية المهنة (مثلاً يمنع انتساب غير اللبنانيين إلى نقابة الممرضات والممرضين، وبالتالي لا يمكن للأجانب ممارسة المهنة في لبنان).[16]

في المقابل، تخضع النقابات العمالية لقانون العمل والضمان الاجتماعي، والانتساب إليها اختياريّ، أي ينتسب إليها الأفراد طوعاً إذا أرادوا من دون أن يكون ذلك شرطاً لممارستهم المهنة. ويمكن تأسيس النقابة العمالية بناءً على طلب يتقدّم به عددٌ من الأفراد إلى وزير الوصاية، وهو في هذه الحالة وزير العمل. وهذا ما شكّل أحياناً عائقاً حال دون تأسيس نقابات عمّاليّة مستقلّة نظراً لهشاشة وضع مقدمي الطلب في الفترة بين تقديمهم الطلب ونيل الرخصة، إذ يكون بإمكان ربّ العمل فصل هؤلاء من العمل من دون أي حماية قانونيّة لهم، أو أنّه بالعكس يسهّل من الترخيص لنقابات أشبه بوهميّة لا تمثيل حقيقيّاً لها لكنها تساهم في تأمين فوز أحزاب السلطة في انتخابات الاتحاد العمالي العام. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العمل النقابي في لبنان مُقيَّد. فلبنان لم يوقع على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي،[17] ما يستوجب أن تكون كل نقابة عمالية مرخّصة من قبل وزارة الوصاية أي وزارة العمل.

إذاً، ما يصطلح على تسميته نقابات المهن الحرة ليس نقابات بالمعنى القانوني للكلمة. وهذا النوع من النقابات يمثّل شريحة معيّنة (طبقة وسطى)، وليس الطبقة العمّاليّة بشكل عام.

ب ـ نقابات مستقلّة

من الشائع القول إنّ الأحزاب السياسية التقليدية سيطرت على النقابات العماليّة والمهنيّة، وهذا ما يبرر مطلب معارضي أحزاب السلطة باستعادة النقابة وتحقيق استقلاليّتها. من هنا تطرح مسألة الاستقلالية ومعناها، وكيف تطور اعتمادها تدريجياً بشكل أوصل البعض حدّ رفض هذه التسمية كلّياً في توصيف الحراك النقابي المعارض. وبحسب الناشط والصحافي بول أشقر الذي واكب وشارك في معظم الحراكات الاجتماعية المدنية أقله منذ نهاية الحرب الأهلية، فإن الاستقلالية «كلمة ملتبسة. أحياناً، تعني اليسار، وأحياناً، تعني معارضة، وأحياناً تعني ثورة، وأحياناً تعني قضايا مهنيّة حصراً».[18] إذاً، يمكن أن يكون لكلمة «استقلالية» عدّة دلالات، ويحدد معناها وأبعادها نظراً للظرف السياسي القائم. لكن، بالرغم من الأبعاد العدة التي تترافق ومصطلح «مستقل»، إلا أنها كانت مظلة لكل من حاول خوض الانتخابات النقابية (أو التشريعية، أو البلدية) في وجه أحزاب السلطة التي تعمل بموجب المحاصصة والزبائنية. فعلياً، تنوعت هذه الاستقلالية بين مبادرات فردية، ارتكزت في غالبيتها على الرأسمال الاجتماعي للأشخاص الذين ترشحوا إلى مراكز نقابية، مروراً بتشكل تيارات نقابية مستقلة، وصولاً إلى رفض اعتماد مصطلح «مستقلّ» في انتخابات نقابة المهندسين في العام 2021.

لقد ارتبطت الاستقلالية بمعناها الضيق بوجوه «مستقلة» أحياناً، أي بوجوه لا تنتمي إلى أحزاب سياسيّة، لكنّها تملك رأسمالاً اجتماعيّاً معيّناً، هكذا ارتبطت مثلاً استقلالية نقابة المهندسين في مرحلة ما بشخص عاصم سلام (1996 – 1999) الذي كان قد فاز في حينه برئاسة النقابة في وجه مرشح الرئيس رفيق الحريري الحامل لمشروع إعادة إعمار بيروت.

لكن يرى البعض أنّه لا بدّ من تقديم نظرة نقدية لهذه التجارب «المستقلة». فبحسب المهندسة عبير سقسوق يُعتبَر «عاصم سلام» أو نقابيّو ما قبل الحرب الأهلية، جزءاً من «الخبراء» الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة، هي أصلاً على ارتباط بالطبقة السياسية الحاكمة. وهم ساهموا في إنشاء النقابة (متأثرين بتصورات الحداثة). وقوانين النقابة التي وضعوها، لم تأتِ دائماً لصالح المجتمع عموماً، إنما لصالح النخب في الغالب. فمثلاً، إنّ فرض مرور رخص البناء بنقابة المهندسين، فكرة «تُشلِّح» الناس إمكانية ممارسات البناء التقليدي vernacular ، وهو ما يضع هؤلاء خارج القانون. إضافة إلى ذلك، فإن قانون نقابة المهندسين نفسه لا يفرق بين مهندس موظف ومهندس رب عمل (صاحب مكتب)، وبالتالي المهندس الموظف هو في نفس خانة الشركات الكبرى لديه نفس الحقوق، إنّما الواجبات أيضاً»[19]، وهذه تفسيرات لا تخدم بالضرورة المجتمع، بقدر ما تخدم رؤية نخبوية لدور النقابة، وبالتالي تصبح النقابة

استمرارية للنظام اللبناني وروحيّته.
هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى، فإنّ الاستقلالية ارتبطت أيضاً بظهور تيّارات نقابيّة مستقلّة. ففي أواخر التسعينيات تشكلت على سبيل المثال مجموعة من الفاعلين في نقابة المهندسن تبلورت لاحقاً لتخوض انتخابات نقابية عدة. الجسم هذا كان تشكل من فاعلين في الحزب الشيوعي بقرار فردي منهم وليس بقرار مركزي من قبل الحزب الشيوعي. واعتبروا في حينه مستقلّين. ثمّ أنّهم انشقوا لاحقاً عن الحزب الشيوعي، وأسسوا ما أصبح يعرف بـ«الخيار المهني المستقل» الذي خاض معارك نقابية عدة.

بالرغم من هذا الحراك النقابيّ المستقلّ، إلا أنّ الأحزاب التقليديّة التي عملتْ وفق معايير المحاصصة، كانت مسيطرة بشكل كبير، ما حال دون تشكّل جسم متكامل يخوض الانتخابات في وجهها بشكل صريح، إنما كان يتمّ تبنّي خيار دعم مرشّحين «مستقلّين»، واللعب في لحظات معينة على تناقضات الأحزاب وخياراتها في محاولة لتمرير فوز هؤلاء المرشَّحين. والتيارات هذه كانت تضم أفراداً مقربين أيضاً من الأحزاب الحاكمة[20]، لكن كان لديهم تصورات مشتركة حول العمل النقابي: «فحين كانت السياسة لا تجمعهم، كانت المساحة المهنية جامعة لهؤلاء».[21] نتج من ذلك عدم تبلور خطاب سياسي صريح منبثق عن الحراك النقابي والنقابات (أي النظرة إلى النظام والحياة السياسة وإعادة تموضع النقابة كلاعب أساسيّ في الحياة السياسية اللبنانية).[22] وبنتيجة ذلك، انحصر الخطاب ولعقود في النقابات المهنية حول أمور تتعلق أحياناً بشؤون ومكاسب المنتسبين إليها (بوالص تأمين...). لكن، بالرغم من ذلك، كانت هذه التيارات تقدّم ضمنياً خطاباً سياسيّاً ولو خجولاً يُخضع للنقد تجربة الأحزاب، سواء داخل النقابة أو على الساحة الوطنية بشكل عام (مثلاً، كانت انتخابات نقابة المحامين تشهد نقاشات حول الحريات العامة وحقوق الإنسان في ظل الوصاية السورية على لبنان).

في العام 2015، ونتيجة أزمة النفايات في لبنان، انطلق حراكٌ شعبيّ شبابيّ (طلعت ريحتكم) انتقد بشكل صريح فساد الطبقة الحاكمة وحمّلها ليس فقط المسؤولية عن أزمة النفايات، إنما أيضاً مسؤولية الفساد المستشري في البلد بشكل عام. وقد جدّد هذا الحراك الحديث عن ضرورة تشكيل استعادة المؤسسات التمثيليّة عبر الانتخابات من أجل تحقيق التغيير المنشود وانتقال الاحتجاجات من الشارع إلى المؤسَّسات. تشكل على أثرها مجموعات مختلفة تمثل روحية الاعتراض، منها «بيروت مدينتي»، وهي كانت تضم عناصر من طبقة وُسطى مثقفة منهم أساتذة جامعيّون وتقنيّون وخبراء كان لهم رأيهم في المدينة، إضافة إلى مبادرات أخرى كـ«مواطنون ومواطنات»، أو «بعلبك مدينتي...».
خاضت هذه المبادرات الانتخابات البلدية (2016) واستطاعت «بيروت مدينتي» تحقيق نتيجة ممتازة في انتخابات بلدية بيروت، إذ كادت أن تخرق اللائحة المقابلة والمدعومة من الرئيس سعد الحريري. كانت التجربة مشجّعة بالنسبة إلى الكثير من الأشخاص الذين يدورون في فلك قوى الاعتراض، وهذا ما تبلور تدريجياً في انتخابات النقابات وخصوصاً نقابة المهندسين.
ومع حراك الشارع الذي أصبح يتبلور تدريجياً في وجه أحزاب السلطة مجتمعةً، أصبحت الاستقلالية تعني استقلالية عن مفهوم المحاصصة السياسية والطائفية والتحرّر من علاقات الزبائنية. والاستقلالية هذه لم تكن في بداية الأمر تعني المعارضة المطلقة للنظام وأحزابه. فالإشكالية المتعلقة بالاستقلالية سبق أنْ طُرِحت على طاولة البحث في انتخابات نقابة المهندسين في العام 2018، ما دفع بالمرشح جاد تابت إلى عدم رفض الأحزاب والمهندسين المنتسبين إليها، إنما إلى «الطلب منهم حمل رسالة المهندس إلى أحزابهم وليس رسالة الأحزاب إلى النقابات»[23] كشرط للانتهاء من المحاصصة وتعبيراً عن استقلالية النقابة. وهذا ما أسّس لخطاب لاحق يطالب بـ«نقابة مستقلة عن منطق المحاصصة»، أي تحرير المراكز الأساسية في مجلس النقابة ومجالس المندوبين من مفهوم المحاصصة الحزبية والطائفية. كما ظهر خطاب صريح يتعلق بضرورة مكافحة الهدر الهائل في أموال النقابة (نظام الاستشفاء...)، ووجوب فصل المهنة عن الشبكات الزبائنية (إعطاء الرخص...): «إذاً، الاستقلالية هي عمل لصالح كل المهندسين وليس لمصلحة الأحزاب والاستفادة من النقابة خدمةً لمصالحهم (المؤتمرات، والأراضي التي تشتريها النقابة، ومن يكلف بالإعمار وهو مرتبط بالأحزاب الخ)».[24]

أخيراً، مع تبلور حراك 17 تشرين في مجموعات سياسيّة حزبيّة لها خطاب وبرامج واضحة، تحوّلت معاني الاستقلالية بشكل جعل بعض هؤلاء يرفض كلّياً استعمال مصطلح «مستقلّ» لتوصيف عمله السياسيّ والنقابويّ: «نحن لسنا مستقلّين، نحن منحازون إلى 17 تشرين» أي أنّ هؤلاء ينتمون إلى قوى 17 تشرين، وهذا ما ينفي، بالنسبة لبعض النشطاء، صوابية عنوان «المستقلّين» الذي راحت تعتمده بعض الأحزاب المقرّبة من النظام السياسي. فخطاب الاستقلالية «كان وسيكون مطية لقوى المنظومة للتسلّل إلى الجو التغييري بأحصنة طروادة نقابيّة وسياسيّة».[25] من هنا ضرورة رفضه بشكل يقطع الطريق أمام الأحزاب والقوى التقليدية «لركوب موجة الانتفاضة»، كما هو شائع القول.

القسم الثالث: تجربة نقابة المهندسين، من «نقابتي» إلى «النقابة تنتفض»

تأسست نقابة المهندسين في العام 1951 على يد مهندسين منتمين إلى نفس الطبقة الاجتماعية ومن المسار التعليميّ نفسه، وبحكم هذه «النخبوية» تمتّعوا بشكل أو بآخر باستقلاليّة معينة عن الطبقة السياسيّة بالرغم من قربهم منها بحكم العلاقات الاجتماعية أو حتى العائلية.[26] لكن راحت أحزاب السلطة تسيطر على نقابة المهندسين تدريجيّاً، كما فعلت مع غيرها من النقابات المهنيّة والعمّاليّة في لبنان، فتحولت هذه النقابة مع الوقت إلى نقابة «خدماتيّة» تساهم في تعزيز الزبائنيّة والتبعيّة لقوى السلطة، وتلعب دوراً مهمّاً في خدمة الاقتصاد الريعيّ وتأمين ربح وافر لرؤوس الأموال من خلال تسهيل عمل المقاولين (رخص بناء واقتصار دور النقابة إلى حدٍّ كبير على «الكوميسيونات»، ولعب دور كبير في تأمين أفضل العروضات للتغطية الصحية ...).[27] ومعها «تبدلت 'القاعدة النخبوية' للنقابة باتجاه 'القاعدة السياسية'... وأصبحت الأحزاب والطوائف تتحكم بالساحة والبنيان النقابي»[28]. لكن في مقابل ذلك، لم تكن سيطرة الأحزاب الطائفيّة والزبائنيّة والتي تعمل بمبدأ المحاصصة، سيطرة مطلقة على النقابة، إذ شهدت الانتخابات المتتالية، كما ذُكِر سابقاً، ظهور لاعبين أو مجموعات مستقلّة حاولت إلى حد بعيد انقاذ النقابة من المحاصصة وفساد السلطة الحاكمة. إلا أنّ هذه المحاولات، بالرغم من وجودها، ظلّت دائماً محصورة في جوّ سياسي معارض قوامه رأس مال اجتماعي لبعض الأفراد المستقلين أو مجموعات مستقلة بعض الشيء عن أحزابها. كما وكانت هذه التجارب منفصلةً عملياً عن أي حراك شعبي في الشارع. فأول انتخابات نقابية هندسيّة على ارتباط مباشر بحراك الشارع كانت في العام 2017، حيث فازت القوى المستقلّة مع حملة «نقابتي» بمركز النقيب فقط، قبل أن تسجل فوزاً ساحقاً في مجالس المندوبين ومجلس النقابة مع «النقابة تنتفض» في العام 2021.

أ. «نقابتي للمهندس والمهندسة»: تجربة بنجاح جزئي

كان أول استحقاق انتخابيّ نقابيّ للمهندسين مرتبطاً فعلياً، وبشكل مباشر أو غير مباشر، بالحراك الشعبي هو استحقاق انتخاب النقيب في العام 2017، والذي أتى بعد حراك «طلعت ريحتكم» (2015) والانتخابات البلدية (2016). ففي العام 2017، تشكل جسم جديد عرف بـ«نقابتي» (قبل أن يصبح «نقابتي للمهندسة والمهندس» في إضافة تعيد الاعتبار إلى الجندرة). «نقابتي» هذه تشكلت من مهندسين مخضرمين خاضوا الانتخابات سابقاً منهم مثلاً بشار عبد الصمد، حبيب صادق، وهم من «الخيار النقابي المستقل»، ومن أعضاء حملة «بيروت مدينتي»، إضافة إلى مجموعة أخرى من الأكاديميين والناشطين المستقلين خصوصاً من فئة الشباب. والمجوعات الشبابيّة هذه أدخلت ديناميكيّة معيّنة من خلال عملها في المناطق عبر تنظيم لقاءات موسّعة، كانت بمكان ما وبطبيعة الحال ذات بعدٍ ليس نقابياً وحسب، انما سياسي أيضاً في مواجهة نفوذ وسيطرة القيادات التقليديّة. وبالتالي، شكلت «نقابتي» فرصة ليجتمع أفراد من أجيال متعددة ويطوروا برنامجاً للحملة (مخضرمون ونشطاء شباب برز دورهم في الحراك الشعبي).[29] من هنا يمكن اعتبار «نقابتي» نِتاج سنوات من العمل المتراكم من أجل تحقيق استقلاليّة النقابة عن أحزاب المحاصصة وإعادة الاعتبار إلى مهنة «المعمار» بعيداً من الدور الذي فصل النقابة تدريجياً عن شؤون المجتمع. وفي العام 2017 ترشح إلى موقع النقيب المهندس جاد تابت الذي رأس لائحة «نقابتي» تحت شعار «استعادة الإرث النقابي لبناء المجتمع والدولة»، بعد أن تحوّل دورها إلى «تسجيل معاملات البناء والوساطة بين المهندس وشركة التأمين»[30]. وبالتالي، كانت تجربة «نقابتي» محاولة من أجل إعادة الاعتبار إلى مهنة المعماري، والإقرار بالدور الاجتماعي للمهنة. فاز جاد تابت في الانتخابات ممثلاً لائحة «نقابتي» (أو المستقلّين)، بعد منافسة حادة مع مرشح التيار الوطني الحر بول نجم الذي ترأس لائحة ائتلافية ضمّت «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» و«حركة أمل» و«القوات اللبنانية» و«تيار المستقبل».[31] لكن لم تفز لائحة «نقابتي» بكامل أعضائها، بل فازت لائحة الأحزاب بأعضاء مجلس النقابة. وهذا ما أوصل مجلساً نقابيّاً ليس بالضرورة متجانساً مع نقيبه، ما أمّن لاحقاً وإلى حد كبير مصالح الأحزاب التقليدية من خلال عضوية النقابة.

واجهت «نقابتي» تحدّيات عدّة أهمها أنها كانت عبارة عن تحالفٍ انتخابيّ تشكّل بعد شهرين من الجهود فقط، يعمل بأدنى قاسم مشترك بين الأعضاء تحت شعار محاربة فساد السلطة وضرورة الفوز بالانتخابات النقابية. فبحسب أحد المهندسين الناشطين في الحملة إن «الأشخاص الذين أداروا الحملة كانوا في موقع القرار وبقيت القرارات مغلقة، ولم تكن تشاركية ومن دون تشكيل لجان للعمل على قضايا معينة. فبقي القرار بيد النخبة التي أسست «نقابتي» وخاضت الانتخابات...».[32] وهذا ما مهد إلى الانفصال لاحقاً، أي بعد الانتخابات، بين القاعدة والنخب. ولم يكن هذا الانفصال بالضرورة انفصالاً سياسياً عقائدياً بالدرجة الأولى، إنما يعود بحسب أعضاء نقابتي إلى عوامل «جيليّة»، إذ تركّز القرار في يد «الجيل المخضرم»، ولم تستطع «نقابتي» من استيعاب جيل الشباب الذي كان مندفعاً للعمل وأحياناً بروح راديكالية تماشياً مع تنامي نَفَس الشارع الغاضب في وجه السلطة الحاكمة[33]. فقد حاول بعض النشطاء الشباب وضع هيكليات غير مركزية للعمل، لكنها لم تلقَ تجاوباً من القيادة. هذا ما عكس رؤية العمل في «نقابتي» بين «جيل مخضرم يتمتع بالخبرة» وبين جيل شاب متحمّس لكن لا خبرة له. ويرى أحدهم أنّه بالنسبة للنخب المخضرمة اقتصر دور «الشباب على المساندة واكتساب الخبرة فقط». كانت «نقابتي» إذن تحالفاً انتخابياً ولم تكن تنظيماً مهنيّاً أو سياسيّاً له خياراته الواضحة. وبالرغم من المحاولات المتكرّرة من أجل بلورة وجهة سياسية، إلا أن النقاشات كانت دائماً تفتقر إلى الشق الاقتصادي أو حتى السياسي بشكل عام. وبحسب أحد الأعضاء الفاعلين فيها، كان «القاسم المشترك بيننا أننا من قوى الاعتراض ولم نبلور وجهة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، ولم يكن لدينا نظام داخلي، وبقيت في إطار تنسيق يضم الافراد».[34] كان من البديهي إذاً أن يؤثر ذلك سلباً على عمل «نقابتي» بعد الفوز برئاسة النقابة. ففي رأي بعض النشطاء أنّ آلية اتخاذ القرارات كانت عاجزة عن إشراك أكبر عدد من المهندسين من قوى الاعتراض، لا بل تم «الحرص على المحافظة على مركزية القرارات بيد 7 أو 8 أشخاص. وبالتالي أُقصيت «نقابتي» كمجموعة لاحقاً عن المشاركة في العمل النقابي».[35] فعلياً، وبالرغم من الفوز في الانتخابات، لم تتمكّن «نقابتي» من بلورة آليات واضحة لاتخاذ القرارات فـ«كانت ائتلافاً مبهماً من دون قول ذلك»، بحسب أحد الفاعلين في «نقابتي» (الحملة)، و«تم التخلي عن «نقابتي» لحظة الفوز برئاسة النقابة. ساهم ذلك في انكفاء عدد كبير من المهندسين الشباب، ووقع شرخٌ، معلَن أو غير معلن، بين بعض النشطاء الفاعلين والنقيب، وبالتالي بين النشطاء والنقابة، في حين أنهم كانوا يعملون ويجهدون لوضع النقابة في صلب العمل السياسي المستقلّ. لم تكن تجربة «نقابتي» ايجابية بالنسبة إلى المهندسين ممّن هم في أجواء الاعتراض، وأُحْبِط الكثير منهم تحديداً بسبب «المهادنة على المعارك في نقابة المهندسين، وهي أدت بشكل مباشر إلى مهادنة أحزاب المنظومة وعدم القدرة على المواجهة...».[36] هذا الاختلاف أدى لاحقاً إلى شرخ في «نقابتي» لحظة اندلاع انتفاضة 17 تشرين. حينها، طالب بعض المهندسين النقيب جاد تابت بأن يعلن موقفاً صريحاً إلى جانب الثورة بشكل يعكس دوراً مرجواً للنقابة في الحراك الشعبي والانتقال إلى السلطة. لم يستجب تابت لهذه الأصوات، بالرغم من محاولة البعض التظاهر احتجاجاً على هذا الاعتكاف والمطالبة بتسكير أبواب النقابة حينها. ومع تطور الحراك الشعبي، وبلورة محاولة إنشاء «تجمع مهنيّون ومهنيّات»، قرر الكثير من المنضوين سابقاً في «نقابتي» الانضواء في تجمّع «مهنيّون ومهنيّات – هندسة»، ما أدّى إلى تفريغ «نقابتي» من أعضائها باستثناء المقرّبين من النقيب تابت.

ب- «النقابة تنتفض»: نموذجاً؟

مما لا شك فيه أنّ «انتفاضة 17 تشرين» شكّلت لحظة أمل عند الكثيرين من أجل استعادة السياسة والمبادرة إلى التغيير، ومن ضمنها تخليص النقابات من سيطرة أحزاب المحاصصة واستعادتها. أولى الانتخابات غداة انتفاضة 17 تشرين كانت انتخابات نقابة المحامين التي فاز فيها النقيب الحالي ملحم خلف (أُطلِق عليه إسم «نقيب الثورة»). هذا ما أعطى زخماً لمن فقد الأمل في العمل النقابي، فانعكس ذلك مباشرة على المهندسين من قوى الاعتراض، خصوصاً وأن الانتخابات النقابية كانت معينة في آذار العام 2019، أي بعد 4 أشهر من انطلاق الانتفاضة الشعبية. بالنسبة للنشطاء الفاعلين من المهندسين «فرضت ثورة 17 تشرين طابعها اللامركزيّ والتشاركيّ، فقلبت الطاولة على العمل النقابيّ الكلاسيكيّ للقوى النقابية والأحزاب المركزية».[37] إذن كان التفكير متمحوراً حول ضرورة تحقيق مطالب الانتفاضة من جهة، وضرورة التحضير للانتخابات النقابيّة من جهة أخرى. في هذا الجو انضوى الكثير من النشطاء المهندسين تحت راية «تجمُّع مهنيّون ومهنيّات» (وهو كان في حينه تجمعاً قيد التشكُّل يراد منه مواكبة حراك الشارع)، وهم شكلوا ما أصبح يعرف بـ«مهنيات ومهنيون – هندسة». مما لا شك فيه شكلت الانتخابات النقابية هدفاً أساسياً لـ«مهنيّات ومهنيّون – هندسة» الذي ضمّ أحزاباً ومجموعات من قوى الاعتراض لا تتفق بالضرورة على كلّ العناوين السياسية، إنما تتفق على ضرورة التخلص من أحزاب السلطة (مجموعة «لِحَقّي»، الحزب الشيوعي، مواطنون ومواطنات). وهي كانت تعمل أيضاً على قاعدة الحدّ الأدنى المشترك، وبالتالي طغى الطابع الانتخابي على الطابع المطلبي بحكم الانتخابات القريبة وقتها. من هنا تمّ تشكيل لجنة علاقات خارجية

(مؤلَّفة من بشار عبد الصمد، علي درويش، عماد عامر، وعبير سقسوق). زارت اللجنة الأحزاب المعارضة، وبحسب أحد أعضائها «بعد الجولة استوعبنا أنّ الاحزاب لا تريد هذا الإطار»[38] (لأسباب عدة منها عدم توحد الرؤية السياسية والأهداف). من هنا نشأت فكرة إنشاء ائتلاف يسمى «النقابة تنتفض»، وهو يضم إلى جانب مهنيات ومهنيون - هندسة، أحزاباً ومجموعات قيد التشكّل وهي مقربة من 17 تشرين (الحزب الشيوعي، عامية 17 تشرين، مواطنون، ثوار جل الديب...الخ). لحظتها كان الحراك النقابي مشتّتاً. ففي ظرف سنة تواجدت، وفي آن واحد، ثلاث مجموعات أساسية: «نقابتي»، «النقابة تنتفض»، و«مهنيّون ومهنيات – هندسة». لكن بعد إنشاء «النقابة تنتفض»، وبعد اغتراب ما تبقى من «نقابتي»، أصبح «مهنيّون ومهنيات – هندسة» إطاراً فارغاً لأنه أصلاً لم يكن إطاراً جامعاً، ولم يتوخَّ أكثر من دعم الانتفاضة. وتحولت النقابة تنتفض إلى إطار انتخابي، سيخوض الانتخابات لاحقاً وينتصر. فـ«النقابة تنتفض» كانت وليدة لحظة اختلاف وتلبية لضرورة إيجاد جسم موحَّد يقرّب وجهات النظر «بين مختلف المجموعات لخوض الاستحقاق بشكل موحَّد فبادرت ... «مهنيات ومهنيين-هندسة» إلى جمع غالبية المكونات التي ارتبطت بانتفاضة 17 تشرين ولها اهتمام أو عالقة بالنضال النقابي، ونتج من ذلك ائتلاف مفتوح يضم أكثر من 17 مجموعة متنوّعة».[39]

اتَّسم أول ارهاصات النقاشات، سواء أكان في «مهنيات ومهنيون – هندسة» أم في «النقابة تنتفض»، بالديمقراطية، لكن النزعة الحزبيّة كانت واضحة حينها، وكاد أن «يتحول الائتلاف إلى كانتونات حزبية، إذ حمل الجسم أيضاً الفروقات الأساسية بين الأحزاب المعارضة». وبالتالي نشأت الخلافات بشكل عكس الانقسامات الفكرية الحزبية في ما يتعلق بدور الانتفاضة. أحد أهم الخلافات مثلاً كانت حول الارتباط بين المهنيّ والسياسيّ. هل كان المطلوب مثلاً الاستفادة من هذه اللحظة من أجل التركيز فقط على النهوض بالمهنة ودورها الاجتماعي، أو حصراً الاستفادة من هذا الإطار كاستكمال للحراك الشعبي القائم على الأرض والمطالبة باستلام السلطة. هذا ما أدى مثلاً إلى تحييد بعض المعماريين حينها من الذين يحاولون الدفاع عن المدينة والعيش فيها بحجة انهم مقربون من بعض أحزاب السلطة. وفعلاً جرى في بداية الأمر تهميش بعض المعماريّين الغصلاحيّين من «النقابة تنتفض» فقط لأنهم مقربون من أحزاب السلطة الحاكمة. من هنا وقع الفصل «بين مهندس «ثوريّ» ومهندس «غير ثوري». إذن أصبحت «النقابة تنتفض» في مكانٍ ما انعكاساً للثورة، وهي بدل أن توحد الجهود نقابياً، تحولت إلى ميدان معركة سياسية أيضاً تفرز بين ثوري وغير ثوري، وقد تمثل ذلك في لحظتها في صعوبة توفر جو ملائم للنقاشات متعلق بقضايا النقابة «اذ اقتصرت الموضوعات على مسألة محاربة النظام» و«غُيِّبت نقاشات أخرى تتمحور حول دور النقابة في المجتمع».[40]

لكن، لا بد من القول إنه وبالرغم من هذه التحدّيات التي تعكس السياق السياسيّ في حينه في البلاد، إلّا أن التجربة اتسمت بالشفافية منذ اللحظة الأولى. فعلياً، وعلى عكس ما أفضت إليه تجربة «نقابتي» التي انتهت بمركزية معينة متمحورة حول اسم النقيب تابت، اتّسم العمل في «النقابة تنتفض» بروح العمل التشاركيّ والديمقراطي واللامركزي. على سبيل المثال لا الحصر، جرى التصويت على اختيار اسم الائتلاف من بين اقتراحات عدة لاستطلاع خيار القوى المشاركة فيه. ففاز خيار اسم «النقابة تنتفض» الذي يعكس بشكلٍ واضح التواؤم بين انتفاضة 17 تشرين والائتلاف.[41] إضافة إلى ذلك تشكّلت لجان مختلفة منها مثلاً، لجنة اختيار المرشحين/ات والتي تعمل على وضع أطر لإجراء مناظرات علنيّة بين المرشحين/ات المستقلين/ات وإعطاء فرصة متساوية ومعايير موحدة لاختيار الأنسب وبالتالي إنجاز ما يشبه الانتخابات التمهيدية.[42] وبالرغم من التحدّيات والخلافات الكبيرة في الأشهر الأولى، إلا أن تأجيل الانتخابات النقابية لسبع مرات متتالية بشكل غير قانوني (ظاهرياً أُجِّلت الانتخابات بحجة جائحة كورونا، أما في الواقع فإن الأحزاب الحاكمة أرادت بالتأجيل كسب الوقت خوفاً من خسارتها)، قدم خدمة لـ«النقابة تنتفض»، إذ توفّر لها الوقت الكافي لكي تنظّم صفوفها. ففي خلال هذه الفترة انتظمت «النقابة تنتفض» وثابرت على العمل والتواصل مع المهندسين وعلى المشاركة في تطوير برنامج يضع النقابة في صلب الدفاع عن قضايا المجتمع. ففي العام 2019، فاز عارف ياسين برئاسة النقابة وهو «الرجل الذي أتى من تحت»[43] (على عكس من كان يفوز سابقاً إما لانتمائه إلى طبقة اجتماعية معينة وله رأسمال اجتماعيّ ومهنيّ، وإما بسبب قربه من الأحزاب الحاكمة). وهذا ما اعتبر انتصاراً مستمداً مباشرة من روحيّة انتفاضة 17 تشرين، ودليلاً على العمل التراكمي على الأرض. كما شكل هذا الانتصار قطيعة مع ذهنية المحاصصة الطائفية. فلسنوات اعتبر تيار المستقبل أنه هو من يسمّي النقيب. أما النقيب الذي فاز فكان مقرّباً من الحزب الشيوعي، وهو من الطائفة الشيعية لكنه النقيب الأول في لبنان الذي شطب قيده الطائفي من سجلات الأحوال الشخصية. من هنا اعتمدت السلطة على اتهام عارف ياسين بأنه شيوعي (في حين أنه ترشَّح منفرداً في معظم الأحيان واتخذ مواقفَ معادية للحزب الشيوعي).[44] إضافة إلى ذلك سجلت «النقابة تنتفض» تجربة فريدة من نوعها في المشهد الانتخابيّ في لبنان، بدأت في الحقيقة من خلال وضع آلية محدَّدة لاختيار المرشحين بدأت مع حملة «بيروت مدينتي» البلدية،[45] وهي مناظرة علنية لاختيار من يمثلها على مرشح النقيب. لكن، يسجل في المقابل غياب أي مرشحة أنثى على الموقع بالرغم من أن القاعدة تعكس إلى حد كبير هذا التنوع الجندري. كما أن البرنامج وضع بشكل تشاركي وديمقراطي ويعكس روحية 17 تشرين. فلجنة البرنامج زارت المناطق من أجل استبيان آراء المهندسين وإجراء لقاءات مناطقيّة من أجل تطوير برنامج يعكس رؤى المهندسين والمهندسات.[46] وعلى عكس التجربة السابقة، كان تحول صراع الأجيال إلى تبادل الخبرات بين الجيلين، جيل الخبرة وجيل الشباب الذي يمثل روحية الثورة. هذا ما ساهم إلى حد كبير في الانتظام العام لـ«النقابة تنتفض». يشار في هذا السياق إلى أنّ البرنامج لم يقتصر فقط على تنظيم المهنة كما حصل في السابق، إنما تخطّاه لوضع النقابة كفاعل محوريّ في المجتمع. فالنقطتان الأولى والثانية في البرنامج، أي الأولويات كما ظهرت، تطالب بدور فعّال للنقابة مقترحتَيْن أنْ «تطرح الحلول وتعمل مع سائر النقابات للضغط في قضايا الشأن العام»، وأن «تكون النقابة خط الدفاع الأول عن المجتمع».

عمليّاً تموضعت «النقابة تنتفض» من خلال هذا البرنامج، وبشكل صريح، على خطّ مناقض تماماً للنظام الحاكم، كما يتبيَّن ممّا تضمنه

جدول 1: مضمن احد الفيديوهات الترويجية للنقابة تنتفض

الشريط الترويجيّ لحملتها الانتخابيّة والواضح في الجدول أدناه:

نحن (النقابة تنتفض)	هني (السلطة)
ائتلاف من رحم الثورة	منظومة من أحزاب السلطة
الانتخابات وسيلة لتحقيق التغيير من الداخل	الانتخابات وسيلة تسجيل نقاط
ائتلاف يبني عمله من خلال البحث والتّشاركية والديمقراطية والشفافية	مجموعات تعمل وفق برنامج الزعيم وتحالفاته
لإجراء الانتخابات بمواعيدها ولاجراء التغيير بأسرع وقت	لتعطيل الانتخابات لحين إتمام محاصصتهم
مرشّحونا وفق معايير ومناظرات علنية	مرشّحوهم وفق صفقات اللحظة الأخيرة

وفي حين شكل هذا الفوز انتصاراً صريحاً لـ«انتفاضة 17 تشرين»، إلا أنه أثار جدلاً واسعاً حول طبيعة التحالفات الانتخابية النقابية. فـ«النقابة تنتفض»، كما تعرّف عن نفسها تضمّ 23 مجموعةً ولدت بعد «17 تشرين»،[47] وهي تحالفت مع «جبهة المعارضة اللبنانية»[48] التي تضمّ أحزاباً يعتبرها البعض جزءاً مما يسمى «المنظومة السياسية» (كحزب الكتائب اللبنانية، وحركة الاستقلال...). وفعلاً، عند تشكيل اللوائح، وقع نقاشٌ حادّ أثاره البعض ممّن رفضوا الموافقة على التحالف مع هؤلاء. أدّت النقاشات والمفاوضات إلى الاتفاق على عدم ترشيح هذه الأحزاب أيَّ شخص له صفة حزبية ويمثلها، بهدف تثبيت مبدأ الشفافية وإحداث تغيير ديموقراطي سلميّ داخل النقابة.[49]

القسم الرابع: تجمع مهنيون ومهنيات - أساتذة: استحالة التنظيم؟

غداة 17 تشرين 2019، تاريخ انطلاقة الانتفاضة الشعبيّة في لبنان، انبرى الكثير من الأشخاص، وبمبادرة فردية منهم، إلى الاجتماع بهدف تشكيل ما أصبح يعرف لاحقاً بـ«تجمُّع مهنيّون ومهنيّات»، وهو إطار جامع مستقل يضم الكثير من ممثّلي المهن الحرّة، والقطاعات منها مثلاً: الهندسة والطبّ وأساتذة جامعيّون وصحافيّون وعاملون وعاملات في مجال الفنّ إلخ. بدأت الفكرة تتبلور عبر مجموعة «واتساب» بناءً على «حركة علاقات شخصية، وأفراد عملوا من قبل في المجال ولهم تجارب سابقة... فصار كل فرد وبحسب مهنته يتحدّث مع مجموعة... فتشكلت مجموعات صغيرة أولاً ثم تنامت لاحقاً».[50] تجربة السودان كانت المرجع التنظيمي للمبادرين. وفي الفترة نفسها، كان قام في موازاة ذلك حراكٌ وسط بعض أساتذة الجامعات (الخاصة والرسمية)، دعوا فيه إلى تظاهرة. وبالرغم من أن المجموعتين لم تكونا على تواصل في البداية، إلا أنه جرى الاتّصال من أجل التنسيق. والتقت المجموعتان في اجتماع أول في «ساحة اللعازارية» ضمّ حوالى خمسين شخصاً من أطباء وأساتذة جامعات وفنانين، الخ. واتفق على اعتماد اسم «تجمع مهنيّون ومهنيّات» الذي ضم أفراداً مستقلين عن أي أطر حزبية إلى جانب آخرين لديهم انتماءات حزبية واضحة (الحزب الشيوعي، مجموعة لحقّي، مواطنون ومواطنات...).

والتجمّع هو تجمّعٌ مفتوح يضمّ أفراداً من المهن الحرة إلى جانب قطاعات العمل الأخرى. ولم يكن للتجمع أهدافٌ واضحة في بداية الأمر، لكنّه عمل على وضع الصّراع في خانة الطبيعة الاجتماعية وليس فقط من خلال الهويات الأوليّة (الطائفية، المناطقية...)، أو على تحرير النقابات والروابط والتجمعات المهنية من هيمنة السلطة التي تحكمت بها غداة انتهاء الحرب الأهلية، إضافة إلى دعم الانتفاضة ومطالبها.[51] لكن هذه الأهداف بقيت عامة، تختلف بين حين وآخر بحسب اختلاف السياق العام، وحسب النقاشات التي جرت لاحقاً مع تبلور فكرة التجمع أكثر وأكثر.

ومع أنّ القاسم المشترك كان العمل على إنشاء جسمٍ خاص لا يتبع أيّاً من الأحزاب السياسية، إلا أن النقاشات كانت شائكة وأهمها كان الجدل الناشب حول الأبعاد السياسيّة والأخرى المطلبيّة. انطلاقاً من هذه الإشكالية، انقسمت النقاشات بين من يريد الاستفادة من هذه المنصة وتحويلها جسماً سياسيّاً (حزباً سياسيّاً) يلعب دوراً على الصعيد الوطنيّ، ومَنْ يريد تفعيل النقابات المهنية واستعادتها من الأحزاب الحاكمة، أو من يرى في التجمع جسماً من أجل دعم الحراك الشعبي على الأرض. ونتج من ذلك أسئلة عدة منها مثلاً: هل الهدف دعم مطالب الشارع فقط، أو استلام السلطة؟ هل الهدف إسقاط النظام أو محاورة النظام من أجل تحقيق المطالب؟ هل الهدف إنشاء نقابات بديلة موازية للنقابات الموجودة، أو استعادة النقابات المسيطر عليها مِنْ أحزاب السلطة؟[52] وبذلك بدأ التشتّت ينعكس تدريجيّاً في البيانات اللاحقة، بحيث عكست أحياناً طابعاً «خفّف من المطالب، نظراً لغموض الرؤية، ووضع توجّهات أخرى عامة لها علاقات بالديموقراطية، والعلمانية...».[53] بطبيعة الحال،

انعكست كل هذه النقاشات في مختلف البنى ومنها على سبيل المثال، تجمع مهنيون ومهنيات – أساتذة.

مهنيون ومهنيات – أساتذة

مع بداية الحراك نشط عددٌ كبير من أساتذة الجامعات الخاصة والرسميّة مواكبة لحراك الشارع. وكانت نقطة التلاقي الأولى عبر إنشاء مجموعات «واتساب» مفتوحة بناء على دعوات شخصيّة. تكوّنت المجموعة وقرّر أعضاؤها النزول إلى الشارع ليس بصفة شخصية، إنما تحت شعار «أساتذة الجامعات تنتفض»، فدعوا إلى تظاهرة بتاريخ 23 تشرين الأول 2019 في ساحة رياض الصلح،[54] رفعت فيها شعارات تشير إلى دور التجمّع التكامليّ مع المجتمع: «نحن أساتذة جامعيون مع طلابنا متحدين... بدنا شبابنا تتعلم والوظائف تتأمن جوا بلدنا مش برّا».
وأصدروا بياناً جاء فيه: «نحن مجموعة مستقلة من أساتذة الجامعات في لبنان، تداعينا اليوم إلى اعتصام بالقرب من ساحة الشهداء وشكلنا تجمّعاً لمواكبة الثورة الشعبية، والهدف من هذا التجمع هو تنظيم أنفسنا في مواقع عملنا الأكاديمية لرفع مطالبنا التربويّة ولتنسيق تحرّكاتنا. سقف هذا التجمع مهنيّ، نترك الاقتراحات السياسية لمجموعات أخرى في الشارع. نحن نعمل لاستعادة مساحتنا للتنظيم المهني».[55] في البداية كان الحماس كبيراً وعكس اقتناعاً مهمّاً وجدّياً بضرورة التنظيم على أساس المهنة في مكان العمل (أي الجامعات)، لكن انحرفت النقاشات لاحقاً وتعقّدت وصارت موضع إشكاليّة، فتحوّلت الخلافات السياسيّة أحياناً إلى خلافاتٍ شخصية، وبرز خلاف حول هوية المبادرين. العبرة الأهمّ من هذه التجربة تتعلق بالجهوزيّة وبالقدرة على التنظيم، خصوصاً أن محاولات إنشاء تنظيم للأستاذة، سارت في موازاة حراك الشارع، وجاءت بالتالي انعكاساً له، أكثر من كونها مبادرة لتنظيم الشارع. كما طرح الكثير من الإشكاليات التي تترافق مع تشكيل جسم مهنيّ جديد.

السياق العام: التظيم «السياسي» أو «المهني» بموازاة حراك الشارع

أبرز التحديات التي واجهت عملية التنظيم تتعلق بالسياق العام الذي يؤطر العمل. فعملياً كان من غير الممكن أبداً عزل التأثيرات الخارجيّة (سياسيّة أو اقتصاديّة). وبطبيعة الحال تعلّقت الإشكالية الأولى بجدليّة السياسيّ - المهنيّ. لا يخفى أن البعض كان يريد البناء على الديناميكيّة التنظيميّة من أجل تحويل المنصّة المهنيّة منصَّةً سياسيّةً يصار من خلالها إلى طرح عناوين سياسيّة وتتحوّل ربما «حزباً سياسيّاً» منظّماً، بينما اعتبر البعض الآخر أنّ هذه الديناميكية مضرة بأهداف العمل، إذ إن الهدف يجب أن يبقى محصوراً بتحسين مطالب الأساتذة وأوضاعهم المهنيّة. بمعنى آخر، كان الهدف تحويلها إلى ما يشبه « نقابة» تمثل الجسم التعليميّ في لبنان وتحمل مطالب تتعلق بهذا الجسم بشكل خاص.

ممّا لا شك فيه أنّ العناوين السياسيّة المطروحة في حينه كانت تعكس روحيّة الثورة، وهذا ما ساهم في مكان ما في انقسام المهتمّين في إنشاء تجمع للأساتذة، إذ أصبحت السياسةُ عاملاً مقسِّماً أكثر منه جامعاً. تعددت النقاشات واتخذت أبعاداً كثيرة. أحياناً، راح بعض الأساتذة من أوساط معينة (فكريّة أو حزبية) يتهمون من يريد تأسيس نقابة بأنه ينتمي إلى «اليسار»، وهو بالتالي يسعى في لحظة كهذه إلى ضرب «غنى لبنان المتمثل بالنظام الليبيرالي الاقتصادي»، أي هم سارعوا إلى المزاوجة بين النقابة واليسار كما يتبيّن، ودعا هؤلاء إلى الابتعاد عن فكرة النقابة تماماً. كذلك، حاول البعض الآخر تحويل المنصة إلى طابع عام ينحصر دورها في دعم الثورة، كون الاساتذة هم «عقل الثورة» ومهمتهم تقوم على تقديم الدعم للثوار على الأرض. وهذا ما رفضه البعض على اعتبار أنّه ليس «نخبوياً» وحسب، بل يمثّل أيضاً «ثورةً مضادّة»، لأن الحراك الشعبيّ كان يرفض في حينه أي تمثيل قياديّ له.[56]

كان لا بدّ للسياسة بشقها الوطنيّ من أن تُحدِث شرخاً أثر سلباً في مكان ما على استمراريّة المبادرة، إلا أن المسألة النقابيّة شابتها أيضاً تحدّيات كبرى أهمّها عدم وحدة الجسم التعليميّ. فالسؤال الأساسيّ الذي طرح هو كيف يمكن لجسم يريد أن يمثل أساتذة لبنان، فيما هنالك اختلاف كبير في الوضع القانونيّ والمهنيّ بين جامعةٍ وأخرى. وفي حين أنّ هذه النقاشات السياسية كانت معقّدة جداً وساهمت في تباعد وجهات النظر وفي إضعاف التجانس بين المبادرين، بَدَتْ المسألة المطلبيّة والمهنيّة المتعلقة بالأساتذة أكثر تعقيداً وإشكالية. فهي اعتُبِرت مسألة ثانوية في بداية الأمر لكنّها تحوّلت عاملاً إشكاليّاً مع تطور العمل، إذ دار نقاش حول مدى تجانس الواقع القانونيّ بين مختلف الأساتذة في ظلّ الفروقات بين أساتذة الجامعة الرسمية وأساتذة الجامعات الخاصّة. فمن المعروف مثلاً أنّ الأساتذة في الجامعات الخاصة، وبعكس أساتذة الجامعة اللبنانية الرسميّة، لا يعتبرون موظّفين كونهم يعملون بعقود شهريّة، كما أنّهم غير مدرجين على لوائح الضمان الاجتماعيّ وليس لهم جسمٌ تمثيليٌ على صعيد الوطن.

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، وانهيار العملة الوطنية الذي أثّر بشكل مباشر على معاشات الأساتذة وحقوقهم، لم يتأثر الجسم التعليمي العالي بشكل متماثل. فهناك جامعات حولت قسماً من المعاشات إلى الدولار الأميركي تعويضاً عن خسارة الليرة من قيمتها، وأخرى دفعت على سعر صرف المنصة الرقميّة في مصرف لبنان (/3900/ ليرة للدولار الواحد)، وجامعات أخرى أبقت المعاشات على سعر الصّرف الرسمي أي /1500/ ليرة. وكان من شأن ذلك أنّ الهاجس الماليّ والمطلبيّ لم يعد موحَّداً، لا بل خلق إشكاليّات أساسيّة حول المطالب وأولويّاتها بين جامعة وأخرى. ولم يتمكن الأفراد المبادرون مثلاً من اتخاذ موقف واضح في هذا الشأن.

التمثيل، الانتساب والقرارات:

جاءت المبادرة عفويّة، واتّسمت بالحماس في بداية الأمر، لكن مع تقدُّم محاولات التنظيم طرحت اسئلة أساسية تتعلق بالتمثيل، وبدت كإحدى النقاط الإشكالية. فمثلاً، جرى نقاش حول ما إذا كان الهدف تأسيس «نقابة» بالمعنى القانوني للكلمة، أو الاكتفاء بـ«تجمُّع» أو حتى «جمعيّة». فتأسيس النقابة يتطلّب، كما ذكرنا أعلاه، رخصة من وزارة العمل بعد أن يتقدم بالطلب عددٌ من الأساتذة. هذا الأمر شكل عائقاً، خصوصاً أن الكثير من المشاركين لم يكونوا في وارد تأسيس نقابة في مواجهة الجامعة ورئاستها (أي ربّ العمل). وقد حاول بعض الأساتذة أيضاً الاستفادة من خبرات عدة (اجتماع مع غسان الصليبي ومع جماعة المفكّرة القانونية)، وكان القرار شبه الاستراتيجيّ بعدم تأسيس نقابة. لكن الحقيقة أنّه «من أجل خوض المعركة لا بد من توفّر عشرة أشخاص على استعداد لتقديم طلب الترخيص، علماً أنهم قد يتعرضون للصرف. إلا إنه لم يتوفر عدد كاف من الأشخاص للمضي قدماً ...».[57] والجدير بالذكر في هذا الإطار هو أنّ بعض الأساتذة اكتشفوا صدفة أنّه كانت هناك تجربة سابقة لتأسيس نقابة لأساتذة جامعيّين، في العام 2016، وهم فعلاً أسّسوا نقابة برئاسة الدكتور جورج نعمة، وهو حالياً عميد كلّية الاقتصاد في جامعة الحكمة. لكن، هذا الموضوع بقي طوعاً «قيد الكتمان من قبل المؤسسين ولم يشاؤوا إطلاقاً التجاوب والتحدّث عنه».[58]

أما النقطة الأهم التي طرحت، إلى جانب وجوب تأسيس نقابة أو جمعيّة، فهي تتعلّق بصفة التمثيل. فمن الذي يعتبر «أستاذاً؟» في ظلّ تعدد أنواع عقود العاملين في الجامعات الخاصة أو الرسميّة (بين من له عقد ثابت ويعمل بدوام كامل، أو جزئي، أو من هو أستاذ يعمل بالساعة، أو

يعلّم حصة واحدة فقط في السنة). طبعاً، كان من الصعب جداً ضبط هذه المسألة، خصوصاً وأن الجسم كان مصراً على مبدأ التشاركيّة والديموقراطيّة. واستطراداً، ظهرت مشاكل أخرى، حين راح يشارك في النقاشات أفراد ليس لهم صفة أستاذ بالضرورة. كما طرأت مسألة أخرى حول ما إذا كان الشخص يمثل الجامعة كمؤسّسة أم بصفته الشخصيّة. ففي بعض المجموعات، حاول بعض الأساتذة عدم التموضع في مواجهة الجامعة ورئاستها، واعتبر أنّ الفرصة غير مؤاتية الآن، وبالتالي بات الدفاع عن الجامعة جزءاً أساسيّاً من هدف هؤلاء. بينما رأى البعض الآخر أنّ هذه الفكرة تتناقض تماماً مع مبدأ التنظيم المهنيّ الذي لا يقضي بأن تكون مصالح رب العمل ومصالح العامل واحدة.

أخيراً، وكجزء من إشكالية التمثيل، ظهرت مسألة الصفة التمثيلية، فبحسب أحد الأساتذة أنّه «كان من الصعب جداً أن أتحدّث باسم جامعتي أو أساتذة جامعتي، لأنة لم يكن لي أي صفة تمثيليّة ولم أكن منتخباً. مشاركتي كانت فردية».[59] فالأساتذة المبادرون كانوا يتكلّمون أحياناً باسم أساتذة جامعاتهم أو أساتذة لبنان من دون أن يكون لهم أي صفة تمثيلية، ولم يتم بلورة الجسم (مهنيات ومهنيون – أساتذة) من أجل معالجة هذه النقاط الإشكاليّة المتعدّدة.

استطراداً، كانت الإشكالية الأخرى الواضحة في هذا الإطار تتعلق بفكرة أساسية وهي أنّ الأساتذة الذين يمثلون الجامعات الخاصة لم يكونوا منظَّمين على صعيد جامعاتهم، لا بل كان هنالك جامعات تمنع العمل المنظّم فيها. وبالتالي العقدة الأساس تمثلت بـ«أن جسماً غير منظم، يريد أن يتنظم، في ظل أزمة سياسية غير مسبوقة. مستحيل».[60]

من هنا، تحوّل النقاش ضمن بعض المجموعات عن ماهية هذه التجربة نظراً للعقبات الكبيرة التي واجهتها، خصوصاً أنّه أصبح من الصعب جداً اعتبار الهواجس المطلبية أو حتى السياسية هي نفسها عند الجميع، إذ إنّ الأزمة راحت تؤثّر بشكل متفاوت على الأفراد. وعليه جرى البحث عن أطر أخرى موازية ربما، أو بديلة، عن الإطار الوطني وعن التفكير في العمل على صعيد الجامعة نفسها. فقد كان من المستحيل التنظيم على الصعيد الوطني من دون تنظيم محلّيّ على مستوى كل جامعة، والتأسيس لحركة نقابيّة من داخلها. وبالتالي، هذا ما فتح باباً آخر، وهو الإطار التنظيميّ على صعيد الجامعات نفسها.[61] لكن دون هذا التنظيم على صعيد الجامعة تحديات كبيرة.

الفضاء المرئي، كورونا والانفجار...

منذ اللحظة الأولى للمبادرة، بدا أنّ الـ«واتساب» هو المحرّك الأساس في النقاشات وتوجيه الدعوات. لكن هذه الآلية أثّرت سلباً على مسار المبادرة العام. فالـ«واتساب» شكّل مساحة تلاقٍ مفتوحة طبعاً، فكان يدخلها أحياناً من لا صفة مباشرة له أو من لم يشارك أبداً في اللقاءات التأسيسيّة التي انعقدت في الجامعات، والتي كان لأصحابها صوتهم في المجموعات ويؤثرون عليها بشكل مباشر من خلال النقاشات. أما الإشكاليّة الأخرى فتكمن في كون نظام المجموعة على «واتساب» لا يسمح بنقاشات بنّاءة، إذ في أغلب الأحيان – خصوصاً بعدما ضعف حراك الشارع، كان يصار «إلى إرسال رسائل بكميات كبيرة لا تتعلق بموضوع المجموعة، لا بل تكون أحياناً مضلّلة ... وهذا لا يسمح بنقاشات بناءة، لا بل يضلّلها وتصبح المجموعة عبارة عن مضيعة للوقت».[62] حاول البعض الاستعاضة عن ذلك باجتماعات مكثّفة على تطبيق زوم وبناءً على دعوات خاصة. لكن التجربة اختلفت أيضاً، إذ لا مجال لإجراء نقاشات جانبيّة كالتي تجري حضورياً والتي من شأنها أن تزيل العراقيل. وبحسب أحد الأساتذة أنه «حضورياً، ولو صار خلاف وخرج أحدهم من الاجتماع، يمكن دائماً أن تتبعه ونتحدث معه محاولة منا لإقناعه بالعودة إلى الاجتماع. هذا غير متاح على زوم»[63] هذا ما صعّب مهمة التنظيم مع ارتفاع حدة موجة كورونا وإقفال البلاد.

لكن، وكما بدأت المبادرة كردّة فعل أو كمواكبة للسياق السياسيّ العام (الحراك الشعبيّ)، واجهت التجربة أيضاً الكثير من المشاكل الخارجة عن إرادتها، منها الأزمة الاقتصادية، أو انفجار مرفأ بيروت... كلها أحداث ساهمت في تشتّت المبادرة. فمثلاً، كان من المقرّر أن تقدم مجموعة من أساتذة الجامعة اليسوعية «نظاماً داخلياً»، لكن لم تستكمل الخطة وذلك لأسباب عدة منها مثلاً انفجار مرفأ بيروت. لا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه، ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية في لبنان، انعطفت المبادرة، بسبب رغبة بعض الناشطين فيها، وتحوّلت اهتماماتهم من العمل النقابي المطلبي إلى العمل الإنساني، حيث انتظمت بعض المجموعات من أجل تأمين الحصص الغذائيّة والدواء للمحتاجين. وهنا اتّخذ بعض هذه المبادرات المنحى الـ«دينيّ» المتمثل بمساعدة الفقراء، بالرغم من بذل محاولات عدّة للخروج من مبدأ «الحسنة» إلى موضوع التضامن، وهو ما لا يتيسَّر التفكير فيه في ظلّ أزمة آنيّة تتسارع يوماً بعد يوم.[64]

خلاصة

تناولت هذه الورقة واقع النقابات المهنيّة المستقلة في لبنان. وهي اتخذت دراسة حالة نقابة المهندسين التي فازت فيها قوى الاعتراض في مواجهة أحزاب السلطة، كما عرَّجت على محاولة إنشاء تجمع مهنيّات ومهنيّين، مسلِّطة الضوء على تجربة الأساتذة الجامعيّين. وتُبيّن الحالتان أهمية التنظيم، كما تبيّن الفرق الواضح بين تجربة تراكميّة على مدى سنوات مبنيّة على تجارب الماضي، وذلك بتضافر جهود أصحاب الخبرات مع نشاط وحماس الشباب، وهو ما أدّى إلى فوزٍ صريح وإلى تنظيم واضح يحتذى به من أجل تجارب أخرى. والتجربة الأخرى التي يُستخلَص منها أنّ هناك صعوبة في التنظيم في ظلّ الحراك الشعبي، وأنه يستحيل الاتفاق على الأهداف إذا لم تتوفّر لهذا الحراك الشعبيّ قيادات أو برامج واضحة. إذاً، المراكمة ضروريّة جدّاً، كما أنّ إفساح المجال أمام التنظيم، وإحياء النقاشات التي من شأنها أن تقرب وجهات النظر وتدعم عوامل الثقة بين النشطاء والفاعلين، هي من أهم عوامل نجاح النقابات.

في المقابل، لاحظت الورقة أنّ التجارب الجديدة تحتاج إلى المزيد من الوقت، علماً أنّه من الصعب جداً عليها البقاء على مسافة من الأحداث وعزل نفسها عن تأثيرات هذه الأخيرة عليها. من هنا، لا بد من التفكير في التجارب بصفتها تجارب تراكمية طويلة الأمد، وليس فقط تجارب تبرز فجأة لمواكبة الشارع في لحظة الحراكات الشعبية.

الحواشي

(1)- أنظر: Dirani, Ahmad, Ghassan Slaiby, Nizar Hariri, and Michele Scala. "Le mouvement syndical libanais à l'épreuve de l'Intifāda du 17 octobre 2019." Confluences Mediterranee 4 (2019): 135-147.

(2)- انظر مثلاً: "تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات - أية تحديات وآفاق مستقبلية؟"، محمد العجاتي (باحث رئيسي)، عمر سمير (باحث)، عبد المنعم سيد أحمد (باحث ميداني ومساعد باحث)، مبادرة الإصلاح العربي، 2021.

(3)- أنظر:

Bou Khater, Lea, and Rima Majed. «Lebanon's 2019 October Revolution: Who Mobilized and Why.» Asfari institute for civil society and citizenship (2020), p.15. http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/leb-oct-rev_-_v.1.3-digital.pdf

(4)- أنظر:

Khater, Lea Bou. «Lebanon's October 2019 Revolution: Inquiry into Recomposing Labor's Power.» South Atlantic Quarterly 120, no. 2 (2021): 464-472.

(5)- أنظر:

Nadim El-Kak, Alternative Labor Unions in Lebanon: Comparative Reflections and Lessons, The Lebanese Center for Policy Studies, April 2021, https://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=342

(6)- تقريباً 55 % من اليد العالمة في لبنان غير رسمية، ما يساهم في شكل مباشر في تشتت القوى العاملة وعدم قدرتها أو حتى رغبتها في التنظيم. أنظر: Labour Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS) in Lebanon 2018–2019, Lebanon›s Central Administration for Statistics (CAS) and the ILO, 2019. https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_732567/lang--en/index.htm

(7)- لمى كرامة، النقابات والقضاء في معركة قانون العمل 1946 حين بدا القانون سلاحاً في أيدي القوى العاملة، المفكرة القانونية، 26، 01، 2012.

(8)- أنظر: Nasr, Salim. «Backdrop to civil war: The crisis of Lebanese capitalism.» Merip Reports 73 (1978): 3-13.

(9)- أنظر: Dølerud, Magnus. «The Antiwar Movement in Lebanon, 1975–1990.» In The Routledge History of World Peace Since 1750, pp. 296-306. Routledge, 2018 ; Achcar, Paul. « Perspective d›une renaissance de l›espace public à partir des mouvements de paix», in Beyhum Nabil (dir.), Reconstuire Beyrouth, Les Paris sur Le possible, Lyon, Collection Etudes sur Le Monde Arabe, n=5, p.319-330.

(10)- أنظر: https://www.almayadeen.net/files/778331/%D8%A7%D85%D8%A7%D8%AA-%88%D9%83%D9%84%D8%AD%D9%98%85%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%%D8%A7%D985%D8%-%87%D9%2%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D98A-%81%D9%AA-%D982%D8%B1-%D8%87%D9%82%D9%%D8%AA%D983%D8%84%D8%AD%D8%B1%D9%%A7%D982%D8%A7%86%D9%84%D9%%A9-%D8%A7%D9-%8A-%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%%D8%A8%D986--%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9

(11)- Scala, Michele. «Clientélisme et contestation: l'exemple de la mobilisation des travailleurs de Spinneys au Liban.» Confluences Mediterranee 1 (2015): 113-123.

(12)- Kobaissy, Farah «Organising Migrant Domestic Workers in Lebanon.» International Union Rights 22, no. 4 (2015): 22-23.

(13)- Khater, Léa Bou. «Public sector mobilisation despite a dormant workers' movement.» Confluences Méditerranée 1 (2015): 125-142.

(14)- جميل معوض وبول أشقر، سنوية «انتفاضة 17 تشرين» اللبنانية: هل من أمل؟»، مبادرة الاصلاح العربي، 26، أكتوبر، 2020. https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%B3%D98A%D8%88%D9%86%D9%AA%D9%%A9-%D8%A5%D981%D8%A7%D8%B6%86%D8%AA%D9%%A9-%D8%A5%D986-%8A%D9%17-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9-%D8%A984%D8%A8%-%84%D9%%D8%A7%D984-%87%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%86%D8%A7%D9%D9/86-%D8%A3%85%D9%%D9

(15)- . مقابلة مع أستاذ جامعي، بيروت، 10 تشرين الأول، 2020.

(16)- حصرت النقابات التالية (مهنة المحاماة ومهنة الطب البيطري ومهنة القبالة القانونية ومهنة التمريض) العمل باللبنانيين فقط، فيما عمدت نقابات أخرى، وبالرغم من أنها تسمح لغير اللبنانيين بممارسة المهنة، إلى وضع شروطٍ تبدو للبعض (كالفلسطينيين مثلاً) تعجيزية، لا سيما شرطا المعاملة بالمثل والتمتع بحق ممارسة المهنة في البلد الأصلي.

(17)- اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 9 تموز/يوليه 1948، في دورته الحادية والثلاثين.

(18)- مقابلة مع بول أشقر، صحافي وناشط، تطبيق واتس أب، 15 آذار، 2021

(19)- مقابلة مع عبير سقسوق، معمارية، تطبيق زوم، 26 آذار، 2021.

(20)- «الخيار المهني المستقل» ضم مروحة من الأعضاء الذين كانوا قريبين نوعاً ما من الأحزاب التقليدية (المستقبل، حزب الله...).

(21)- مقابلة مع عماد عامر، معماري، تطبيق زوم، 9 شباط، 2021.

(22)- مقابلة مع عماد عامر، مهندس، من مجموعة لحقّي ومنظّم في «النقابة تنتفض».

(23)- مؤتمر صحافي 7 نيسان 2017، رسالة مرشح «نقابتي» لرئاسة نقابة المهندسين في بيروت جاد تابت إلى المهندسين الحزبيّين.

(24)- مقابلة مع عبير سقسوق، تطبيق زوم، 26 آذار، 2021.

(25)- رائد بو حمدان، دروس «النقابة تنتفض»: الانتصارات بالأرقام والمنهجية، موقع ميغافون، 23، 7، 2021.

(26)- عبير سقسوق، «النقابة تنتفض» وتاريخ انتخابات نقابة المهندسين، ميغافون، 17، 07، 2021.

(27)- عبير سقسوق، يارا عبد الخالق، عماد عامر، «نقابة المهندسين في بيروت: السياق التاريخي والواقع النقابي»، في أدوات الحشد والاحتجاج بعد الربيع العربي كسجلات أفعال عابرة للقوميات، ص. 60-73. https://www.activearabvoices.org/uploads/8/80849840/4/8/0/policy_papers_ar_-_v.3.4-digital.pdf

(28)- المرجع نفسه.

(29)- بول أشقر، «عارف باسين، الرجل الذي أتى من تحت»، موقع ميغافون، 14، 07، 2021

(30)- هدى حبيش، «تابت لـ «المدن»: تحولت نقابة المهندسين إلى وسيلة للانتفاع»، المدن، 23، 02، 2017

(31)- كانت الانتخابات النقابية الأولى في عهد الرئيس ميشال عون. فجاد تابت الذي إضافة إلى رأسماله الاجتماعي والمهني (اسمه وشخصيته لعبا دوراً كبيراً في هذا الإطار، كما كانت الحال بالنسبة إلى عاصم سلام سابقاً)، استفاد إلى حد بعيد من تضارب المصالح بين الأحزاب التقليدية. ففاز بموقع النقيب، ولم تفز لائحته (أي نقابتي). وبالتالي حافظت الأحزاب التقليدية على النقابة من دون النقيب.

(32)- مقابلة مع عماد عامر، تطبيق زوم، 9 شباط، 2021.

(33)- مقابلة مع عماد عامر، تطبيق زوم، 9 شباط، 2021.

(34)- مقابلة مع عماد عامر، تطبيق زوم، 9 شباط، 2021.

(35)- مقابلة مع عماد عامر، تطبيق زوم، 9 شباط، 2021.

(36)- مقابلة مع عماد عامر، تطبيق زوم، 9 شباط، 2021.

(37)- عبير سقسوق، يارا عبد الخالق، عماد عامر، «نقابة المهندسين في بيروت: السياق التاريخي والواقع النقابي»، في أدوات الحشد والاحتجاج بعد الربيع العربي كسجلات أفعال عابرة للقوميات، ص. 60-73. https://www.activearabvoices.org/uploads/8/80849840/4/8/0/policy_papers_ar_-_v.3.4-digital.pdf

(38)- مقابلة مع عبير سقسوق، تطبيق زوم، 26 آذار، 2021.

(39)- عبير سقسوق، يارا عبد الخالق، عماد عامر، «نقابة المهندسين في بيروت: السياق التاريخي والواقع النقابي»، في أدوات الحشد والاحتجاج بعد الربيع العربي كسجلات أفعال عابرة للقوميات، ص. 60-73. https://www.activearabvoices.org/uploads/8/80849840/4/8/0/policy_papers_ar_-_v.3.4-digital.pdf

-(40)- مقابلة مع عبير سقسوق، تطبيق زوم، 26 آذار، 2021.

-(41)- عبير سقسوق، يارا عبد الخالق، عماد عامر، «نقابة المهندسين في بيروت: السياق التاريخي والواقع النقابي»، في أدوات الحشـد والاحتجـاج بعد الربيـع العربـي كسجلات أفعال عابرة للقوميات، ص. 60-73. /https://www.activearabvoices.org policy_papers_ar_-_v.3.4-digital.pdf/80849840/4/8/0/uploads/8

-(42)- عبير سقسوق، يارا عبد الخالق، عماد عامر، «نقابة المهندسين في بيروت: السياق التاريخي والواقع النقابي»، في أدوات الحشـد والاحتجـاج بعد الربيـع العربـي كسجلات أفعال عابرة للقوميات، ص. 60-73. /https://www.activearabvoices.org policy_papers_ar_-_v.3.4-digital.pdf/80849840/4/8/0/uploads/8

-(43)- بول أشقر، «عارف باسين، الرجل الذي أتى من تحت»، موقع ميغافون، 14، 14، 07، 2021

81-%https://megaphone.news/%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9
86-%8A%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%%D9
84-%84%D8%B1%D8%AC%D9%%D8%A7%D9
8A-%84%D8%B0%D9%%D8%A7%D9
85%D9-%89-%D9%%D8%A3%D8%AA%D9
/ 86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%

-(44)- غسان صليبي، «تأملات حول اليسار في لبنان لمناسبة انتخابات نقابة المهندسين»، النهار، 11، 07، 2021 /https://www.annahar.com/arabic 8A/11072021125319411%section/140-%D8%B1%D8%A3%D9

-(45)- جميل معوض، «بيروت مدينتي» – بورتريه، المفكرة القانونية، 17، 07، 2016 88%d8%%8a%d8%b1%d9%https://legal-agenda.com/%d8%a8%d9 8a-%d8%a8%%86%d8%aa%d9%8a%d9%85%d8%af%d9%aa-%d9 /87%8a%d9%88%d8%b1%d8%aa%d8%b1%d9%d9

-(46)- حول الحملة، انظر: «النقابة تنتفض» – DRI Lebanon https://www. youtube.com/watch?v=mQLVjCFdXZ8

-(47)- هي على التوالي: بيروت مدينتي، جل الديب، حركة التجدد الديموقراطي، خط أحمر، صيدا والجوار، عامية 17 تشرين، لبنان عن جديد، مجموعة وادي التيم، مهنيات ومهنيون هندسة، مواطنون ومواطنات في دولة، التجمع العلماني في قطاع الهندسة، المرصد الشعبي لمكافحة الفساد، منتشرون، تحالف وطني، لبنان هويتي هوا تشرين، الحزب الشيوعي اللبناني، الشوف وعاليه، الكتلة الوطنية، اللقاء المهني الهندسي، IEA

-(48)- تضم مثلا: حزب الكتائب، حركة الاستقلال، خط أحمر، حزب تقدّم، لقاء تشرين، عامية 17 تشرين، نبض الجنوب، رابلز، تجمع مواكبة الثورة، مجموعة ثوار عكار واتحاد ثوار الشمال.

-(49)- نادر فوز، ««النقابة تنتفض» و«جبهة المعارضة اللبنانية» تتحالفان بانتخابات المهندسين»، المدن، 25، 06، 2021 www.almodon.com/politics/2021/6/25/ النقابة-تنتفض-و-جبهة-المعارضة-اللبنانية-تتحالفان-بانتخابات-المهندسين

-(50)- مقابلة مع غسان عيسى، طبيب، تطبيق زوم، 9 تشرين الأول، 2020.

-(51)- بعض من الأهداف التي حددها أحد مطلقي التجمع الدكتور غسان عيسى (مقابلة مع غسان عيسى، تطبيق زوم، 9 تشرين الأول، 2021).

-(52)- مثلًا، إعترض العديد من الصحافيين على تأسيس «نقابة الصحافة البديلة:، واعتبروا هذا هربوا من استعادة «نقابة الصحتفة» من السلطة الحاكمة.

-(53)- مقابلة مع غسان عيسى، طبيب، تطبيق زوم، 9 تشرين الأول، 2020

-(54)- تجمع أساتذة مستقلين في الجامعات، 23 أكتوبر 2019.

-(55)- 23 اكتوبر 2019.

-(56)- مقابلة مع جهاد نمور، أستاذ جامعي، تطبيق زوم، 13 شباط 2021.

-(57)- مقابلة مع نزار حريري، أستاذ جامعي، تطبيق زوم، 16، آذار، 2021.

-(58)- مقابلة مع نزار حريري، أستاذ جامعي، تطبيق زوم، 16، آذار، 2021.

-(59)- مقابلة مع أستاذ جامعي، بيروت، 20 نيسان، 2021.

-(60)- مقابلة مع جهاد نمور، أستاذ جامعي، تطبيق زوم، 13 شباط 2021.

-(61)- محاولة تنظيمية ضمن الجامعة اليسوعية.

-(62)- مقابلة مع جهاد نمور، أستاذ جامعي، تطبيق زوم، 13 شباط 2021.

-(63)- مقابلة مع نزار حريري، أستاذ جامعي، تطبيق زوم، 16، آذار، 2021.

-(64)- مثلًا بدأت المساعدات مع 100 عائلة مستهدفة الوصول إلى 300 عائلة.

جدلية العلاقة بين العمل النقابي والاحتجاجات المطلبية في العراق:

دراسة حالة «النقابة الوطنية للصحافيين»

علي طاهر الحمود

تمهيد:

فتحت عملية إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق في 9 نيسان عام 2003 اسئلة متعددة حول مآلات التغيير الذي لم يحصل في البلاد بإرادة داخلية وإنما بتدخل خارجي من دون وجود حاضنة اجتماعية داخلية واضحة تتولى إدارة وتنظيم عملية التغيير. فإنهيار البنى المؤسسية والحاجة إلى تنظيمات مؤسسية جديدة، والرغبة الكبيرة في التحرر من قيود الماضي، كانت دافعاً لانطلاق الاحتجاجات والحراك المدني الذي كان يجتاح الشارع العراقي بمناسبة ومن دونها. ويمكن رصد تلك الاحتجاجات منذ الأيام الأولى من التغيير السياسي بعد 9 نيسان 2003، إذ تظاهر، على سبيل المثال لا الحصر، المئات من العسكريين الذين أنهيت خدماتهم من العمل في بغداد، فيما تظاهر الآلاف ضد الاحتلال الأمريكي في النجف، كما تظاهر العشرات دعماً لقانون الأحوال الشخصية، رافضين تعديله من قبل الإسلاميين الذين شاركوا للمرة الأولى في الحكم بعد انتهاء العهد الدكتاتوري.

وكان للمثقفين/الصحافيين/الناشطين دور بارز في تحريك الشارع وصناعة الرأي العام، والمدافعة عن قضايا الحريات الفردية والجمعية منذ السنوات الأولى بعد التغيير، وكان نتيجة هذه النشاطات المتواصلة لعقد كامل بعد 2003، تأسيس نقابة موازية لنقابة الصحافيين الرسمية، التي تأسست في 1959.

وقد ساهمت هذه التجربة بنجاحات تركت آثارها على الواقع الإعلامي والثقافي والاجتماعي في العراق، فيما حملت مآلات هذه التجربة دروساً عميقة في العمل الجمعي التطوعي الذي يواجه أية تجربة فتية لتأسيس تنظيم نقابي مشابه.

وتكمن اهمية هذه الورقة في كون النقابة الوطنية للصحافيين هي النقابة الأولى التي اظهرت استمرارية وتأثيراً لأطول مدة زمنية ممكنة، تركت تأثيراتها المهمة على العملية السياسية وحياة الصحافيين، وتجربة العمل الجمعي. كما أن أهمية الخوض في تجربة النقابة الوطنية تتأتى من كونها شكلت تحدياً للنمط السائد الراضخ للدولة بوصفها رب العمل الرئيس تاريخياً، وصاحبة الريع الاقتصادي الوحيد. وبذا كان ظهور النقابة الوطنية بمثابة نتوء في السياق الذي كان يفترض عدم ظهور مثل هذه التجارب، إذ لا مصلحة لمواطنين جلّهم موظفون لدى الدولة، في تبني مشاريع تتحدى سياساتها.

وتهدف هذه الورقة إلى البحث عن تجربة فريدة لعمل نقابي أنشأه صحافيون مستقلون شباب، بقناعة أن هذه التجربة تظهر صعوبة ولادة التنظيمات النقابية في العراق، لا لمستوى منسوب الحربات العامة بالضرورة، وإنما لسياقات اقتصادية وقانونية وسياسية متوارثة منذ عقود.

وتنقسم هذه الورقة إلى 3 أقسام رئيسة:

1 سياقات العمل النقابي في العراق

- الخلفية التاريخية والقانونية للعمل النقابي في العراق
- السياق الاقتصادي للعمل النقابي في العراق
- المجتمع المدني والسياق السياسي بعد 2003
- مفارقات العمل الصحفي في العراق

2 النقابة الوطنية للصحافيين: إرهاصات النشأة والاستقلال

- قانون حماية الصحافيين أو حقوق الصحافيين؟!
- جمعية أو نقابة
- منهجية الفعل
- التحديات الأساسية

3 دروس وآفاق العمل النقابي في العراق لحماية الحريات

الخلفية التاريخية والقانونية للعمل النقابي في العراق:

يعود تنظيم الحياة المهنية لأصحاب الحرف في العراق إلى النصف الثاني من الحكم العباسي في القرن الحادي عشر بعد الميلاد بحسب بعض المؤرخين. ففي ذلك الحينن حدثت تطورات اقتصادية وسياسية داخلية أسفرت عن تنظيمات أولية لأصحاب الحرف، إذ أصبح لكل حرفة شيخ أو (رئيس) من أصحابها، يتلقى الدعم من السلطة حينذاك، وهو ما كان يعني اعترافاً رسمياً يتضمن إجراء الاتصالات والاستشارات في المواقف الخاصة. وقد كوّن هؤلاء (أي رؤساء الحرف) تقاليد وأعرافاً في ما بينهم، أقرت من قبل السلطات وأخذها القضاة والمحكّمون في الاعتبار أثناء النظر في الخلافات التي تظهر بين الصناع.[1]

وفي العهد العثماني، كان نظام (نقابات الأشراف) على رأس التنظيمات الاجتماعية في المدن الكبرى، مثل بغداد والبصرة والموصل وكربلاء والنجف، إذ كان للنقباء دور اجتماعي بين أبناء مدينتهم، وسياسي في مواجهة السلاطين العثمانيين ومندوبيهم من الولاة وقادة الجيش. كما بقيت (الأصناف) كتنظيم اجتماعي للحرفيين إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في العراق، يجمع أرباب الحرف وأصحاب المشاغل اليدوية وأصحاب العمل. وكان لكل صنف قواعد عمل تتعلق بالأمور المالية للصنف، وخاصة أجور الصناع وكمية الإنتاج والضرائب المفروضة على الصنف.[2]

وفي العقد الأخير من حكم الدولة العثمانية، صدرت تشريعات تنظم ممارسة مهنة وكلاء الدعاوى (المحامين)، ونظام لممارسة الطبابة، ونظام آخر لممارسة مهنة الصيدلة.[3]

وبعد تأسيس الدولة العراقية مطلع العشرينيات من القرن الماضي، صدرت مع بداية الحكم الملكي، واستناداً إلى قوانين عثمانية سابقة وتقاليد دستورية متبعة في الدول الأخرى، قرارات من الحكومة بتأسيس مجموعة من النقابات والجمعيات والنوادي، منها نقابة المحامين 1918، الجمعية الطبية العراقية 1921، جمعية العمال 1928، جمعية تعاون الحلاقين 1929، وجمعية أصحاب الصنائع 1929.[4]

ونصّ دستور المملكة العراقية الصادر عام 1925 وفي المادة (12) منه على الاعتراف بحرية العراقيين في إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون. أما في الدساتير اللاحقة مثل دستور 1970، فقد نصت المادة 26 منه على كفالة حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى أسس وطنية. واعتنى دستور 2005 ضمن المادة 22 منه أيضاً بكفالة الدولة لحق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية والانضمام إليها.

واعتنى المشرّع العراقي بتشريعات العمل التي نظمت عقود العمل وفصلت حقوق وواجبات كل من أرباب العمل والعمال أو المهنيين، كما اعتنت بضمان حق التنظيم النقابي للعمال، ابتداء من قانون العمال رقم 62 لسنة 1936 وامتداداً إلى قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 وصولاً إلى قانون العمل الحالي رقم 71 لسنة 1987.

في عام 1978 صدر القرار المرقم 150، إذ قلب الحياة النقابية رأسا على عقب. وتضمن القرار المذكور تحويل العمال والمهن إلى موظفين رسميين في الحكومة العراقية. وكان هذا القرار إيذاناً بتمييع دور النقابات في الحياة السياسية والمؤسساتية للبلاد. وصدر هذا القرار في أثناء حكم البعث الذي تسلم مقاليد السلطة بانقلاب عسكري عام 1968، وقد جاء تساوقاً مع الرؤية الاشتراكية في الاقتصاد التي تبنتها الدولة، وأيضاً بهدف إسكات الأصوات المعارضة وإنهاء وجود التعددية الحزبية التي غالباً ما كانت تنشط عبر النقابات المهنية والاتحادات الطلابية.

واستمرت تبعية النقابات والاتحادات فيما بعد (أي زمن حكم صدام) للقانون والحكومة، فيما تحولت من جهة أخرى إلى ذراع رسمي لحزب البعث في جلب الانتماء الإجباري أحياناً، وكتابة التقارير الاستخبارية ومراقبة المواطنين أحياناً أخرى.

ولم تكن نقابة الصحافيين الرسمية بمنأى عن هذا التوجه طيلة حكم البعث، إذ لم تضم سوى الصحافيين في الصحف والمؤسسات الرسمية، وكانت تمثل أيضاً توجهات البعث الإيديولوجية من جهة، وتطبق ما يفرض عليها من قرارات في مجلس قيادة الثورة في حينها، من جهة أخرى.

ونقابة الصحافيين العراقيين (الرسمية) هي نقابة مؤسسة بقانون 1959 إذ كان الشاعر المعروف محمد مهدي الجواهري نقيبها الأول. وتضم النقابة حالياً أكثر من 16 ألف عضو، وارتباط رسمي بدوائر الدولة وموازنة سنوية من الحكومة.

السياق الاقتصادي للعمل النقابي في العراق:

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل رئيس على عائدات النفط، إذ يشكل النفط أكثر من 95% من الموازنة السنوية، و75% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن القطاع النفطي بمجمله لا يضم سوى 1% فقط من مجموع الأيدي العاملة في العراق، وهو ما يعني أن الاقتصاد العراقي يعاني من نقص خطير في التنوع. ويمكن الإشارة إلى أرقام مرتبطة للكشف عن خطورة الاقتصاد الريعي العراقي، إذ إن عدد مستلمي الرواتب من الدولة (الموظفين والعسكريين والمتقاعدين والمشمولين بالإعانات الاجتماعية) بلغ بنهاية عام 2020 نحو 4 ملايين و800 ألف شخص، وهو يشكّل 55% من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وتعد هذه النسبة خطيرة قياساً بالأرقام المقارنة في دول أخرى مثل إيران بـ5% ومصر بـ7% والأردن بـ13%. ويكمن خطر النسبة الكبيرة من العراقيين الموظفين لدى الدولة اقتصادياً في إضعاف القطاع الخاص، وسياسياً في عدم وجود مصلحة في بناء المؤسسات الداعمة للحقوق.
ويعد هذا التوجه الريعي في الاقتصاد نتيجة لأكثر من 21000 قانون وتعليمات وأنظمة وأوامر متراكمة من العهد الملكي حتى 2003، كلها تصب في صالح اقتصاد اشتراكي ريعي مدعوم وموجّه من قبل الدولة، وهو يتناقض مع القوانين والتعليمات المطلوبة لنجاح القطاع الخاص ونظام اقتصاد السوق في البلاد.[5]

وبسبب ذلك كله أصبحت الدولة في العراق هي صاحبة المال السهل المتأتي من النفط، وهي صاحبة العمل الرئيس أيضاً، ما فرض ضعفاً كبيراً على القطاع الخاص الذي عاش طفيلياً محتاجاً للدولة وعلى هامشها طيلة عقود، وهو ما أنتج ضعفاً بيّناً في التنظيمات النقابية المهنية لمختلف الحرف وأصناف العمل.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن النقابات كانت تشكل صداعاً مزمناً للحكومة في ظل أية فسحة من الحريات. فمثلاً بين عامي 2003 و2005 نجحت النقابات العمالية بتنظيم إضرابات واعتصامات في البصرة بهدف الوقوف بوجه «خصخصة» القطاع النفطي.[6] إلا أنه سرعان ما خفت دور هذه النقابات، بل جرى تذويب عملها في إطار وزارات الدولة المختلفة بسبب مجمل التحديات التي تعيشها الحياة النقابية في العراق، مثل ضعف التنظيم والموارد المالية والخبرة الإدارية، فضلاً عن تضارب مصالح المنضوين تحت ظل النقابات بوصفهم موظفين من جهة، وبوصفهم أعضاء من جهة أخرى.

وجاءت هذه التحركات النقابية في ظل الانفتاح الفجائي والسريع أمام الإعلام، والرغبة بإظهار الحريات الكبيرة التي حققها نظام ما بعد 2003. وقد بقيت الحريات إلى حد بعيد أحد أبرز إنجازات المدة التي أعقبت تغيير النظام الدكتاتوري في العراق، ظهرت على شكل مئات الصحف والمجلات والفضائيات وآلاف منظمات المجتمع المدني تأسست طيلة هذه المدة.

المجتمع المدني والسياق السياسي بعد 2003:

تعد الحريات العامة من أبرز ما تحقق في العراق بعد 2003. ويتضمن باب الحقوق والحريات في الدستور العراقي النافذ نحو عشرين مادة تخص حقوق المواطنين في الحياة والأمن والتمتع بالجنسية العراقية بالإضافة إلى حقوق العمل والرعاية الصحية والاجتماعية وتأسيس النقابات والانضمام إلى الجمعيات والاتحادات. وضَمِنَ الدستور حرية التعبير عن الرأي والصحافة، والاجتماع والتظاهر، وتأسيس الأحزاب والالتزام بالأحوال الشخصية، وأيضاً حرية ممارسة الطقوس. لكن المواد الدستورية المتعلقة بالحريات واجهت تحديات في تطبيقها، أهمها التلكؤ في تشريع القوانين الضامنة للحقوق والحريات مثل قانون حرية التعبير عن الرأي، وحق التجمع والتظاهر والاعتصام، وقانون حرية الوصول إلى المعلومة، وحتى إلغاء القوانين السابقة المتعلقة بالنقابات أو إقرار التعددية النقابية في البلاد.

لم يكن المجتمع المدني في العراق بأطرافه الأساسية (المنظمات المدنية والنقابات والإعلام) وليد عام 2003. فيمكن رصد العديد من النقابات وعشرات المنظمات الإنسانية والحقوقية وأيضاً المؤسسات الإعلامية (صحف، مجلات، إذاعات، مواقع إلكترونية) عراقية بعضها انبثق في المهجر سنوات الشتات، وعادت إلى العراق بعد 2003. وبعد تغيير النظام السياسي تشكّلت آلاف المنظمات المدنية ومئات من وسائل الإعلام عبرت عن الإرادة الجماهيرية، والصورة الديمقراطية الجديدة.

وقدمت الكثير من المنظمات ووسائل الإعلام تجربة جديدة في الدعوة والتثقيف على المشاركة العامة في الانتخابات، والترويج للدستور الجديد، وأيضاً قضايا حقوق الإنسان، والمرأة والأقليات، كما ساهمت في مجالات الإغاثة والعمل الإنساني، وفضاءً حقيقياً للتواصل، موفّرة مجالاً عاماً عابراً للطائفية والإثنية.

ولابد من الإشارة إلى أن النقابات بوصفها تجمعات مهنية، تقليدياً تتبع قوانين منفصلة في التشريعات العراقية. وبعد التغيير السياسي عام 2003 ظهرت الحاجة إلى تشريع جديد ينظم منظمات المجتمع المدني التي جاءت أحياناً بوصفها فكرة موازية لفكرة النقابات من حيث الانتماء المهني (حالة النقابة الوطنية للصحافيين على سبيل المثال لا الحصر). وكانت ميزة قانون المنظمات غير الحكومية أنه شمل كل المنظمات (على عكس حالة النقابات التي حظيت بقانون لكل منها تم تشريعه طيلة التاريخ التشريعي للدولة العراقية).

ويمكن تقسيم النقابات ومنظّمات المجتمع المدني من حيث جهة التمويل وحجم المصروفات إلى خمس مجموعات رئيسيّة. الأولى، هي تلك المنظّمات ذات الطابع الخيري التي تتلقّى تمويلها من المؤسّسات الدينيّة أو الأحزاب السياسيّة بشكل أساس، بحيث تستفيد هذه الجهات السياسيّة من الطابع الدعائي الذي توفّره منظّمات المجتمع المدني التابعة لها أو المتعاونة معها لا سيّما في فترات الانتخابات.

المجموعة الثانية، هي المنظّمات التي تتميّز بطابعها الاحتجاجي والمناهض للحكومة. وقد قامت هذه المنظّمات بتنظيم عشرات التظاهرات، غالبيتها بعد أحداث الربيع العربي في العام 2010. وتميّزت بعض هذه التظاهرات بضبابيّة الموضوع والشعارات مثل تظاهرات 25 شباط/فبراير 2011. وقد أشّر بعضها إلى مدى انسلاخ هذه المنظّمات وبُعدها عن هموم الشارع العراقي، مثل تلك التي خرجت لتأييد الانقلاب العسكري ضدّ الرئيس المصري محمد مرسي في 30 حزيران/يونيو الماضي. لكن البعض من تلك التظاهرات كانت مطلبيّة وشديدة التنظيم والوضوح والتأثير، مثل تلك التي خرجت في 31 آب/أغسطس 2013 وطالبت بإلغاء امتيازات النوّاب ورواتبهم التقاعديّة. ولا تبحث مثل هذه المنظّمات الاحتجاجيّة عن تمويل كبير ما دام نشاطها يقتصر على الحضور في الشارع أو على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

المجموعة الثالثة، هي المنظّمات التي يمكن تسميتها بمنظّمات «الصالونات" المهتمة بحضور الملتقيات النخبويّة وبالمشاركة في المؤتمرات والندوات ولقاءات وسائل الإعلام، من دون أن يعكس ذلك بالضرورة مدى تجذّرها في المجتمع العراقي أو تمثيلها شرائح حقيقيّة من العراقيّين. ويبدو أن مثل هذه المنظّمات المتمرّسة في التعامل مع المنظّمات الدوليّة وسفارات الدول الغربيّة، كانت الحصيلة الأبرز للمساعدات الأميركيّة التي حظيت بها النقابات ومنظّمات المجتمع المدني خلال فترة تواجد القوات الأجنبية في العراق. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المساعدات بلغت نحو 850 مليون دولار أميركي، بحسب ما أفادت مستشارة الديمقراطيّة الأقدم في سفارة الولايات المتحدة في بغداد لوسي شانغ.

أما المجموعة الرابعة، فهي في الغالب تلك النقابات التي تعمل بقوانين أقرت قبل 2003، بقوانين منفردة عديدة لكل نقابة (مثل نقابة الصحافيين والأطباء والمهندسين وذوي المهن الطبية والعمال وغيرها)، وهي تتلقى أموالها وحضورها بموجب القانون وضمن الموازنات الرسمية للدولة، فضلاً عن الاشتراكات والخدمات التي تقدمها للمنتمين. وكان لارتباط النقابات بالتمويل الحكومي، وعلاقتها المشروطة بمؤسسات الدولة، دور مهم في عدم اهتمام النقابات بالشأن العام، بل انسياقها وراء الإرادة السياسية في السلطة. وظهر ذلك جلياً في كل الاحتجاجات التي حدثت بعد عام 2003 تقريباً، إذ غابت عنها النقابات الرسمية.

أما المجموعة الأخيرة من منظمات المجتمع المدني، فهي تلك التي تسعى إلى تقديم خدمات محددة مستفيدة من التمويل الذاتي أو من خلال التبرعات، حيث غالباً ما تكون هذه المنظمات صغيرة الحجم ونوعية التأثير.[7]

وقد بلغ عدد النقابات والمنظمات غير الحكومية في العراق بحسب الإحصائيات الرسمية 2192 منظمة مسجلة بموجب قانون المنظمات غير الحكومية النافذ حتى مطلع شباط عام2015،[8] تخصصت في أنواع المهن والحرف فضلاً عن قضايا التنمية، والإغاثة، والثقافة، وحقوق الإنسان، والإعلام والشباب.[9]

أما في ما يتعلق بالإعلام، فقد ارتفع عدد قنوات البث التلفزيوني العراقية المسجلة من قناتين قبل عام 2003 إلى 108 محطات، منها 28 محطة تلفزيونية أرضية، و25 فضائية، و55 إذاعة عام 2005،[10] وارتفع هذا الرقم إلى 121 محطة تلفزيونية أرضية وفضائية وإذاعة بحلول نهاية 2014،[11] وهو بطبيعة الحال لم يشمل العشرات من القنوات الفضائية العراقية التي فضّلت البث من خارج العراق.[12] وقد كان لهذا النمو الكبير في الإعلام العراقي دور مهم في نشوء الدافع والحاجة إلى تأسيس نقابة/جمعية تدافع عن حقوق وحريات العاملين فيه.

مفارقات العمل الصحفي في العراق:

فتحت لحظة سقوط النظام السياسي في العراق في 9 نيسان عام 2003 خزّاناً من الأحداث السياسية والتساؤلات عن شكل النظام المأمول. وكان لمستوى الحريات دافع للكثير من النخب والمثقفين إلى الاندفاع نحو وسائل الإعلام الصانعة للرأي العام. فقد تسنّم الجيل الأول من السياسيين العراقيين زمام السلطة بعد 2003، متعكّزين على شرعيتين أساسيتين: الأولى، مناهضة حزب البعث المنحل، والثانية، النظام الديمقراطي البديل للدكتاتورية الذي يعتمد صناديق الاقتراع. وبهاتين الشرعيتين وبمعية الشرعية الدولية، اكتسب النظام السياسي الجديد مشروعيته (بمعنى مقبوليته من قبل العراقيين). وشكّلت المعارضة السياسية قبل 2003 من الإسلاميين المبعدين والحزبين الكرد عماد الجيل الأول، وهو جيل حمل معه تأريخاً نضالياً طويلاً ضد الدكتاتورية، وهو جيل اكتوى بلظى نار التمييز الطائفي والقومي، وهو المرتاب دوماً من التحالفات الإقليمية والدولية. وبذلك شكّل الانتماء الديني/المذهبي/القومي هاجساً لهذا الجيل الذي لم يتوانَ عن الاحتماء بهذه الهويات وتصديرها في خطابه اليومي، ضمن نظام المحاصصة السياسية الذي ميّزه. وبالطبع هذا الجيل تكيّف بشكل كامل مع النظام السياسي الجديد الذي وفّر له كل ما يلزم من مال وسلطة ومكانة وشعور بالأمان.

وإلى جانب الجيل الأول كان الجيل الثاني من الشباب المثقفين، وهم القريبون من الجيل الأول في الهموم، والشعور بفداحة الإجرام الذي مارسه النظام الدكتاتوري السابق. لكن هذا الجيل وفي الوقت نفسه كان بعيداً عن الجيل الأول تنظيمياً وتكويناً ثقافياً. ولعل ذلك بالإضافة إلى التدافع على المواقع السياسية عبر نظام المحاصصة أبعد هؤلاء عن مواقع السلطة، لكن ذلك جعلهم عماد الوعي الثقافي الجديد في عراق ما بعد 2003. وقد اندفع الثاني من المثقفين الناشطين إلى أن يكونوا عاملين في الإعلام والصحافة بشكل رئيس لما توفره لهم وسائل الإعلام والتفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي من منابر للتأثير المزدوج على الرأي العام من جهة والسلطة السياسية من جهة ثانية.

وقد حمل الجيل الثاني شعار إصلاح النظام أساساً في التوعية اليومية والتظاهرات المتعددة التي قادها بدءاً من 25 شباط 2011 وصولاً إلى الذروة في تموز 2015.

وفي هذا السياق بالضبط كان الشعور بالتحرر من الانتماء السياسي للأحزاب القومية والطائفية، والرغبة بالتعبير عن الحرية دافعاً نحو تحدي السلطة القائمة وتعليماتها البوليسية أحياناً والتي كانت في أذهان هؤلاء الإعلاميين امتداداً للنظام الدكتاتوري السابق.

وقد صنف هؤلاء الصحافيين أنفسهم أصحاب مشروع لإصلاح النظام، بوصفهم «صحافيين أحراراً" يمارسون المهنة والنشاط المدني والدفاع عن قضايا الحريات في الوقت نفسه.[13]

وكان الصحافيون يتميزون بما يشبه الحصانة عند السياسيين، إذ نجحت النشاطات المدنية بعد 2003 في رفع منسوب التحسس من تقييد الحريات العامة، ما جعل من التعدي أو التضييق على الصحافيين أمراً ذا كلفة باهظة على الحكومة.[14]

أضف إلى كل ذلك، أن وسائل إعلام غير منتمية إلى أحزاب السلطة، كانت تدعم حراك الإعلاميين الناشطين الذين باتوا أساس الحركة المدنية في العراق، مع ضعف النقابات وحداثة تجربة منظمات المجتمع المدني. فقد نظّم هؤلاء الناشطون الإعلاميون حملة كبيرة تحت عنوان: «بغداد لن تكون قندهار" احتجاجاً على تعرض ميليشيا جيش المهدي لعدد من طالبات الجامعة في البصرة عام 2008، فضلاً عن العديد من التظاهرات الاحتجاجية المطلبية المختلفة. وكان الصحافيون العماد الأساس للاحتجاجات العراقية منذ 2003 حتى تموز 2015. ويمكن القول إن الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام والموجهين للرأي العام، كانوا هم النخبة المثقفة، وهم أنفسهم الناشطن المنضوين في منظمات المجتمع المدني، وصوت المعارضة السياسية في الشارع في الوقت نفسه، وهي مفارقة عراقية بامتياز.

***

النقابة الوطنية للصحافيين: إرهاصات النشأة والاستقلال

عقب الاحتجاجات التي نظمها الصحافيون الناشطون ومنظمات المجتمع المدني الناشئة في 25 شباط 2011 وبعد ثورات الربيع العربي، رغبت السلطات السياسية بالتقرب من الوسط الصحفي من خلال طرح قانون حمل عنوان (قانون حماية الصحافيين) للتصويت في مجلس النواب العراقي. وشهد طرح المسوّدة الأولى للقانون ردود أفعال حادة من الوسط الصحفي الذي رأى أن القانون في حال إقراره سيكبّل الحريات، ويميّز الصحافيين عن عامّة الناس على غرار السياسيين الذين ميّزوا أنفسهم بامتيازات مالية وصلاحيات غير معقولة.

وجادل الوسط الصحفي بأن اسم القانون الذي يحمل عنوان (الحماية) ويتضمن تخصيص قطع الأراضي، والعلاج المجاني وغير ذلك من الامتيازات ليس سوى رشوة حكومية للإعلاميين، داعين إلى تغيير العنوان إلى (حقوق الصحافيين) وإلغاء الفقرات التمييزية في مسودته.[15]

كما أن القانون كان يتضمن ضمنياً إعادة تفعيل مواد جرائم النشر وقوانين مرتبطة مثل قانون الأفلام السينمائية وقانون المطبوعات العراقي وقانون وزارة الإعلام المنحلة والتي أوقفتها سلطة «بول بريمر" الحاكم المدني للعراق بعد 2003، ما جعل الوسط الصحفي يتحسس عودة الاستبداد للنظام السياسي في العراق.

وكان موقف نقابة الصحافيين العراقيين (الرسمية) داعماً لمشروع القانون، ومصرّاً على الحكومة بتضمين جميع تعليماتها أن «الصحافي هو المنتمي إلى نقابة الصحافيين" ليس إلا. بل أكثر من ذلك، عمدت النقابة إلى محاربة الصحافيين الرافضين مسودة القانون حد تهديدهم بإجراءات عقابية مختلفة.[16]

وكانت نقابة الصحافيين العراقيين (الرسمية) داعمة لمجمل التوجه العام للإعلاميين الراغبين بتوسيع دائرة الحريات في البلاد حتى اغتيال نقيبها (شهاب التميمي) عام 2006 على يد تنظيم القاعدة، واستلام (مؤيد اللامي) مهام النقيب، إذ «انحدرت النقابة إلى حضن السلطة بدلاً من الدفاع عن الصحافيين».[17]

وبعد أشهر حافلة بالنقاشات والضغط الإعلامي على البرلمان، صوّت مجلس النواب العراقي على قانون (حقوق الصحافيين) بعد الأخذ بالعديد من ملاحظات الأسرة الصحفية، ومنها تعريف الصحافي على أنه (العامل في مجال الصحافة) وليس المنتمي إلى نقابتها.

وقد شكل النجاح في الضغط على إجراء تعديلات كبيرة في القانون روحاً تضامنية بين الإعلاميين البارزين، ودافعاً نحو تأسيس نقابة جديدة تتولى الدفاع عن الصحافيين بعدما تخلت النقابة الرسمية عن هذه المهمة. ومنذ بدايات عام 2010 شعر الوسط الصحفي بتزايد التضييق على الحريات العامة، منها صعوبة إصدار الإجازات القانونية لمنظمات المجتمع المدني، والتي كانت تطول لأشهر عديدة، الا إذا حملت المنظمة المعنية اسماً إسلامياً أو حظيت بعلاقات سياسية. ومن مظاهر التضييق أيضاً، منع التصوير للإعلاميين إلا بإجازات رسمية، وتقييد التظاهر، وإعطاء صلاحيات لهيئة الإعلام والاتصالات لمراقبة الصحف الورقية وفرض الضرائب، وهي أمور خارجة عن نطاق الصلاحيات المحددة دستورياً. ويذكر الكثير من الصحافيين أن «حمل كاميرا التصوير في ذلك الحين كان يعادل حمل قاذفة RPG 7 في خطورتها على حياة الإعلاميين".[18]

ومع هذه المظاهر جميعها، وبالتزامن مع ثورات الربيع العربي، تحفز الصحافيون إلى تأسيس تجمع للدفاع عن الصحافيين بشكل خاص، والحريات بشكل عام.

«وشجعت الثورة المصرية تحديداً المثقفين العراقيين للنزول إلى الشارع بدلاً من العزلة النخبوية النرجسية عن المجتمع"،[19] وأن يكون المثقف فاعلاً اجتماعياً حقيقياً. وعلى الرغم من كل ذلك، لم يصل الأمر إلى معارضة النظام السياسي ككل والمطالبة بإسقاط النظام من قبل المثقفين بشكل عام والصحافيين بشكل خاص، كما جرى في الدول العربية، لأن المثقفين أنفسهم كانوا جزءاً من النظام ومؤسساته في أحيان كثيرة.

وكان أول الاحتجاجات العراقية بعد ثورات الربيع العربي، التظاهرة المطالبة بالمساواة والتي جرت في عيد الحب عام 2011. وتقدمت النساء صفوف المحتجين الذين شكّل غالبيتهم الصحافيون والصحافيات الناشطون والناشطات «وهو ما استفز السلطة كثيراً بسبب طابع الاحتجاج الحضاري والمدني".[20] وكانت الحكومة مدركة أن النخبة المثقفة والصحافيين غير قادرين على تنظيم تظاهرات شعبية واسعة لأسباب موضوعية منها: الانقسام المجتمعي طائفياً، والخوف من عودة شبح الحرب الأهلية وإضعاف الحكومة، ومنها أن الحكومة في تلك المرحلة، وبفضل الارتفاع الفاحش في أسعار النفط دولياً، كانت تقدم خدمات جيدة نسبياً مثل التوظيف الحكومي ورفع الرواتب والمنح المالية وغيرها. ومع كل ذلك، فإن الوسط الصحفي كان يشعر بضرورة إصلاح النظام السياسي من خلال مواصلة الاحتجاجات والضغط الإعلامي وتنظيم هذا

الوسط مؤسساتياً وفكرياً، من دون أن يكون لنقابة الصحافيين الرسمية دور في كل ذلك.

جمعية أو نقابة؟!

مثّلت مرحلة ما بعد إقرار قانون حقوق الصحافيين والاحتجاجات المتواصلة للنخبة المثقفة في العراق لحظة محتدمة أيضاً في الحوارات الداخلية ضمن مسارين: الأول تضمّن الدفاع عن تأسيس نقابة جديدة تدافع عن الصحافيين وتشارك في المجال العام بأوسع أبوابه، في مقابل مجموعة أخرى من المثقفين والصحافيين الذين كانوا يدافعون عن النقابة الرسمية بوصفها الجسد الجامع التاريخي لهذا الوسط.

والمسار الثاني كان يدعو إلى تأسيس جمعية (أو منظمة مجتمع مدني) تتولى أمر الدفاع عن حقوق الصحافيين، درءاً للمواجهة مع النقابة الرسمية والموجودة بقانون، في مقابل من دعا إلى تأسيس نقابة جديدة بدافع من الشعور باليأس من إصلاح النقابة الرسمية داخلياً، والرغبة الخفية بمواجهة السلطة وأركانها.

وكان أنصار تشكيل نقابة جديدة يستندون إلى «الدستور العراقي الدائم» الذي يكفل تشكيل النقابات والاتحادات من دون أن يذكر قيداً مثل (نقابة واحدة لكل مهنة). فيما كان أنصار تشكيل جمعية يستندون إلى حاجة التشكيل الجديد لدعم مالي من المانحين الدوليين الذين يشترطون وجود كيان مسجل رسمياً، وهو ما لم يكن ممكناً واقعياً في حال تشكيل النقابة.

انسحب أنصار النقابة الرسمية بهدوء من النقاشات، فيما رجحت كفة المطالبين بتأسيس نقابة جديدة للصحافيين في مقابل من طالب بتأسيس جمعية. وفي هذه النقاشات انسحب العديد من الرموز الصحفية، فيما تولت رموز صحفية أخرى مهمة الخطوات التأسيسية للنقابة الجديدة التي سمّيت: بـ«النقابة الوطنية للصحافيين".

ويذكر الصحافيون المؤسسون أن الدافع وراء تأسيس النقابة يعود إلى أن نقابة الصحافيين الرسمية كانت تعمل بمعايير غير مهنية في إبعاد أو تقريب الصحافيين بمقتضى بعدهم أو قربهم من السلطة. فكانت تقوم بفرز الصحافيين المشاكسين، وتمنعهم من إجازات التغطية الإعلامية. وكانت تستغل إمكانية إصدار الهويات الصحفية بوصفها هبة لمن يؤسس مؤسسة صورية أو أن يحولها بوقاً للسلطة. بل أكثر من ذلك كانت النقابة معروفة ببيعها البطاقات الصحفية لسائق التاكسي بغرض استغلالها لعبور السيطرات الأمنية. واستغل هذا الأمر أحياناً إرهابيون قُبض عليهم لاحقاً.[21]

كما يذكر مؤسسون آخرون، أن النقابة الرسمية كانت غطاءً للنوادي والبارات والقمار استغلالاً لاسم الإعلاميين، لأن القانون يحمي ممتلكات نقابة الصحافيين. وبذلك تحولت النقابة الرسمية إلى حارس للسلطة وليس للصحافيين. فهي على سبيل المثال لم تتخذ أي إجراء إداري أو قانوني أو حتى إعلامي لحماية الصحافيين أمام تصرفات القوات الأمنية.[22]

وقد مثّل تتويج حوارات الصحافيين بإقامة المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للصحافيين مطلع عام 2013، تتويجاً أيضاً للحظة الصراع بين النخبة المدنية المثقفة مع الاسلاميين في السلطة. وعمدت الحكومة إلى قطع الطرق المؤدية إلى فندق الشيراتون الذي كان مقرراً أن يشهد إقامة المؤتمر التأسيسي، في محاولة لمنع الصحافيين من الوصول.
ورغم كل العراقيل، عُقد المؤتمر التأسيسي الأول بحضور عدد من النواب الداعمين، وهو أيضاً شهد حسم قضية قانونية النقابة من عدمها من خلال المادة الدستورية التي تؤكد حرية الانضمام إلى النقابات وتأسيسها. والدستور العراقي لم يشر إلى أن للمهنة الواحدة نقابة واحدة، كما أن البرلمان العراقي لم يقر القوانين الجديدة الخاصة بالنقابات، ما يعني «أن تأسيس النقابة له مبرر دستوري قوي، لكن من دون غطاء قانوني، مثله مثل حالة الأحزاب في حينها، إذ كانت موجودة في العملية السياسية بموجب النص الدستوري الذي يبيح الانضمام وتأسيس الأحزاب من دون أن يكون هناك قانون للأحزاب والجمعيات السياسية"[23] بحسب سياق الاتفاق الذي جرى على التبرير القانوني للنقابة في مؤتمرها التأسيسي الأول.

وشهد المؤتمر التأسيسي أيضاً اختيار أعضاء مجلس النقابة، ورئيس مجلس النقابة، فضلاً عن قيمة اشتراك الأعضاء المنتمين، والنظام الداخلي الذي اعتمد المهن المجاورة للصحافة (مثل التصوير والإخراج) مِهناً صحفية للمرة الأولى.

وتابعت النقابة في دورتها الأولى بالخصوص مهمة الدفاع عن الحريات العامة والصحفية بشكل خاص من خلال إصدار المواقف والبيانات. وكان من منجزات النقابة الوطنية للصحافيين المهمة، إثبات إمكانية التعددية النقابية رغم معارضة النقابة الرسمية ومعها السلطة السياسية.
والمنجز الثاني هو محاولتها الناجحة في تحريك تظاهرة للمطالبة بالإفراج عن صحافي فرنسي من أصل جزائري يدعى "نادر دندون" مطلع عام 2014، إذ إن موقف النقابة كان حاسماً في نجاة الصحافي من اتهامات خطيرة بعد 23 يوماً من الاعتقال.

وشيئاً فشيئاً بدأ دور النقابة الوطنية للصحافيين يخفت في مجال الدعوة إلى الاحتجاج أو المشاركة فيه، واقتصرت الدعوات الداعمة لحرية التعبير والبيان والفكر على تلك المواقف التي كان يصدرها (تحالف المادة 38). وهذه المادة في الدستور العراقي تكفل حرية الفرد في التعبير والتظاهر والاعتصام. وكان التحالف يضم نحو 90% من المنظمات غير الحكومية والعديد من الناشطين بالاضافة إلى النقابة الوطنية للصحافيين، إذ في مرحلة ما كانت المواقف المتعلقة بالدفاع عن الحريات تصدر عن هذا التحالف ليس إلا. حتى إن احتجاجات تموز عام 2015، شهدت غياباً كلياً للنقابة الوطنية للصحافيين بعدما كان أعضاؤها الفاعلين الرئيسيين في احتجاجات متواصلة بدءاً من 25 شباط 2011. وكان موقف النقابة الوطنية متماهياً مع تحالف المادة 38 في دعمه احتجاجات البصرة أيضاً عام 2018 والتي خلفت العديد من القتلى والجرحى.

وفضّلت النقابة الوطنية للصحافيين إبداء موقفها من التظاهرات الاحتجاجية الكبيرة التي اجتاحت العديد من المدن العراقية في تشرين الأول-اكتوبر عام 2019، والتي خلفت مئات القتلى وآلاف الجرحى، ضمن بيانات شكلية أصدرها تجمع غير رسمي لبعض النقابات الداعمة للتظاهرات.

وواصلت النقابة مسيرتها بصعوبة بالغة لثلاث دورات (أمد الواحدة منها 3 سنوات) واجهت خلالها العديد من المشكلات أدت في النهاية إلى تذويب دورها في الساحة الثقافية والمهنية، وتأثيرها في قضايا الحريات.

منهجية الفعل:

ويبدو أن النقابة الوطنية للصحافيين التي كانت حصيلة احتجاجات المثقفين وصراعهم مع السلطة لسنوات واجهت تحديات مختلفة يمكن تعدادها وفقاً للآتي:

عدم التجانس الداخلي: فقد افتقدت النقابة في دوراتها الثلاث وجود قائد موجِّه. وكان النقيب في كل دورة مديراً بسيطاً يعتمد الانفتاح الشبكي الصداقوي (القائم على الصداقات) أكثر من الانفتاح على الأعضاء.[24]

هيمنة الشيوعيين: فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الصحافيين هم من المدنيين والعلمانيين الليبراليين، إلا أن الصحافيين الشيوعيين ونظراً لقدرتهم على التنظيم، استطاعوا الهيمنة على العديد من المنظمات والتجمعات ذات الطابع الديمقراطي داخلياً، ومنها النقابة الوطنية للصحافيين، إذ كان عدد الشيوعيين في المجلس الأول عضوين، ارتفع بعدها في الدورة الثانية إلى أربعة، فيما كان النقيب في الدورة الثالثة عضواً في المكتب السياسي ومتحدثاً باسم الحزب الشيوعي رسمياً. وكان للحضور الشيوعي وهيمنته على خطاب النقابة تأثير سلبي على الكثير من الصحافيين الذين رأوا أن النقابة تحولت إلى فرع من فروع الحزب الشيوعي من أجل تحصيل الأموال والمنح.[25] وفي مقابل هذا الطرح يدافع الأعضاء اليساريين في النقابة الوطنية للصحافيين عن أن انضمام الشيوعيين لم يكن بأوامر من الحزب ولا حتى برغبته، إذ إنهم تلقوا نصيحة من قيادة الحزب الشيوعي العراقي في عدم التوجه نحو تأسيس نقابة، والسعي بدلاً من ذلك إلى اختراق نقابة الصحافيين الرسمية من خلال أدواتها وآلياتها.[26]

عقدة السلطة: كان أعضاء النقابة أحياناً يمارسون أعمالهم بوصفهم طرفاً سياسياً معارضاً للعملية السياسية من خلال الاحتجاج والنشاط السياسي، تاركين الهدف الأساس من وجود النقابة في المدافعة عن الصحافيين في القضايا القانونية والإدارية وجلب الامتيازات العامة لهذه الشريحة.

الانغلاق العلماني: كان مقرراً أن تكون النقابة الوطنية للصحافيين نقابة لجميع أصحاب هذه المهنة من دون النظر إلى توجهاتهم السياسية. وقد اتخذ مجلس النقابة في أول اجتماعاتها في الدورة الأولى مبادرة لزيارة جميع المحطات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية، لدعوة العاملين فيها للانضمام إلى النقابة. إلا أن توجهات الأعضاء الشيوعيين حصرت الأمر بالمحطات القريبة من اليسار العلماني، دون الانفتاح على المحطات المستقلة أو الإسلامية.[27]

سوء النموذج وغياب التجربة: كانت التجارب النقابية والعمل التنظيمي في العراق بعد 2003 تتمحور حول التنافس على الامتيازات –(مثل السفر، والمكافآت المالية، والتباهي بالمنصب والمكانة في الإعلام وغيرها)-، ولم يكن للأعضاء المؤسسين للنقابة الوطنية للصحافيين تجربة في العمل النقابي الإداري، أو العمل الطوعي الحرّ، ما شكّل عائقاً حقيقياً أمام إنجاز الأهداف وتحقيق التقدم.[28] ولعل ما يؤكد عدم الحرص وسوء الإدارة في النقابة هو تلف السجلات والأرشيف التابع للنقابة من بيانات ووثائق ومواقف بحسب نقيب النقابة الوطنية للصحافيين في الدورة الحالية.[29]

غياب الصحافة المستقلة: لم تكن غالبية الصحافيين تعمل في وسائل إعلام مستقلة ومستقرة. وبمرور الوقت اختفت المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحفية القليلة غير الحزبية، وزادت قوة وسائل الإعلام المنتمية إلى الأحزاب والشخصيات السياسية. وكانت قوة هذه المحطات في قدرتها المالية واستقرار العاملين فيها، ما جعلهم يبتعدون عن المشاكسات النقابية مع نقابة السلطة.

الفساد وانعدام الشفافية: يذكر العديد من الأعضاء المؤسسين أنهم لا يعرفون أحياناً حجم التبرعات أو المنح والهبات التي تقدم من المنظمات الدولية أو الجهات المانحة، بل ذكر البعض منهم وجود طرق ملتوية وغير قانونية للحصول على المنح من بعض المنظمات الدولية بسبب عدم تسجيل النقابة بشكل رسمي.[30] وكان لسوء الإدارة وعدم الشفافية وغياب وجود لجنة رقابية من مؤتمر النقابة العام دور في اتهامات بالفساد، طالت بعض أعضاء مجلس النقابة، إذ تناولت وسائل التواصل الاجتماعي أحياناً بيانات ومنشورات محمومة تتناول قصص اختلاس أو فساد إداري في النقابة.

نقابة أم منظمة مجتمع مدني؟! من مفارقات المآلات التي بلغتها النقابة الوطنية للصحافيين، هي أن مجمل نشاطها بات محصوراً اليوم في برامج التدريب ونشاطات توعوية، وهي اهتمامات منظمات المجتمع المدني، فيما تركت النقابة مهمة الرصد والمدافعة ورفع الصوت في دعم قضايا الحريات الفردية والعامة. وسبب ذلك كما رأينا انعدام الدافع في انضمام الصحافيين إلى النقابة الجديدة من جهة، وعدم تمكن التشكيل الجديد من ممارسة مهامه دون دعم مالي دعته إلى عقد شراكات مع منظمات دولية. وهذه المنظمات بدورها لم تدعم النقابة لعملها، وانما موّلت نشاطات محددة كانت بدورها في صلب اهتمامات المنظمات أكثر من اهتمامات النقابة.

مشكلة التمويل: لعل هذه المشكلة هي الأساس في نشاطات النقابة، إذ لم يلتزم الكثير من أعضاء النقابة البالغ عددهم 1227 عضواً اليوم بتسديد الاشتراكات السنوية، فيما لم تتمكن النقابة من إيجاد مصادر مستقرة ومستدامة للتمويل، وهو ما عرّض النقابة إلى شلل في أبسط مستلزماتها المتمثلة بالمقر والموظفين وإصدار البطاقات وغيرها.[31]

مشكلة القانون: على الرغم من التبرير الدستوري الذي تمسك به المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للصحافيين، إلا أن الواقع كان صعباً في ظل عدم التكييف القانوني للنقابة. وقد حدا بالنقابة إلى الدفاع عن مشروع قانون قُدِّمَ عام 2014 من قبل بعض النواب واللجان المختصة في البرلمان تحت عنوان (قانون النقابات والاتحادات المهنية) الذي كان يبيح التعددية النقابية انسجاماً مع روح الدستور. إلا أن القانون رُكِنَ جانباً بعد نقاشات أولية، إذ يبدو أن النقابات الرسمية عديدة مثل نقابة المحامين والمهندسين والأطباء وغيرها، ساهمت بإجهاضه، رغبة منها بالإبقاء على الإرث الأحادي القديم بدلاً من التعددية المقلقة.

الحواشي

-(1)- د. حمدان عبد المجيد الكبيسي، الصناعة، دار الحرية للطباعة، 1985، ج5، ص295-301.

-(2)- د. عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، المصدر نفسه، ص129-158.

-(3)- يراجع: مجموعة القوانين العثمانية، المطبعة العلمية، 1925، ترجمة: عارف أفندي رمضان، ج5.

-(4) - د. ابراهيم خليل أحمد، الجمعيات والنوادي، حضارة العراق، مصدر سابق، ج13، ص145.

-(5)- حوار أجراه الباحث مع سفير الولايات المتحدة في المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق USAID، السيد جوزيف كوكسيان في بغداد بتاريخ 2012/1/12.

-(6)- Rima Majed and Janan Aljabiri, Contemporary social movements in Iraq: mapping the labor movement and the 2015 mobilizations, Rosa-Loxemburg Stiftung, 2020, p29-33.

-(7)- أشرنا في وقت سابق إلى تصنيف المنظمات من حيث الحجم وجهة التمويل وذلك ضمن مقال نشر على موقع المونيتور. للمزيد ينظر: علي طاهر، منظمات المجتمع المدني في العراق.. وهم أم حقيقة؟، متاح على: http://www.al-monitor.com.

-(8)- «دائرة المنظمات غير الحكومية، تقرير شهر شباط 2015»، مجلس الوزراء، متاح على: http://www.ngoao.gov.iq/.

-(9)- مركز المعلومة للبحث والتطوير، دليل المنظمات غير الحكومية في العراق 2013، ص8-9.

-(10)- هيئة الإعلام والاتصالات، التقرير السنوي لهيئة الاعلام والاتصالات 2004-2005، ص41.

-(11)- هيئة الإعلام والاتصالات، الإذاعات والفضائيات والمحطات الارضية المرخصة لعام 2014، ص1-10.

-(12)- وزارة التخطيط وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، ص99.

-(13) - حوار مع حامد السيد العضو المناوب في مجلس النقابة الوطنية للصحافيين في الدورة الأولى، وعضو مؤسس فيها.

-(14) - كان يكفي مثلًا اعتقال أو ضرب أو تهديد أحد الصحافيين، كي ينبري الصحافيون إلى تخصيص برامج وأعمدة في وسائل الإعلام، أو حتى إقامة وقفات احتجاجية. وكان أبرز مثال عليه الاحتجاجات الكبيرة التي نظمها الصحافيون اعتراضاً على إساءة إمام جمعة جامع براثا الشيخ جلال الدين الصغير بحق الصحافي احمد عبد الحسين الذي كتب عن توزيع هبات للمواطنين للتصويت لإحدى القوائم الانتخابية قبيل انتخابات عام 2010.

-(15) - حوار مع قيس العجرش.

-(16) - حوار مع حامد السيد.

-(17) - حوار مع مصطفى ناصر رئيس جمعية الدفاع عن الصحافيين وعضو مؤسس للنقابة الوطنية للصحافيين.

-(18) - ذكر ذلك العديد من الذين التقيناهم ضمن هذه الدراسة.

-(19) - حوار مع حامد السيد.

-(20) - حوار مع حامد السيد.

-(21) - حوار مع أمل صقر، عضو مجلس النقابة في الدورة الثالثة.

-(22) - حوار مع حامد السيد.

-(23) - حوار مع قيس العجرش، العضو المؤسس للنقابة الوطنية للصحافيين وعضو مجلس النقابة في الدورة الاولى.

-(24) - حوار مع حامد السيد.

-(25) - حوار مع أمل صقر.

-(26) - حوار مع ياسر السالم، نقيب النقابة الوطنية للصحافيين في الدورة الثالثة.

-(27) - حوار مع حامد السيد.

-(28) - حوار مع قيس العجرش.

-(29) - حوار مع ياسر السالم.

-(30) - حوار مع أمل صقر.

-(31) - حوار مع ياسر السالم.

-(1) الفصل الثاني: الحركة العمالية وتطور النقابات المصرية، النقابات العمالية المصرية – رؤية ثورية، بوابة الاشتراكي، https://bit.ly/39eKQSI

-(2) الموقع الرسمي لدار الخدمات النقابية والعمالية، https://bit.ly/3nTxQ97

-(3) هبة خليل ودواليا موسى، النقابات المستقلة في مصر: بداية جديدة؟، السفير العربي، 18 ديسمبر 2013، https://bit.ly/2HYu9iJ

-(4) جويل بينين، صعود عُمَّال مصر، كارنيجي الشرق الأوسط، 28 يونيو 2012، https://carnegie-mec.org/2012/06/28/ar-pub-48864

-(5) المرجع السابق.

-(6) المرجع السابق.

-(7) المرجع السابق.

-(8) المرجع السابق.

-(9) المرجع السابق.

-(10) المرجع السابق.

52

النقابات المستقلة: حالة مصر 2004-2015

تجارب بين التطورات السياسية والعوامل الذاتية

باحثة: شيماء الشرقاوي

مراجع: محمد العجاتي

مقدمة:

لمصر تاريخ طويل في النضال النقابي والعمالي، يسبق بكثير مرحلة ما قبل ثورة يناير. يعود هذا التاريخ الطويل إلى محطات كثيرة خلال القرنين التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والذي شهد حركة نقابية كبيرة ومتنوعة، على الرغم من محاولات الإخضاع المختلفة، إلا أن السيطرة على هذه الحركة حصلت، وجرى وضعها في إطار مؤسسي يخضع لسيطرة الدولة بشكل كبير. وجرى ذلك بتأسيس الاتحاد العام لعمال مصر سنة 1957، وتلت ذلك محطات طويلة وهامة من النضال.[1]

وربما يمكننا الإشارة هنا إلى تجربة دار الخدمات النقابية التي تأسست عام 1990 على يد قيادات عمالية تؤمن باستقلالية النقابات. وقد انبثقت هذه القيادات من الحركة العمالية المصرية التي ازدهرت في النصف الثاني من الثمانينيات خارج التنظيم النقابي الرسمي، بعد إضراب عمال سكك الحديد عام 1986، ثم إضراب عمال الحديد والصلب عام 1989.[2]

وما يهمنا في هذه الورقة تحديداً، هو تسليط الضوء على الإشكاليات الذاتية التي واجهت النقابات المستقلة - ويعني هذا المصطلح في الحالة المصرية النقابات العمالية المستقلة عن الاتحاد العام لعمال مصر المؤمم من النظام - من خلال استعراض تاريخي للمرحلة ما بين 2004، منذ أول تحرك كبير للنقابات المستقلة، وحتى عام 2015، للنضال النقابي والعمالي في مصر، باعتبارها المرحلة المعاصرة والتي ضمت محطات مهمة أثرت على حالة النقابات المستقلة الحالية في مصر. وبالتالي فهذه الورقة تهتم بتناول الإشكاليات الذاتية للنقابات المستقلة، من خلال الاستعراض التاريخي، وتغطية الإشكاليات المختلفة في كل مرحلة.

المحطة الأولى: التأسيس الجديد ما قبل يناير 2011:

لم يرتبط مولد النقابات المستقلة في مصر بقيام ثورة يناير2011 كما يظن البعض، بل كانت البداية قبل ذلك. ففي 2009، مع تأسيس أول نقابة مستقلة للعاملين في مصلحة الضرائب العقارية من قبل العاملين في الدولة في هذا القطاع، استناداً إلى معاهدة منظمة العمل الدولية، والتي ضمنت للعمال الحرية النقابية والحق في التنظيم. بعد ذلك، تأسست ثلاث نقابات أخرى قبل ثورة يناير 2011، وهي نقابة المعاشات، والعلوم الصحية، والمعلمين. وبالإضافة إلى النقابة الأولى، كانت تلك هي أكبر النقابات المستقلة وأكثرها تأثيراً. إلا أن غالبية النقابات المستقلة، تأسست بعد ثورة يناير، التي كشفت مرة أخرى فساد النقابات العامة وانحيازها إلى السلطة، كما فعل الاتحاد العام لعمال مصر (الرسمي)، الذي أدان إضرابات العمال المواكبة للأيام الثمانية عشر التي انتهت بتنحي مبارك. وقد أصبح عدد النقابات المستقلة 1500 نقابة، حتى وصل عدد الاتحادات التي تضم النقابات المستقلة إلى خمسة اتحادات.

بينما ضم الاتحاد العام لعمال مصر 23 نقابة عامة، في الدورة النقابية «2006-2011» وحوالي 1809 لجان نقابية. [3]

فمنذ تأسيسه في العام 1957، كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، التنظيم النقابي القانوني الوحيد في مصر. وحظي بوضع رسمي، بموجب القانون 35 لسنة 1976. كان الاتحاد أيضاً أداة في يد الدولة، على الرغم من التغييرات الجذريّة التي شهدتها السياسة الاقتصادية والاجتماعية منذ خمسينيات القرن الماضي. يعمل جميع أعضاء الاتحاد تقريباً في القطاعين الحكومي أو العام، حيث يستند هيكل الاتحاد على القطاع العام. تمثّلت مهمّة اتحاد عمال مصر في السيطرة على العمال، بقدر تمثيلهم. لكنه لم يتمكّن من منع تعبئة العمال المستقلين في أواخر عهد مبارك. فمنذ عام 2000 وحتى العام 2010، شارك ما يزيد على مليونين وربّما 4 ملايين عامل مصري في نحو 3400 إلى 4 آلاف إضراب.

وقاوم الاتحاد الرسمي عام 2003 سنّ قانون العمل الموحّد، ولكنه قبل في النهاية. [4] وساهم القانون في تغيير الممارسة السائدة، بمنح العمال وظائف دائمة بعد فترة تجريبية، من خلال السماح لأصحاب العمل بتشغيل العمال لأجل غير مسمّى بعقود "مؤقتة" محدّدة الأجل، وفصلهم من وظائفهم عند إنهاء تلك العقود وفقاً لتقديرهم. غير أن تنفيذ هذه الجوانب من القانون جرى بشكل ضعيف. وفي عام 2004، لم يعترض اتحاد عمال مصر على تنصيب ما أصبحت تُعرَف باسم "حكومة رجال الأعمال" بقيادة رئيس الوزراء أحمد نظيف. إلا أن الكثير من قواعد الاتحاد لم تفعل ذلك، وقد تصاعدت وتيرة التحرّكات بعد تولّي حكومة نظيف السلطة مباشرة. ففي العام 2004 كان هناك 265 تحرّكاً جماعياً، وقع ما يزيد على 70 % منها بعد تولّي حكومة نظيف السلطة في يوليو 2004.[5] تركّزت الحركة في البداية في صناعة النسيج، التي كانت هدفاً للخصخصة، لكن بحلول العام 2007 شملت الحركة تقريباً كل مجالات الصناعة والخدمات العامة والنقل وموظفي الخدمة المدنية والمهنيين. على الرغم من تصاعد الاحتجاجات التي لم يكن في وسع اتحاد عمال مصر السيطرة عليها، ظلّ هذا الأخير الممثل الاسمي المهيمن على العمل المنظّم. وعشيّة سقوط الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير 2011، كانت هناك ثلاث من النقابات المستقلة فقط، لم تخضع لسيطرة النظام المباشرة. وربما يعود ذلك إلى تماسكها منذ نشأتها، والسياق السياسي الذي سمح بتواجدها في الوقت نفسه الذي سيطر فيه النظام على الاتحاد العام. وبالنسبة إلى الحركة التي أدّت إلى تشكيل نقابة مستقلّة في عام 2007، بدأت عندما شكّل موظفو سلطة الضرائب العقارية لجنة وطنية للإضراب لقيادة حملة منسّقة لدعم مطالبهم من أجل المساواة في الأجور مع موظفي الضرائب الذين توظفهم وزارة المالية بشكل مباشر، وكانت رواتبهم أعلى بكثير. ونشأ التفاوت بسبب عملية إعادة تنظيم بيروقراطية جرت قبل سنوات عدة، ما أدى إلى وجود مجموعة من الكَتَبة الذين يتقاضون أجوراً زهيدة ممّن تستخدمهم السلطات المحلية بموارد أقلّ من الحكومة المركزية.[6] وقد بلغت الحملة ذروتها في احتلال الشارع مدة 11 يوماً أمام مقر مجلس الوزراء في

وسط القاهرة. وصمّم نحو 8 آلاف من العمال وأسرهم على البقاء حتى الموافقة على طلب المساواة في الأجور. والمفاجئ أن وزير المالية يوسف بطرس غالي استسلم، وحصل عمال مصلحة الضرائب العقارية على زيادة في الأجور بنسبة 325%.[7]

بناءً على قوة دفع هذا الإنجاز، أمضت لجنة الإضراب العام التالي في تنظيم نقابة مستقلّة. وبحلول ديسمبر 2008، انضم أكثر من 30 ألف من حوالي 50 ألفاً من الموظفين الذين تستخدمهم السلطات المحلية في جميع أنحاء مصر إلى النقابة الجديدة. واعترفت وزارة القوى العاملة والهجرة (أي العمل) بشكل غير متوقّع (وفي الواقع، غير قانوني) بالنقابة الجديدة في نيسان/أبريل 2009، وهي أول نقابة مستقلّة عن النظام خلال أكثر من نصف قرن. كما تأسّست نقابتان مستقلّتان للفنيين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين قبل نهاية العام 2010.[8]

أصبح العمال إلى حدّ بعيد أكبر عناصر ثقافة الاحتجاج المزدهرة في العقد الأول من الألفية الثانية، والتي قوّضت شرعية نظام مبارك، مع أنهم حظوا باهتمام أقلّ بكثير على المستوى الإعلامي من الحركات المؤيّدة للديمقراطية من الطبقة الوسطى، مثل حركة كفاية وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة التحركات العمالية التي تكون محددة المطالب أكثر من التحركات العامة، وهو ما يجعلها غير جاذبة بشكل كبير للتغطية الإعلامية إلا في الحالات التي تتطور فيها، أو تبدأ في التواصل مع قوى حزبية أو سياسية. لكن حتى العام 2010، لم تشجّع سوى أقليّة صغيرة من العمال التحوّل الديمقراطي كهدف استراتيجي. إذ سعى العمال المضربون أو المحتجّون عادة إلى استمالة قوة النظام بدلاً من تحدّيها علناً، من خلال دعوة مبارك أو وزير في مجلس الوزراء لزيارتهم. ومثّل إضراب 22 ألف عامل في شركة مصر للغزل والنسيج (المعروفة باسم غزل المحلّة)، في سبتمبر2007 نقطة تحول أخرى. فبناءً على نجاحهم، دعت لجنة إضراب عمال غزل المحلة إلى إضراب في 6 أبريل 2008، للمطالبة بوضع حدّ أدنى وطني شهري للأجر الأساسي بواقع 1200 جنيه مصري. لكن قوات الأمن أحبطت الإضراب من خلال مزيج من الاستقطاب والقمع العنيف. ورسم النظام خطاً أحمر في الربط بين المظالم المحلية وبين السياسات الوطنية. ونجح مؤقتاً في ذلك. ومع هذا، استمرّ النضال من أجل أجر يفي بمتطلّبات العيش. وقُدّمت دعوى قضائية أدّت إلى صدور حكم قضائي في مارس 2010، يطالب الحكومة بوضع حد أدنى "عادل" للأجور. في الأول من مايو، 2010، تجمّع مئات العمال ومناصروهم أمام البرلمان، مطالبين الحكومة بتنفيذ الحكم القضائي، ووضع حدّ أدنى للأجر الشهري الأساسي بواقع 1200 جنيه، وهو رقم راج منذ أن أُحبِط إضراب شركة غزل المحلّة العام 2008. وهتف العمّال: "إما وضع حد أدنى عادل للأجور، أو يعود أعضاء الحكومة إلى منازلهم"، و"يسقط مبارك وكل من يرفعون الأسعار"![9]

ونتيجة لمزيج من القمع والقدرات المحدودة للشبكات المحلية التي مكّنت من تنظيم العمل الجماعي على مستوى أماكن العمل، لم تبرز المطالب السياسية الواضحة إلا بصورة عَرَضيّة في الفترة الممتدة بين العامين 2008 و2010. وأسفر هذا عن منع الحركة العمالية من تطوير قيادة وطنية أو برنامج سياسي. ولأن العمال لم يكونوا يثقون عادة بمثقفي المعارضة بوصفهم غرباء يسعون إلى فرض أجندتهم الخاصة، كان ثمّة روابط هشّة ومتقطّعة فقط بين هاتين القوتين.[10]

المحطة الثانية: الانفجار الكبير مع ثورة يناير 2011:

عند اندلاع ثورة يناير 2011 في الخامس والعشرين من الشهر، سارع العمال، على الرغم من عدم قدرتهم على أخذ زمام المبادرة، إلى تعبئة صفوفهم للمشاركة في الإطاحة بحسني مبارك. ويتمثّل أحد أهم الأحداث في تشكيل الاتحاد المصري للنقابات المستقلّة، أول مؤسّسة جديدة تخرج من رحم الثورة.

أعلن عن وجود الاتحاد في 30 يناير 2011، في مؤتمر صحافي عُقد في ميدان التحرير بالقاهرة، بؤرة الحركة الشعبية لإسقاط مبارك. وبما أن تأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة كسر احتكار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر القانوني للتنظيم النقابي، فقد كان عملاً ثورياً يُصبح فيه الخرق القانوني أساساً لشرعية جديدة.

أنشأت النقابة العامة المستقلة لعمال الضرائب العقارية والنقابات المستقلة لفنيي الرعاية الصحية والمعلمين، الاتحاد الجديد بدعم من مركز الخدمات النقابية والعمالية، وهي منظمة غير حكومية ذات قاعدة شعبية، تركّز على قضايا العمل أنشئت في العام 1990. وانضمت إليهم نقابة المتقاعدين التي تأسست مؤخراً وتضم 8.5 ملايين عضو، وممثلو عمال النسيج والأدوية والصناعات الكيماوية والحديد والصلب والسيارات من المناطق الصناعية في القاهرة وحلوان والمحلة الكبرى ومدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات.

ومع أن الحركة العمالية حققت تقدّماً في هذه المحطة، بقيت النقابات الجديدة تواجه إشكاليات وتحديات هيكلية، ونذكر منها التمويل،[11] حيث يعتبر تمويل النقابات المستقلة إشكالية حقيقية، إذ يتعيّن على النقابات المستقلة جمع المستحقات من كل عضو على حدة كل شهر، في حين لايزال الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يتلقى مستحقات من خلال خصم تلقائي من الأجور، حتى من أولئك الذين استقالوا صراحة. وتسيطر البيروقراطية المركزية في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على الصناديق الاجتماعية للنقابات المكوّنة له، والتي توفر المعاشات والمزايا القيّمة الأخرى. ولا تستطيع النقابات المستقلة الجديدة الحصول على هذه الأموال، حتى وإن كان كل أو معظم أعضائها هم أعضاء سابقون في نقابات تابعة للاتحاد العام، كما هو الحال مع عمال الضرائب العقارية، وعمال هيئة النقل العام في القاهرة، والمعلمين وعمال البريد، وغيرهم. شارك العديد من العمال في الثورة كأفراد، بعد أن سهّلت الحكومة عليهم ذلك، من خلال قيامها بإغلاق جميع أماكن العمل في مطلع فبراير 2011. وفي 6 فبراير، عاد العمال إلى وظائفهم. وبعد يومين فقط، دعا الاتحاد المصري للنقابات المستقلة إلى إضراب عام يطالب حسني مبارك بالتنحي عن السلطة. استجاب عشرات الآلاف من العمال - بما في ذلك المستخدمون في أماكن العمل الكبيرة والاستراتيجية مثل هيئة النقل العام بالقاهرة، وهيئة السكك الحديد، والشركات التابعة لهيئة قناة السويس، والشركة العامة للكهرباء، وغزل المحلة ـ إلى الدعوة، وشاركوا في حوالي 60 إضراباً واحتجاجاً في الأيام الأخيرة قبل سقوط مبارك في 11 فبراير. وقد اتّخذت واحدة من الخطوات المهمة عندما بدأوا في الاحتجاج، ما أعطى الثورة بُعداً اقتصادياً واجتماعياً إلى جانب المطالب السياسية. وكان الشلل الاقتصادي الناجم عن هذه الموجة من الإضرابات، "واحداً من أهم العوامل التي أدّت إلى تسريع قرار مبارك بالرحيل".[12]

إلا أن ذلك لم يمنع من الانقسام الداخلي للحركة النقابية نتيجة عدم وجود هياكل واضحة داخل النقابات، إضافة إلى غياب اللوائح الداخلية وآليات اتخاذ القرار، إلى جانب إشكالية سيطرة بعض الشخصيات على

التحركات التي تأثرت بغيابهم أو بتأرجح مواقفهم فيما بعد.

المحطة الثالثة: التراجع والانحسار 2012-2015:

بعد رحيل مبارك، واصل العمال الاحتجاج. فقد شارك ما لا يقل عن 150 ألفاً منهم في 489 إضراباً، وغير ذلك من النشاطات خلال فبراير 2011. واستغل قادة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة ونشطاء العمال هذا الزّخم للدفاع عن ديمقراطية حقيقية، وليس مجرّد تغيير وجه النظام. وهكذا، اجتمع أربعون منهم في فبراير 2011، وتبنّوا إعلان "مطالب العمال في الثورة"، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات مستقلّة والحق في الإضراب، وحلّ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.[13]

وواصل النقابيون المستقلون تحرّكهم. وعقد قادة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة في مارس 2011، مؤتمراً بعنوان "ماذا يريد العمال من الثورة؟". وتمت الموافقة في خلال أسبوعين على أحد مطالبهم الرئيسية، وهو إلغاء تعيين المجلس العسكري أمين صندوق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وزيراً مؤقتاً للقوى العاملة والهجرة، واقترحوا بدلاً منه الدكتور أحمد البرعي، وهو أستاذ قانون العمل في جامعة القاهرة الذي كان يدعو صراحة إلى التعدّدية النقابية. ولذلك، اعترف البرعي بالاتحاد المصري للنقابات المستقلة وعشرات النقابات العمالية المؤسسية المستقلة التي نشأت بعده. وعلى الجانب الآخر جاء ردّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حاكم البلاد حينها، على موجة الاحتجاجات العمالية والنقابية، بإصدار مرسوم عسكري في 24 مارس 2011، يتضمّن غرامة تصل إلى 50 ألف جنيه مصري على أي شخص يشارك في أو يشجّع الآخرين على الانضمام إلى اعتصام أو أي نشاط آخر "يمنع أو يؤخّر أو يعطّل عمل المؤسسات العامة أو السلطات العامة".[14]

وهكذا فقد وجهت السلطة أنظارها نحو الاتحاد المصري للنقابات المستقلة الذي يشكّل مظلة واسعة للنقابات العمالية غير الحكومية. وعملت على وضع هذه النقابات المستقلة من جديد تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي تديره الحكومة، وإلى تحجيم توقّعات النقابيين والعمال بالحصول على حقوقهم.

وبالتالي، فقد تلاشت آمال العمّال في المحلة الكبرى بمأسسة تحرّكهم العمالي ومأسسة لجانهم المستقلة داخل المصانع، نتيجة لضعف هياكلهم، وأيضاً للعوامل الموضوعية المتمثلة في السياق السياسي والقانوني. لكن ذلك لم يعِق استمرار الاحتجاجات مع وصول الإخوان المسلمين للسلطة. ففي المرحلة الواقعة بين فبراير ومارس 2013، نُظّمت تحركات عمالية بصورة يومية في مصر، وقد وصل عددها من نحو 350 إلى 461 إضراباً واحتجاجاً. وهذه الموجة الجديدة من الإضرابات في أواخر عهد مرسي، استُغلت من النخب السياسية للإطاحة بالإخوان من خلال حضور اجتماعات الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، ودار الخدمات النقابية والعمالية، وسواهما من المجموعات المعارِضة، سعياً لوضع أنشطتها تحت سيطرة الدولة.[15]

وبعد رحيل مرسي، استمرت سياسة رأسمالية الدولة، متجاهلة المطالبين بالعدالة الاجتماعية. وتابعت الحكومة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وقد لقيت جميع هذه الخطوات معارضة من فئات واسعة من الحركة العمّالية. وفي 28 أبريل 2015، حظرت المحكمة الإدارية العليا حق العمّال في الإضراب، وأرغمت عدداً كبيراً من المسؤولين العماليين على التقاعد عبر اتّهامهم بالمشاركة في الاحتجاجات. يُشار في هذا السياق إلى أنه كان هناك موجة واسعة من الاحتجاجات العمالية التي شهدتها البلاد بعد رحيل مرسي وتسلُّم الجيش السلطة، نُظّمت بين أغسطس وسبتمبر 2015، بالموازاة مع إقرار المسوّدة الأولى لقانون الخدمة المدنية.

وحالَ استهداف الحكومة للاتحاد المصري للنقابات المستقلة وأعضائه دون تمكُّن الاتحاد من أن "يتطوّر ويتحوّل إلى هيكلية أكثر تنظيماً، على الرغم من أن الاتحاد كان لايزال يحتفظ بالدعم على المستوى المحلي، واستمر في تنظيم إضرابات جديدة، على غرار سلسلة الإضرابات التي انطلقت في يناير 2014، في مصانع شركة السويس للصلب، ومصانع النسيج في المنوفية والمحلة الكبرى. وفيما بعد، تسبّبت السيطرة الحكومية المتزايدة بتقويض استقلالية تلك النقابات العمالية، فحوّلتها من حركة عمّالية اجتماعية مناهضة إلى منظمات غير حكومية تدافع عن حقوق العمال، ولا فارق يُذكَر بينها وبين المنظمات ذات الطابع الحكومي.[16]

وربما أدى التنسيق والتضامن العمالي خلال الإضرابات كوسيلة، إلى تحقيق نجاح ما لهذه الحركة النقابية، ولكن نشير هنا إلى عامل موضوعي أثر على ذلك، وهو توجه السلطة إلى عقد مفاوضات مع العمال، والتي كانت كمحاولة لامتصاص الحركة، وليس للبحث عن حلول. وفي كل مرة، جلس العمال للتفاوض مع وزير القوى العاملة وإبرام اتفاقات، يفاجؤوا بانسحاب وزير الاستثمار من الاتفاق، ما أضعف الثقة في آلية التفاوض نفسها مع الحكومة، التي اتجهت إلى استخدام خطاب شعبوي يطالب العمال والفقراء بالصبر والتضحية من أجل الوطن.[17] وقد ألقى ذلك بظلاله على بنية النقابات المستقلة، التي بدأت في الاختلاف حول آليات العمل المختلفة، والتي أصبحت تعاني الانقسامات في ما بينها، نتيجة لعدم وجود هياكل حاكمة لها.

التجربة المصرية: استخلاص الإشكاليات الذاتية:

يمكن البدء بإشكالية خلق كيان موازٍ مشابه للكيانات النقابية القائمة بالفعل. ففي حين يمكننا الحديث عن أن النقابات المستقلة يفترض أنها قائمة على مبدأي الاستقلال والتنوع، نجد أن التجربة المصرية أظهرت أن الذهنية المسيطرة على القائمين على هذه النقابات، بقيت أسيرة فكرة توحيد الكيان الذي يشملهم تحت راية الاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وهذا أثر بشكل كبير على طريقة عملهم، وأظهر العديد من الأزمات الداخلية التي كان يمكن تجنبها، في حال بقيت النقابات مستقلة ومتنوعة، مثل إشكالية صراع الزعامات التي سنتناولها في الفقرة التالية، بل وإن ذلك أظهر أن إشكالية القائمين على النقابات المستقلة لم تكن فقط في وجود الاتحاد العام ككيان جامع، يدّعي بأنه يمثل عمال مصر، وإنما كانت في فكرة عدم تمثيل هذا الاتحاد لهم من ناحية المطالب والأعضاء على حد سواء، وبالتالي عندما سنحت لهم الفرصة، قاموا بتأسيس كيان موازٍ لا يعبر عن الاستقلالية والتنوع.

نتناول في هذه الفقرة إشكالية صراع الزعامات وخصوصاً بعد الثورة. فقد ظهر اتجاهان في ما يتعلق بالتعامل مع الوضع السياسي، بعد رحيل مبارك في فبراير 2011. يمثّل كمال أبو عيطة، رئيس النقابة العامة المستقلة لعمال الضرائب العقارية، الذي انتخب لفترة ولاية كاملة كرئيس للاتحاد المصري للنقابات المستقلة في كانون الثاني/يناير 2012،

أحد الاتجاهات. فقد سعى هو وأتباعه بسرعة لجعل أنفسهم المتحدثين المُعتَرَف بهم باسم أكبر عدد ممكن من العمال. وأعربوا عن اعتقادهم أن هذا من شأنه تمكين الاتحاد المصري للنقابات المستقلة من التعامل مع المجلس العسكري والقوى السياسية الأخرى من موقع قوة، في حين كان الوضع السياسي متقلّباً ومفتوحاً على تعزيز مصالح العمال. ونظراً إلى محدودية عدد موظفي وموارد الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، فإن تحديد هذه الأولوية يعني تكريس وقت أقلّ لتعزيز قوة اللجان النقابية على مستوى الشركات التي تضمّ الاتحاد أو تدريب قياداتها.

ويمثّل كمال عباس وطاقم دار الخدمات النقابية والعمالية الاتجاه الثاني، والذي ركز على تثقيف العمال شيئاً فشيئاً، في ممارسات الحركات النقابية الديمقراطية من القاعدة إلى القمة، بدلاً من اتباع القضايا السياسية العامة. واعتقد عباس ودار الخدمات النقابية والعمالية، أن هذا النهج هو الضمانة الوحيدة على المدى الطويل للنظام الديموقراطي. وبناءً على ذلك، أعطوا الأولوية لإنجاز تلك المهمة على حساب دخول الساحة السياسية البرلمانية. منذ أن فُصل عباس من شركة مصر للحديد والصلب في حلوان بسبب قيادته إضرابين في العام 1989، لم يكن عضواً في أي نقابة. وعلى هذا الأساس، جادل البعض بأن عباس يجب ألا يكون له دور في صنع القرار في الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، مع أنه عمل على مدى عقدين من الزمن لجعل إنشائها أمراً ممكناً. وقالوا أيضاً: بما أن دار الخدمات النقابية والعمالية منظمة غير حكومية، وليست نقابة، فلا ينبغي أن تكون عضواً في الاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وقد انسحب عباس ودار الخدمات النقابية والعمالية وغيرهم ممن شاركوهم رؤيتهم من الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.[18]

كل مقاربة من المقاربتين لها حدودها. ففي حين يمكن انتقاد عباس على عدم تقديره الكافي لاحتمالات لحظة ما بعد مبارك، ربّما تسرّع أبو عيطة كثيراً في تصوّر أن ساحة السياسة الوطنية كانت العنصر الرئيس في تأمين مصالح العمال. من حيث المبدأ، ما من سبب يحول دون اتباع المقاربة السياسية الوطنية ومقاربة العمل القاعدي بالتزامن. لكن، أدى كلٌّ من محدودية عدد الموظفين والموارد، والظروف السياسية المتغيّرة بسرعة، والخصومة الشخصية بين قائدين قويين ومؤثّرين، إلى حدوث انقسام تنظيمي.[19]

في هذه الفقرة نتعرض لإشكالية الربط بين الاحتجاجي والسياسي والتي نركز فيها على مثال كمال أبو عيطة، رئيس النقابة العامة المستقلة لعمال الضرائب العقارية، والذي قام بعد رحيل مبارك في فبراير 2011 باتخاذ قرار بالتوجه نحو العمل السياسي، ظناً منه أن ذلك سيعينه على تمثيل العمال. وبالفعل دخل أبو عيطة، الذي كان لسنوات عضواً بارزاً في حزب الكرامة الناصري، غير المعترف به من نظام مبارك، انتخابات عام 2011 البرلمانية، والتي انضم حزب الكرامة خلالها إلى التحالف الديمقراطي بقيادة الإخوان المسلمين، وحينها فاز أبو عيطة بمقعد في البرلمان.[20]

وفي عام 2013، اختير كمال أبو عيطة لتولي وزارة القوى العاملة في حكومة الدكتور حازم الببلاوي بعد أحداث يونيو 2013. ولكن في كلا الحالتين أخفق أبو عيطة في تمثيل العمال ومطالبهم، مثل إقرار الحريات النقابية وقانون عمل عادل. ولم يقف فقط في صف أصحاب الأعمال، بل والأكثر من ذلك، أنه حين تولى الوزارة أخذ موقفاً سلبياً من الاحتجاجات العمالية، وطالب العمال بالتوقف عنها.[21] وهذا ما أوضح إشكالية الربط بين الأعمال السياسية وبين الأعمال الاحتجاجية والتي تتطلب مهارات مختلفة وقدرات على التفاوض بطرق مختلفة.

هناك أيضاً إشكالية مهمة، وهي الإنابة عن الجمهور، ونقصد بالإنابة توجه قيادات النقابات المستقلة للحديث بالنيابة عن مجموعات العمال التي تمثلهم، بدلاً من العمل على تنظيم العمال وبناء كوادرهم، لأنهم أعضاء ضمن هذه الكيانات، ولا يعطونهم تفويضاً كاملاً للحديث بالإنابة عنهم.[22] وهذه الإشكالية ظهرت بقوة في حالة النقابات المستقلة، وخصوصاً بعد قيام ثورة يناير، حينما أصبح للعمال قوة على اتخاذ قراراتهم وتنظيم أنفسهم من دون العودة إلى القيادات النقابية. ولكن بعد رحيل مبارك، وبدء مرحلة جديدة في النضال النقابي، كل ما كان يريده هؤلاء العمال من القيادات النقابية، مساعدتهم في بناء كوادرهم، وتنظيم أنفسهم للتعبير عن مطالبهم، والسعي من أجل تحقيقها بشكل جماعي، وليس بالطريقة التي اتبعتها بعض أو معظم القيادات النقابية التي أصبحت تتحدث وتفاوض باسم العمال من دون أن تعود إليهم.

خاتمة: ماذا يمكن أن نتعلم من تجربة النقابات المصرية؟

يمكننا الاستنتاج أن النقابات المستقلة تواجه العديد من الإشكاليات الذاتية التي حالت دون لعبها الدور المطلوب منها: وهي نقص الخبرات، ومشكلة توفير التمويل، وغياب اللوائح الداخلية وآليات اتخاذ القرار، إلى جانب العوامل الشخصية المرتبطة بقيادات هذه التحركات النقابية.

يمكن البدء بالقول إن التهميش وغياب التنظيم قد ساهموا في ضعف الخبرة التنظيمية حتى لدى القيادات العمالية المتقدمة في مواقعها. ولكن العوامل الهيكلية أيضا لعبت دورا مهما في ذلك، فقد واجهت النقابات المستقلة العديد من التحديات أثناء عملية تأسيسها، كان من أهمها مشكلة خصم الاشتراكات، ونقل اشتراكات العمال من الاتحاد الرسمي إلى الاتحاد المستقل، وهو ما ترتب عليه ضعف في إمكاناتها المادية الى حد فشل العديد منها في تأسيس مقرات لها، وعدم قدرتها على دعم أعضائها في الظروف الصعبة. ثم أن غالبية أعضاء الجمعية العمومية ينتظرون من النقابة أن تقدم لهم الدليل على نضالاتها ودفاعها عن حقوق العمال وذلك قبل دفع اشتراكات. ويعتبر هذا التصرف انعكاساً لفقدان الثقة في التنظيمات النقابية الرسمية، التي اعتادوا منها تجميع الاشتراكات من دون أن تلعب دوراً في تمثيل العمال المشتركين.

لا يلغي ضعف النقابات المستقلة أن الكثير منها نقابات مناضلة، خاضت معارك كثيرة على مدار السنوات الماضية منذ إعلان الحريات النقابية في 2011. ولكن الغالبية العظمى من النقابات، وبسبب غياب الخبرة التنظيمية، أصبحت ضعيفة وغير ملهمة ولا تمثل العمال في الكثير من الأحيان. وقد حاولت النقابات اعتماد عدد من الطرق الديموقراطية في اتخاذ القرار أثناء التشكيل، لكن ظهرت في الشهور الأخيرة بعض المشاكل داخل النقابات نفسها، لها علاقة بفساد مجالس الإدارة، والانقسامات الداخلية، وشخصنة الاختلافات حول آليات التحرك والتفاوض. أظهرت هذه التجربة وسواها عيوباً في اللوائح والهياكل التنظيمية للنقابات المستقلة عند البحث عن كيفية محاسبة مجالس الإدارة.

ويرجع العديد من تلك العقبات بالتأكيد إلى حداثة عهد النقابات، وطريقة إنشائها المتعجلة في بعض الأحيان. وهكذا، ما يمكن أن يؤثر حقاً في مستقبل النقابات المستقلة، كدرس عام يمكن أن يستفيد من التجربة المصرية، هو أولاً وقبل كل شيء، قدرة النقابات المستقلة على تنظيم كياناتها داخلياً، وضبط لوائحها، وآليات اتخاذ القرارات المختلفة، والعمل بقواعد الحوكمة والشفافية، والبعد عن شخصنة الخلافات داخل النقابات، حيث يبقى الامتحان الحقيقي لفاعلية النقابات هو مدى دفاعها عن أعضائها ومدى تمثيلها لحقوقهم ومصالحهم.[23]

الحواشي

-(11) المرجع السابق.

-(12) المرجع السابق.

-(13) جوسيبي أكونشيا، إخضاع النقابات العمالية المصرية، كارنيجي الشرق الأوسط. 20 سبتمبر 2016، https://carnegieendowment.org/sada/64636

-(14) المرجع السابق.

-(15) المرجع السابق.

-(16) جوسيبي أكونشيا، إخضاع النقابات العمالية المصرية، كارنيجي الشرق الأوسط. 20 سبتمبر 2016، https://carnegieendowment.org/sada/64636

-(17) مصطفى بسيوني، مصر: الإضرابات العمالية تُناقض المشهد الاستقطابي، السفير العربي، 12 مارس 2014، https://bit.ly/3oLPPzD

-(18) جويل بينين، صعود عُمَّال مصر، كارنيجي الشرق الأوسط، 28 يونيو 2012، https://carnegie-mec.org/2012/06/28/ar-pub-48864

-(19) المرجع السابق.

-(20) المرجع السابق.

-(21) للمزيد حول تجربة كمال أبو عيطة يمكن زيارة: هشام فؤاد، أبو عيطة: رحلة الصعود إلى الهاوية، بوابة الاشتراكي، 30 سبتمبر 2013، https://bit.ly/2W3l38u وأيضا: سارة مطر، أبو عيطة: ثائر خرج ولم يعد، العربي الجديد، 1 مايو 2014، https://bit.ly/372cDEz

-(22) يارا شاهين، معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية المصرية، مرجع سبق ذكره.

-(23) هبة خليل وداليا موسى، النقابات المستقلة في مصر: بداية جديدة؟، السفير العربي، 18 ديسمبر 2013، https://bit.ly/2HYu9iJ

المساهمون/ات

جميل معوض — زميل رئيسي بمبادرة الإصلاح العربي (بيروت).

زينب سرور — مساعدة الأبحاث.

شيماء الشرقاوي — باحثة ومنسقة مشروع في منتدى البدائل العربي للدراسات.

عبد المنعم سيد أحمد — باحث مستقل.

علي طاهر الحمود — المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.

عمر سمير — باحث مستقل.

محمد العجاتي — باحث في العلوم السياسية ومدير منتدى البدائل العربي ببيروت.

ناصر جابي — أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الجزائر ويدرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

عبد المنعم الأعسم – نقيب النقابة الوطنية للصحافيين في الدورة الثانية

ياسر السالم – نقيب النقابة الوطنية للصحافيين في الدورة الثالثة

قيس العجرش – عضو مجلس النقابة الوطنية في الدورة الأولى وعضو مؤسس فيها.

حامد السيد – عضو مناوب في مجلس النقابة الوطنية في الدورة الأولى وعضو مؤسس فيها.

أمل صقر – عضو مجلس النقابة الوطنية للصحافيين في الدورة الثانية.

مصطفى ناصر – رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الصحافيين وعضو مؤسس للنقابة الوطنية للصحافيين.

علي الجاف - عضو مجلس النقابة في الدورة الثانية.

مازن الزيدي – عضو مناوب في مجلس النقابة في الدورة الأولى.

عدي حاتم – عضو مؤسس

أحمد عبد الحسين – عضو مجلس النقابة في الدورة الثانية

عماد الخفاجي - عضو سرمد الطائي – عضو مؤسس وعضو مجلس النقابة في الدورة الأولى.

حسام الحاج - عضو مؤسس وعضو مجلس النقابة في الدورة الأولى.

إرادة الجبوري - عضو مؤسس وعضو مجلس النقابة في الدورة الأولى.

علي عبد الخالق - عضو مجلس النقابة في الدورة الثانية.

عامر مؤيد - عضو مجلس النقابة في الدورة الثانية.

جمانة ممتاز - عضو مجلس النقابة في الدورة الثانية.

أزهار الشيخلي – عضو نقابة

عزيز الربيعي – عضو نقابة

ذكرى سرسم – عضو نقابة

سعدون محسن ضمد - عضو مؤسس

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس